مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

التقرير الاستراتيجي السنوي لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٢٥

نشر بواسطة

مركز الخليج للأبحاث

قائمة المحتويات

كلمة رئيس المركز

الفصل الأول: استعراض التطورات الرئيسية ٢٠٢٤/٢٠٢٥

١. تطورات المشهد الأمني الإقليمي في عام ٢٠٢٥ – د. عبد العزيز بن صقر ٠٨

٢. دور الخليج في إعادة تشكيل النظام العالمي – د. كريستيان كوخ ١٤

٣. التقييم الاستراتيجي ٢٠٢٤ – ٢٠٢٥، د. مصطفى العاني ٢٣

٤. آفاق التحول الاقتصادي في دول الخليج – د. جون سفاكياناكيس ٢٨

٥. آفاق الطاقة في عالم متعدد الأقطاب: إدارة التحولات والأمن والمنافسة – أ.د جياكومو لوتشياني ٣٥

الفصل الثاني: قضايا التركيز

١. مجلس التعاون وصراعات الإقليم: رؤية مشتركة وتحركات منفردة – أ.د صالح بن محمد الخثلان ٤٥

٢. التحضير لمؤتمر (COP٣٠): الدبلوماسية المناخية والسياسات الصناعية الخضراء لدول مجلس التعاون الخليجي – د. محمد عبد الرؤوف ٥٠

٣. ركائز القوة العربية.. العلاقات المصرية–الخليجية في ظل حالة عدم اليقين الإقليمي (نظرة تاريخية) - جمال أمين همام ٥٩

٤. التوتر البحري والممرات الاستراتيجية: تأمين البحر الأحمر وخليج عدن ومضيق هرمز - ليلى على ٦٤

٥. ما بعد توطين الوظائف: نحو بناء كوادر ماهرة وشاملة ومستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي – برنامج أسواق العمل الخليجية والهجرة والسكان (GLMM) ٧٢

٦. الدبلوماسية الثقافية ركيزة القوة الناعمة لدول الخليج العربي - د. زيد بن علي الفضيل ٨١

٧. نحو مستقبل آمن: صفقات التسليح الدفاعية وبناء القدرات الاستراتيجية في الخليج - د. رافائيل هيرنانديز دي سانتياغو ٩٠

٨. دول الخليج والوسط العالمي الجديد: الاستقلال الاستراتيجي في ظل نظام عالمي متفكك. الخليج العربي وصعود القوى الاستراتيجية المتوسطة – حنان الغامدي ٩٧

الفصل الثالث: الأقاليم العالمية

١. بين الدبلوماسية والتحالفات الاقتصادية: ملامح تطور الشراكة الأمريكية ـ الخليجية - آمنة موصلي ١١٠

٢. إعادة الترتيبات الاستراتيجية في علاقات الخليج – آسيا - ليلى على ١١٧

٣. العلاقات الخليجية الأوروبية: حوار استراتيجي في ظل نظام عالمي متغير - هدى بروك ١٢٥

٤. الخليج وإفريقيا: شراكة استراتيجية لمواجهة التحديات - مايكل ويلسون ١٣٢

٥. الشراكة المتنامية بين دول الخليج وأمريكا اللاتينية: آفاق واعدة - حنان الغامدي ١٤٠

كلمة رئيس مركز الخليج للأبحاث

شهد عام ٢٠٢٥م، تصاعدًا لافتاً في التوترات الإقليمية، مما كشف بوضوح عن ضعف البنية الأمنية لمنطقة الخليج. ففي يونيو من العام ذاته، شنت الولايات المتحدة وإسرائيل غارات جوية استهدفت منشآت نووية وصاروخية إيرانية. تلا ذلك رد فعل إيراني مباشر تمثل في إطلاق صواريخ باتجاه منشآت عسكرية أمريكية في قطر، وتجددت التهديدات بإغلاق مضيق هرمز. وعلى الرغم من التوصل إلى وقفٍ لإطلاق النار أنهى مواجهة عسكرية استمرت اثنيِ عشر يومًا، فإن الأسباب الجذرية للأزمة ما زالت قائمة، مما يبقي على احتمالات التصعيد ويزيد من ضرورة التحلي بأقصى درجات الحيطة والتأهب.

في الوقت ذاته، تواصل منطقة الخليج التفاعل مع تداعيات الأزمة المستمرة في غزة، وما تفرزه من تأثيرات استراتيجية تتجاوز الإطار الجغرافي المباشر للصراع. وقد عكست أحداث السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، وما خلفته من مأساة إنسانية مروعة، استحالة تحقيق استقرار دائم دون تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية، تقود إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة. وعلى الرغم من تنامي التوافق الإقليمي والدولي على أن حل الدولتين يمثل الخيار الواقعي الوحيد القابل للتنفيذ، إلا أن الطريق نحو هذا الهدف لا يزال محفوفًا بالغموض والتحديات.

يمثل عام ٢٠٢٥م، منعطفًا استراتيجيًا لدول مجلس التعاون الخليجي، إذ شهدت هذه الدول توسعًا ملحوظًا في شراكاتها الدولية وسعيًا حثيثًا لتعزيز مكانتها ضمن المنظومة العالمية. وتزامن ذلك مع تبنّيها دورًا أكثر تأثيرًا في صياغة السياسات الإقليمية. غير أن مصادر التوتر سواء ما يتصل بالملف الإيراني، أو الحرب في غزة، أو التهديدات المرتبطة بالممرات الحيوية للطاقة، أو النزاعات بالوكالة تظل حاضرة كعوامل مزمنة تُقوّض فرص الاستقرار المستدام. وفي السياق ذاته، أدت العمليات العسكرية الإسرائيلية المستمرة، وما صاحبها من استخدام مفرط للقوة وتجاهل لمبادئ القانون الدولي الإنساني، إلى تفاقم الأزمة الإنسانية في غزة، وأبرزت في الوقت نفسه محدودية قدرة النظام الدولي على التدخل الفاعل واحتواء تداعيات الصراع.

> **تواصل منطقة الخليج التفاعل مع تداعيات الأزمة المستمرة في غزة، وما تفرزه من تأثيرات استراتيجية تتجاوز الإطار الجغرافي المباشر للصراع**

وفي ظل هذا المشهد الدولي المتداخل والمعقد، تواصل دول مجلس التعاون الخليجي انتهاج سياسة حكيمة ومسؤولة ترتكز على التهدئة والدبلوماسية والحوار البناء. وقد رسخت دورها كقوة مؤثرة في جهود الوساطة في قطاع غزة، من خلال الدفع باتجاه وقف إطلاق النار وتأمين إيصال المساعدات الإنسانية ودعم المساعي الرامية إلى إطلاق سراح الرهائن. ولم يقتصر هذا الدور على القضية الفلسطينية، بل امتد إلى ملفات دولية أخرى، من أبرزها المساهمة في تسهيل عمليات تبادل الأسرى في الحرب الروسية–الأوكرانية، إلى جانب استضافة قنوات اتصال غير مباشرة بين الولايات المتحدة وإيران، الأمر الذي يعكس اتساع نطاق تأثيرها الدبلوماسي على المستويين الإقليمي والدولي.

في خضم المتغيرات العالمية المتسارعة، رسّخت دول مجلس التعاون الخليجي موقعها في الأوساط الاستراتيجية المتنوعة، وذلك من خلال استضافة قمم رفيعة المستوى وتوطيد تحالفاتها متعددة الأطراف. فبعد الحراك الذي أحدثته قمتا مجلس التعاون مع آسيا الوسطى ورابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) في عام ٢٠٢٥م، تابعت دول الخليج مساعيها لتحويل تلك المبادرات إلى إجراءات واقعية. تزامن ذلك مع توسيع نطاق شراكاتها لتشمل قوى صاعدة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى تعميق التنسيق مع نظرائها الأوروبيين. وقد مثلت القمة العربية الإسلامية في القاهرة محطة مفصلية، إذ أرست قاعدة للدبلوماسية الجماعية بشأن القضايا الإقليمية الملحة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، خصوصًا في ظل التدهور المستمر للوضع الإنساني والسياسي في غزة.

تعكس هذه التحركات ملمحاً من مشهد دولي بالغ التعقيد تتسارع فيه التحولات وتتشابك فيه التحديات في ظل تآكل وتصدع ركائز النظام العالمي التقليدي. إذ تمر التحالفات التقليدية باختبارات قاسية تضع تماسكها على المحك، فيما تواجه المؤسسات الدولية ضغوطًا متصاعدة تقوّض قدرتها على التكيف والاستجابة لمتطلبات المرحلة. وفي هذا الإطار، تبرز تهديدات متزايدة للأمن البحري وتتكثف الهجمات على البنى التحتية الحيوية للطاقة، إلى جانب التحول المتزايد للممرات البحرية الاستراتيجية إلى ساحات للصراع العسكري والتنافس الجيوسياسي– من البحر الأحمر

إلى مضيق هرمز– وهي مؤشرات صريحة على تحولات جيوسياسية عميقة تعيد رسم خريطة التوازنات الإقليمية والدولية على حد سواء. ورغم استمرار الولايات المتحدة في أداء دورها بوصفها الشريك الأمني الخارجي الأبرز لدول الخليج، تشهد الساحة الإقليمية تزايدًا ملحوظًا في اهتمام قوى دولية أخرى، كالصين، وروسيا، وعدد من الدول الأوروبية، بالسعي إلى توسيع نطاق نفوذها ومصالحها في المنطقة.

مع تصاعد حدة التنافسات الدولية، تتبنى دول الخليج سياسة متوازنة تجمع بين الدبلوماسية الحصيفة والمناورة الاستراتيجية، وهو ما يعكس إدراكها العميق لطبيعة التحديات المتغيرة. ولم تعد هذه الدول تحصر أدوارها في نطاق رد الفعل، بل باتت طرفًا مبادرًا يسهم في رسم ملامح النظام الإقليمي والمساهمة في تعزيز استقرار النظام الدولي.

في نسخته لعام ٢٠٢٥م، يُقدم «التقرير الاستراتيجي السنوي» الصادر عن مركز الخليج للأبحاث، رؤية خليجية متكاملة للتطورات المتسارعة في البيئة الإقليمية والدولية، تعكس وعيًا متزايدًا بحساسية المرحلة وما تفرضه من تحديات. ويأتي هذا الإصدار ليسلط الضوء على تحولات الدبلوماسية الإقليمية ويقيم بؤر المخاطر ويحلل مسارات السياسة الخارجية الخليجية في ظل تلك السياقات المتغيرة.

رغم استمرار حالة الضبابية وعدم اليقين التي طبعت المشهد الإقليمي في السنوات الماضية، كما وثقتها الإصدارات السابقة من التقرير، فإن ما يميز المرحلة الراهنة هو تزايد مظاهر الصمود وتبلور دور قيادي خليجي، مدفوعًا بقناعة راسخة بأن النظام الإقليمي لا يُعاد تشكيله إلا من الداخل. ونأمل من خلال هذا الإصدار أن نقدم مرجعًا يُسهم في فهم التحولات الجارية، واستيعاب أولويات السياسة الاستراتيجية الخليجية في المرحلة المقبلة. أود أن أشكر جميع المساهمين في هذا التقرير الاستراتيجي على مشاركتهم بآرائهم.

د. عبد العزيز بن صقر

رئيس مركز الخليج للأبحاث

الفصل الأول
استعراض التطورات الرئيسية ٢٠٢٤/٢٠٢٥

تطورات المشهد الأمني الإقليمي في عام ٢٠٢٥

د. عبد العزيز بن صقر، رئيس المركز

لا شك أن عام ٢٠٢٥م، شكل منعطفًا مهمًا في المشهد الأمني الإقليمي، وسط تغيرات متسارعة تعصف بمنطقة الخليج والشرق الأوسط. فقد ازدادت تعقيدات هذا المشهد نتيجة لتكرار الأزمات واشتداد التنافسات الجيوسياسية وتراجع الأعراف التي كانت تنظم العلاقات بين دول المنطقة، الأمر الذي أدى إلى حالة من الاضطراب المتزايد تتطلب مراجعة جادة وشاملة. وفي ظل هذه المستجدات، تتضح حقيقة واضحة: أن الأدوات التقليدية في إدارة الأزمات والعمل الدبلوماسي لم تعد كافية لمواجهة التحديات الراهنة. ورغم الجهود الحثيثة التي تبذلها دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز الاستقرار، فإن تطورات المرحلة الراهنة تؤكد الحاجة إلى بناء منظومة أمنية جماعية، تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مع بيئة إقليمية متغيرة.

غزة: بؤرة الاستقرار

في عام ٢٠٢٥م، برزت غزة كواحدة من أكثر النقاط اشتعالًا وانهيارًا في المشهد الإقليمي، بعدما دخلت الحرب عامها الثاني وتحولت إلى واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في التاريخ الحديث. وتشير بيانات وزارة الصحة في غزة إلى أن عدد القتلى تجاوز ٥٧,٥٧٥ شخصًا، فيما أصيب أكثر من ١٣٥,٠٠٠ بجروح متفاوتة. أما البنية التحتية المدنية فتكاد تكون قد مُحيَت بالكامل؛ إذ أصبح نحو ٩٠٪ من المباني غير صالح للسكن. وعلى الأرض، يعاني سكان القطاع، البالغ عددهم ٢,١ مليون نسمة من مجاعة خانقة حيث يعيش قرابة نصف مليون شخص تحت وطأة الجوع الحاد وسوء التغذية، وسط انتشار أمراض ناجمة عن نقص الغذاء. وخلال ٧٥ يومًا متواصلة من عام ٢٠٢٥م، لم تصل إلى غزة أي شحنات غذائية أو مساعدات إنسانية، في ظل استمرار الهجمات الإسرائيلية. ورغم أن صور المأساة غزت وسائل الإعلام العالمية، إلا أن صداها السياسي ظل باهتًا، ولم يسفر عن أي تحرك فعّال يوقف النزيف أو يضع حدًا لهذه الفاجعة المتمادية والنكبة المستديمة.

> **وفي ظل هذه المستجدات، تتضح حقيقة واضحة: أن الأدوات التقليدية في إدارة الأزمات والعمل الدبلوماسي لم تعد كافية لمواجهة التحديات الراهنة**

في المقابل، وبينما تتفاقم المأساة الإنسانية في قطاع غزة، تسود حالة من الجمود السياسي الواضح، تعكس غيابًا شبه كامل لأي مسار جاد للسلام. فاستمرار العمليات العسكرية، وتراجع

Photo Source: Chatham House (2025)

الحراك الدبلوماسي الإقليمي والدولي، وغياب الإرادة السياسية، جميعها عوامل أسهمت في تعميق الأزمة وتعقيد سبل احتوائها. ومن منظور دول مجلس التعاون الخليجي، فإن مأساة غزة لا تُختزل في بعدها الإنساني فحسب، بل تمثل أيضًا اختبارًا حقيقيًا لمدى جدية المجتمع الدولي في التعاطي مع الكارثة، وقدرته على الدفع نحو تسوية عادلة وشاملة تضع حدًا لدوامة العنف.

وقد اضطلعت المملكة العربية السعودية بدور فاعل يسعى إلى تحريك المياه الراكدة، من خلال قيادتها لـ «التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين». وجددت التزامها بهذا المسار خلال الاجتماع الوزاري الخامس للتحالف، الذي انعقد في مايو ٢٠٢٥م، بالعاصمة المغربية الرباط، بمشاركة المغرب وهولندا .. ويُعد هذا اللقاء امتدادًا لسلسلة من الاجتماعات التي نُظّمت في مدن عدة، منها الرياض، بروكسل، أوسلو، والقاهرة، بهدف تنسيق المواقف الدولية لدعم حل الدولتين.

بالتوازي، تواصل السعودية وفرنسا رئاستهما المشتركة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتسوية السلمية للقضية الفلسطينية. وقد أصدر رؤساء الفرق العاملة في المؤتمر نداءً مشتركًا، دعوا فيه إلى «التزامات واضحة ومنسقة» من جانب المجتمع الدولي، لتحويل التعهدات إلى خطوات ملموسة، تمهيدًا لانعقاد المؤتمر الدولي المقرر نهاية يوليو.

> **اضطلعت المملكة العربية السعودية بدور فاعل يسعى إلى تحريك المياه الراكدة، من خلال قيادتها لـ «التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين»**

وإذ تؤكد المملكة دورها المستمر في دعم مسارات السلام، من مبادرة السلام العربية وصولًا إلى التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين، فإنها تشدد على أن الحل السياسي هو الخيار الوحيد الممكن. ومع ذلك، لا يزال غياب الإرادة السياسية، ولا سيما فيما يتصل بمساءلة إسرائيل، يشكل عائقًا جوهريًا أمام تحقيق أي تقدّم حقيقي. وفي ظل هذا الواقع، تظل الحاجة إلى وقف دائم لإطلاق النار أولوية لا تحتمل التأجيل.

Photo Source: SPA (2025)

تصعيد يونيو ٢٠٢٥: إيران/ إسرائيل/ الولايات المتحدة

وسط مشهد إقليمي محتدم، جاءت الحرب التي اندلعت بين إيران وإسرائيل واستمرت اثني عشر يومًا لتُحدث تحولًا لافتًا في خريطة التوازنات الجيوسياسية خلال عام ٢٠٢٥م، وقد انتهى التصعيد بإقدام إيران على إطلاق صاروخ استهدف قاعدة العديد الجوية الأميركية في قطر، في ٢٣ يونيو. جاء هذا الهجوم في أعقاب سلسلة من الخطوات التصعيدية، بدأت في ١٣ يونيو بضربات إسرائيلية استهدفت مواقع داخل إيران، أعقبتها ضربات أمريكية منسّقة على ثلاثة مواقع نووية إيرانية يوم ٢٢ يونيو. فيما كان استهداف إيران للأراضي القطرية انتهاكًا جسيمًا لسيادة دول الخليج، وتجاوزًا مثيرًا للقلق لمسار الانخراط الحذر الذي طبع العلاقات الإقليمية في السنوات الأخيرة. وبالنسبة لقادة الخليج، مثّل هذا الهجوم تجاوزًا لخط أحمر بالغ الحساسية، وتهديدًا مباشرًا لمبدأ الأمن الجماعي الذي يقوم عليه مجلس التعاون الخليجي.

وبالإضافة إلى انعكاساته العميقة على بنية النظام الإقليمي، قوّض هذا التصعيد الإيراني المكاسب الدبلوماسية المحدودة التي تحققت خلال السنوات الأخيرة بين إيران ودول الخليج. وقد جاءت ردود الفعل من مجلس التعاون سريعة وموحدة، حيث أدانت الدول الأعضاء بالإجماع التصرفات الإيرانية ووصفتها بانتهاك صارخ لسيادة دولة شقيقة، مؤكدة في الوقت ذاته ضرورة تفعيل قنوات الاتصال الاستراتيجي وآليات خفض التصعيد. وقد فرضت هذه التطورات مراجعة عاجلة لترتيبات الردع الإقليمي، وأظهرت هشاشة البنية الأمنية الراهنة.

في المقابل، أضفت الضربات العسكرية الإسرائيلية على إيران – التي نُفّذت في وقت مبكر من الشهر ذاته – بُعدًا إضافيًا من التعقيد والمخاطر. فعلى الرغم من أن الموقف الإسرائيلي الرافض لتطوير إيران لبرنامجها النووي لم يكن مفاجئًا، فإن تقارير أفادت بأن الولايات المتحدة كانت على علم مسبق بتلك الضربات وقدّمت دعمًا ضمنيًا لها، في تعارض مع موقفها الرسمي الرافض لتوسيع نطاق التصعيد في المنطقة. كما أن الضربات الجوية الأمريكية على المنشآت النووية الإيرانية جرت مع إدراك مسبق لاحتمال الرد الإيراني على القواعد الأمريكية، وهو ما وضع دول مجلس التعاون في مواجهة مباشرة مع المخاطر

وقد كشف هذا التصعيد المزدوج حجم التناقضات في المواقف الدولية تجاه أمن المنطقة. فبينما قوبلت الخطوات الإيرانية بإدانات واسعة، أثارت الضربات الإسرائيلية تساؤلات حول التناسب، والتوقيت، والانعكاسات الأوسع لنهج التصعيد العسكري. كما أعاد التباين بين الخطاب الأمريكي والممارسة الفعلية إحياء المخاوف الخليجية بشأن موثوقية السياسة الأمريكية واتساقها في المنطقة. وعلى الرغم من التوصل إلى لوقف إطلاق النار بين الطرفين في نهاية يونيو، فإن القضايا الجوهرية التي فجّرت هذا التصعيد لا تزال قائمة دون حلول جذرية.

مواقف الخليج: مناورة بين عواصف مضطرمة

في مواجهة تصاعد التوترات الإقليمية، تواصل دول الخليج انتهاج سياسة خارجية متزنة تستند إلى مبادئ واضحة، في مقدمتها احترام السيادة والالتزام بالقانون الدولي والتعامل المسؤول مع الأزمات. وفي هذا الإطار، عبرت دول مجلس التعاون عن رفضها الصريح لتدخلات إيران في الشؤون العربية، ووجهت انتقادات حادة لاستخدام إسرائيل المفرط للقوة في قطاع غزة، كما دعت الولايات المتحدة إلى تبنّي موقف أكثر توازنًا وإنصافًا تجاه مجريات الصراع. وبدلًا من الانجرار خلف الاستقطابات الإقليمية، تركز دول الخليج على حماية استقرار المنطقة، والحفاظ على مصالحها الوطنية، والابتعاد عن التورط في صراعات القوى الكبرى.

> **في مواجهة تصاعد التوترات الإقليمية، تواصل دول الخليج انتهاج سياسة خارجية متزنة تستند إلى مبادئ واضحة**

وجاءت تطورات يونيو ٢٠٢٥م، لتؤكد الحاجة الملحة لأن تضطلع دول المنطقة بدور مباشر في مواجهة التحديات الأمنية. وقد مثّل البيان الوزاري الذي صدر بإجماع دول مجلس التعاون الخليجي، عقب استهداف قاعدة العديد، خطوة واضحة في هذا الاتجاه، من خلال إدانته الواضحة للتصرفات الإيرانية، وتأكيده على أهمية الدفاع المشترك وتعزيز التعاون الإقليمي. كما بات واضحًا أن تحقيق الأمن في المنطقة لا يمكن أن يتم بمعزل عن التكاتف الداخلي، وأن وحدة دول الخليج تظل أساسًا لأي تحرك خارجي مؤثر وفاعل.

وفي الوقت نفسه، حافظت دول الخليج على سياسة عقلانية في التعامل مع إيران. فعلى الرغم من الإدانة الواضحة للهجمات الصاروخية التي طالت الأراضي القطرية، استمرت المساعي لتفادي التصعيد وتغليب لغة التهدئة. وقد أكدت التصريحات الرسمية على أهمية العودة إلى قواعد التعامل المبنية على الاحترام المتبادل وعدم التدخل. كما دعت المملكة العربية السعودية وشركاؤها إيران إلى مراجعة سياساتها الحالية، واعتبار هذه اللحظة فرصة لإعادة النظر والتقارب. ورغم استمرار حالة التوتر، ما زالت هناك فرصة حقيقية للانتقال نحو مسار يخفف حدة الخلافات، ويعالج القضايا الأمنية والاقتصادية في إطار أكثر شمولية واستقرارًا.

زيارة ترامب للرياض: إعادة ضبط العلاقات الأمريكية – الخليجية

في مايو ٢٠٢٥، شكلت زيارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى الرياض ـ باعتبارها أول محطة خارجية له منذ عودته إلى البيت الأبيض ـ نقطة تحوّل لافتة في مسار العلاقات الأمريكية – الخليجية، لما انطوت عليه من رمزية سياسية ورسائل استراتيجية متعدّدة الأبعاد. وقد أعادت هذه الزيارة إلى الأذهان زيارته الأولى إلى المملكة عام ٢٠١٧م، لتُعيد معها التأكيد على متانة التحالف الأمريكي – السعودي، مع التركيز على توسيع التعاون الدفاعي، وتعميق التنسيق الاستراتيجي، وتفعيل الشراكة الاقتصادية بين الجانبين. وفي إطار جولته الخليجية، انتقل ترامب لاحقًا إلى كلٍّ من قطر والإمارات، في تحرّك يعكس رغبة واشنطن في تعزيز قنوات التواصل المباشر مع أبرز الحلفاء الإقليميين، وترسيخ التنسيق الأمني والسياسي في مواجهة تحديات متصاعدة في المنطقة.

لقيت الزيارة ترحيبًا واسعًا لدى قادة الخليج، الذين اعتبروها فرصة حقيقية لإحياء مستوى الانخراط الأمريكي في ملفات المنطقة. وشملت المحادثات عددًا من القضايا الإقليمية الملحة، من أبرزها الوضع في سوريا وتطورات غزة. ومن التطورات اللافتة خلالها، إعلان واشنطن عن تخفيف بعض العقوبات المفروضة على سوريا، في تحول سياسي يُنتظر أن يسهم في دعم جهود إعادة الإعمار وتمهيد الطريق لعودة سوريا إلى محيطها العربي ضمن أطر رقابية واضحة.

ورغم الإيجابية التي أحاطت بهذه الجولة، إلا أنه لا تزال العواصم الخليجية تدعو إلى موقف أمريكي أكثر توازنًا وفاعلية، خاصة فيما يتعلق بتصاعد العمليات العسكرية في غزة. ويرى قادة المنطقة أن التعامل الأمريكي مع هذا الملف يجب أن يتجاوز التصريحات، ليشمل خطوات ملموسة تضغط على إسرائيل لوقف التصعيد، واستئناف مسار سياسي جاد يفضي إلى حل الدولتين. كما تزداد في الأوساط الخليجية القناعة بأن التراخي الأمريكي في كبح السلوكيات العسكرية الإسرائيلية يشكل عبئًا استراتيجيًا، يضعف فرص الاستقرار، ويؤثر سلبًا على دور واشنطن كوسيط فعّال في عملية السلام.

> **فالشمول هنا ليس دعوة إلى الاندماج الكامل، بل استثمار واعٍ في تأسيس قواعد سلوك مشتركة، تستند إلى احترام السيادة، ونبذ الاعتداء، واعتماد القنوات الدبلوماسية كمرجعية أولى لحل النزاعات**

وباختصار، أعادت زيارة ترامب لدول الخليج التأكيد على متانة الشراكة، لكنها فتحت الباب أيضًا أمام حوار أكثر وضوحًا وواقعية. فقد اغتنمت دول الخليج المناسبة لتأكيد تطلعاتها بوضوح ومنها: موقف أمريكي أكثر توازنًا تجاه الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، دعم جاد للدبلوماسية الإقليمية، وشراكة استراتيجية تضع الاستقرار طويل الأمد في صميم أولوياتها.

نظرة للمستقبل: اعتبارات مؤسساتية لإعادة بناء إطار أمني إقليمي جديد

شهدت الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢٥م، تحوّلات متسارعة في البيئة الأمنية الإقليمية، عكست تغيرًا جوهريًا في طبيعة التحديات التي تواجه منطقة الخليج والشرق الأوسط، وطرحت علامات استفهام عميقة بشأن فاعلية الأطر والهياكل المعتمدة حتى الآن. فقد بيّن النمط القائم على الاستجابات العاجلة وردود الأفعال المحدودة عدم كفاءته في التعاطي مع الأزمات المتشابكة والمتسارعة، ما يستدعي التحوّل نحو نهج أكثر استباقية واستدامة، يستند إلى رؤى استراتيجية تستوعب ديناميكيات الواقع الإقليمي والدولي. وبناءً على ذلك، تبرز الحاجة إلى إعادة ترتيب الأولويات وتوجيه السياسات المستقبلية ضمن ثلاثة محاور رئيسية:

أولًا: لم يعد النزاع في غزة مجرد أزمة إنسانية عابرة، بل تحوّل إلى عامل بنيوي يعيد تشكيل التوازنات الإقليمية ويحدد معايير الشرعية الدولية. وإن استمرار هذه الحرب، في ظل غياب أي أفق سياسي حقيقي، لا يزيد من هشاشة النظام الإقليمي فحسب، بل يؤكد كذلك تآكل الثقة في منظومة العدالة الدولية. لذا، فإن وقف إطلاق النار ليس مجرد خيار دبلوماسي،

بل ضرورة استراتيجية وأخلاقية تفتح الباب أمام تسوية قائمة على حل الدولتين، وهو مسار يجب أن يكون موثوقًا وغير قابل للتراجع لضمان استقرار دائم ومستدام.

ثانياً: تتقدم مسألة تعزيز الاستقلال الاستراتيجية إلى صدارة الأولويات الخليجية. فالمرحلة المقبلة لم تعد تحتمل الاكتفاء بعلاقات الشراكة التقليدية مع القوى الكبرى، مهما كانت أهميتها، بل تستدعي دورًا خليجيًا أكثر فاعلية في صياغة مستقبل الإقليم. يتضمن هذا الدور إطلاق مبادرات خفض التصعيد، وإنشاء منصات دائمة للحوار الإقليمي، وتطوير أدوات مؤسسية منهجية لإدارة الأزمات، مع الحفاظ على هامش سيادي يتيح للدول الخليجية رسم سياساتها الخارجية بما يتسق مع مصالحها الوطنية والجماعية.

المحور الثالث: تستدعي التحولات المتسارعة تأسيس بنية أمنية إقليمية متكاملة تتجاوز الحلول المؤقتة والقنوات غير الرسمية التي أظهرت قصورها. إن التصدي للتهديدات المعقدة يقتضي تحركًا جماعيًا يستند إلى منظومة مؤسسية تضمن الإنذار المبكر، والتنسيق البحري، والاستجابة السريعة، فضلًا عن تطوير قدرات الرصد والتحليل الاستراتيجي. هذه البنية، إن أُحسن تصميمها، لن تكون مجرد أداة للوقاية من الأزمات، بل رافعة تُرسّخ مكانة دول الخليج ككتلة منظمة وقادرة على الإسهام الفاعل في توازنات المنطقة وبناء الثقة بين أطرافها.

أخيراً، لا يمكن تصور إطار أمني إقليمي مستدام يقوم على سياسات الإقصاء أو التجاهل. إذ أن استقرار النظام الإقليمي في المدى المنظور يتطلب إشراك جميع الفاعلين الأساسيين، وعلى رأسهم إيران، رغم ما يحيط بالسياق الجيوسياسي من تعقيدات متزايدة. ولا يعني هذا الانخراط تقديم تنازلات غير مشروطة، بل يستوجب وضع أطر واضحة ومبادئ ملزمة وحدود لا تقبل التأويل. إن بيئة قائمة على التعاون المشروط تبدو أكثر واقعية وفاعلية من الاستمرار في نهج المواجهة الصفرية. فالشمول هنا ليس دعوة إلى الاندماج الكامل، بل استثمار واعٍ في تأسيس قواعد سلوك مشتركة، تستند إلى احترام السيادة، ونبذ الاعتداء، واعتماد القنوات الدبلوماسية كمرجعية أولى لحل النزاعات.

لقد كشفت الشهور الستة الأولى من عام ٢٠٢٥م، عن حجم التعقيد الذي بات يطبع المشهد الإقليمي، وعمق الترابط بين مسارات الأزمات في الخليج والشرق الأوسط. فمن المأساة المروعة غير المسبوقة في غزة، إلى التداعيات الاستراتيجية المترتبة على الهجمات الإسرائيلية داخل إيران، يجد الإقليم نفسه أمام لحظة تحوّل حاسمة تعيد تشكيل توازناته السياسية والأمنية وتضع صُناع القرار أمام خيارات وجودية تتجاوز حدود الردود التكتيكية.

ورغم تعقيدات المرحلة وتشعّب التحديات، لم تنكفئ دول الخليج أو تكتف بردود فعل حذرة، بل كثفت تحرّكاتها الدبلوماسية، وأكدت تمسكها بمبادئ السيادة واحترام القانون الدولي، واستمرت في الاستثمار في بناء نظام إقليمي لا يقوم على الاستقطاب والانقسام، بل على التفاعل البنّاء والتكامل المشترك. ومع ذلك، يبقى التساؤل مطروحًا: هل ستتجاوب القوى الدولية مع هذا التوجه وتُظهر إرادة سياسية مماثلة؟ الإجابة عن هذا السؤال ستحدد ملامح النظام الإقليمي المرتقب خلال السنوات القادمة

دور الخليج في إعادة تشكيل النظام العالمي

د. كريستيان كوخ، مدير الأبحاث والمدير التنفيذي لمؤسسة مركز الخليج للأبحاث في بروكسل

تشهد دول مجلس التعاون الخليجي الست، وهي البحرين، الكويت، عُمان، قطر، المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، تحولًا جوهريًا في مسارها، لتُعيد تعريف مكانتها من منطقة تعتمد بشكل أساسي على النفط والغاز وذات تأثير سياسي عالمي محدود، إلى لاعبٍ محوري وفاعل في المشهد الجيوسياسي، الاقتصادي، التقني، والأمني العالمي. ولطالما كانت هذه المنطقة ساحةً لتنافس القوى الكبرى ومركزًا لشبكات الطاقة العالمية، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي تضطلع اليوم بأدوارٍ متزايدة الأهمية في مجالات تتجاوز ذلك، لتشمل التحول الرقمي، والابتكار الدبلوماسي، وإسقاط القوة الناعمة. يُشير هذا التحول العميق إلى أننا قد نكون بصدد ما وصفه عبد الخالق عبد الله بـ «لحظة الخليج"

يُلقي هذا المقال الضوء على كيفية تشكل مسار الخليج عبر أربعة أبعاد أساسية تتمثل في: الاستقلالية الاستراتيجية والموازنة بين القوى العظمى، التنويع الاقتصادي والتحول الرقمي، الدبلوماسية وإرساء السلام الإقليمي، وأخيرًا الابتكار المؤسسي ضمن الأطر العالمية متعددة الأطراف

١- الاستقلالية الاستراتيجية والموازنة بين القوى العظمى

بعد أن اختبرت ماضيها تحت كنف المظلة الأمنية الأمريكية، انبرت دول الخليج في تبني استراتيجية توازن دقيقة وحكيمة بين مختلف أقطاب القوى العالمية الصاعدة. ورغم استمرار أواصر الشراكة الدفاعية المتينة مع الولايات المتحدة، والتي لا يُتوقع لها تحول جوهري في غضون السنوات القادمة،ورغم بقاء الهيمنة السياسية والاقتصادية الأمريكية بلا منازع (كما يتضح من استمرارية ربط معظم عملات دول مجلس التعاون الخليجي بالدولار الأمريكي، باستثناء الدينار الكويتي المرتبط بمجموعة من العملات تشمل الدولار واليورو)، فإن دول المجلس تؤكد عزمها الراسخ على تنويع علاقاتها السياسية والاقتصادية. وقد حققت هذه الدول بالفعل إنجازات لافتة في بناء شراكات متعددة الأوجه، متجاوزة بذلك الاعتماد التقليدي على النفوذ الأمريكي.

> **"انبرت دول الخليج في تبني استراتيجية توازن دقيقة وحكيمة بين مختلف أقطاب القوى العالمية الصاعدة"**

ويبرهن الفاعلون الخليجيون على تنامي قدرتهم على انتهاج دبلوماسية تقوم على المصالح المتبادلة. ويعكس هذا التطور استعدادهم للتعامل بثقة أكبر مع القيادة الأمريكية، وقد حدث ذلك خلال زيارة الرئيس ترامب إلى السعودية والإمارات وقطر في مايو من العام الحالي ٢٠٢٥م. وفي موازاة ذلك، يُظهرون مقاومة للضغوط الرامية إلى قطع علاقاتهم الاقتصادية مع دول كالصين وروسيا. وقد سعت كل من الإمارات والسعودية إلى توطيد تعاونهما الاقتصادي والعسكري مع الصين، مع الحرص على الإبقاء على روابط أمنية متينة مع الولايات المتحدة. وقد شاركت دول مجلس التعاون الخليجي كمراقبين في مناورات بحرية مشتركة بين الصين وروسيا وإيران في خليج عُمان. ويُظهر هذا المزيج من الشراكات سعي دول الخليج نحو تنويع الموارد التكنولوجية والعسكرية مع الإبقاء على الضمانات الدفاعية الأمريكية مما يدل على ضبط منهجي للاستقلال الاستراتيجي. وقد تبع قمة دول الخليج والولايات المتحدة في مايو ٢٠٢٥ م، قمة ثلاثية بين مجلس التعاون الخليجي والآسيان والصين في كوالالمبور في الشهر ذاته، بالإضافة إلى منتدى أعمال سعودي ـ صيني واسع النطاق ورفيع المستوى.

وعلى صعيد القضايا الإقليمية، تنتهج دول مجلس التعاون الخليجي كذلك مسارًا مستقلاً، عبر تبني أجندة قد لا تتوافق بالضرورة مع أولويات القوى العظمى الأخرى. وقد دفعت هواجس التصعيد الإقليمي والحساسيات الداخلية للمملكة العربية السعودية إلى إتمام مصالحتها مع إيران بوساطة صينية، عقب المفاوضات التي تمت برعاية العراق وسلطنة عُمان. وفي أعقاب الحرب الإيرانية ـ الإسرائيلية في يونيو ٢٠٢٥، ضاعفت المملكة جهودها لعقد محادثات مع جارتها، وشمل ذلك اتصالاً هاتفيًا بين ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان والرئيس الإيراني مسعود بيزشكيان، فضلاً عن لقاء مع وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي.

وفيما يخص العلاقة مع إسرائيل، كانت المملكة العربية السعودية واضحة بأن التطبيع مع تل أبيب لن يتحقق إلا بوجود مسار فعلي ومُتفَق عليه نحو تجسيد الدولة الفلسطينية. وقد ظل هذا التوجه متأصلاً في سياسة المملكة، على الرغم من الإلحاح الشديد المعلن من إدارة ترامب لضم المملكة إلى اتفاقيات إبراهام بأسرع ما يمكن.

وخلال زيارته للعاصمة السعودية، اضطر الرئيس الأمريكي للإقرار علنًا بأن أي خطوة سعودية باتجاه إسرائيل ستتم بقرار سعودي خالص وتوقيت تحدده الرياض. وقد عززت المملكة من

دورها الريادي ضمن إطار «التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين»، بهدف وضع الأسس لتسوية شاملة محتملة. كما صرّح وزير الخارجية السعودي، الأمير فيصل بن فرحان، بأن الأولوية القُصوى يجب أن تكون لوقف إطلاق نار دائم، مُعلِقًا: «ما نشاهده هو أن الإسرائيليين يدمرون غزة، ويبيدون السكان المدنيين في غزة... وهذا أمر غير مبرر إطلاقًا، وغير مقبول بتاتًا، ويجب أن يتوقف".

> **دول المجلس تؤكد عزمها الراسخ على تنويع علاقاتها السياسية والاقتصادية. وقد حققت هذه الدول بالفعل إنجازات لافتة في بناء شراكات متعددة الأوجه**

وفيما يتعلق بالدفاع الأمني المباشر، تظل دول الخليج تعتمد على الضمانات الأمنية الأمريكية، وبخاصة أنظمة الدفاع الصاروخي. وقد كشفت الضربة الصاروخية الإيرانية في يونيو ٢٠٢٥م، عن نقطة ضعف متواصلة: حيث كشفت أن القوات الخليجية بحاجة لقدرة على التصدي للأسلحة المتطورة بشكل مستقل. وفي هذا السياق، يُمكن اعتبار ذلك بمثابة جرس إنذار، ويُؤكد على الحاجة الملحة لتنويع الشراكات الأمنية بالتزامن مع إعادة تقييم استراتيجيات الدفاع المحلية. الموقف يزداد تعقيدًا كون التكامل العسكري داخليًا ضمن مجلس التعاون الخليجي لم تكتمل أركانه بعد، ومن غير المحتمل أن يكون كافيًا كضمان دفاعي منفرد. فبالرغم من وجود قوة درع الجزيرة منذ عام ١٩٨٤م، إلا أن القدرات الموحدة لا تزال محدودة ولم تتجسد في بنية أمنية مكافئة.

لكن دول مجلس التعاون الخليجي أظهرت نشاطًا ملحوظًا في التزامها بمواجهة التهديدات غير الحركية (مثل الجرائم السيبرانية، ومخاطر التغير المناخي، ونقاط الاختناق المرورية). كما يُعزز الخليج من «ردعه الناعم»، بما يشمل مرونته القانونية والبنية التحتية والبيئية والتقنية.

إن الاستقلال الاستراتيجي والدبلوماسية الإقليمية والعالمية الجريئة تُعد مسيرة لا زالت قيد التقدم. فمع بقاء الأهداف الجوهرية للسياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي ثابتة –وهي مواجهة زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، وتخفيف المخاطر التي تهدد التدفق الحر للنفط، وتأمين مسيرة التنمية الاقتصادية الوطنية –فقد تغيرت المقاربة نحو تحقيق هذه الأهداف. وأصبحت دول الخليج تتبع نهجًا أكثر رصانة وعملية، يتمثل في بناء شراكات متعددة ومتوازية تضمن تحقيق أقصى المكاسب. ففي ظل التحولات الديناميكية للنظام الدولي الراهن، لا ترى دول مجلس التعاون الخليجي ضرورة للانحياز لطرف واحد بعينه.

٢- التنويع الاقتصادي والتحول الرقمي

تُشكل التحولات الاقتصادية ركيزة أساسية ضمن الخطط الاستراتيجية لدول الخليج. فعلى سبيل المثال، تسعى «رؤية السعودية ٢٠٣٠» إلى تخفيف الاعتماد على إيرادات النفط والغاز عبر تبني نظام الخصخصة، وتطوير قطاعات السياحة والترفيه والتكنولوجيا، ورقمنة الخدمات الحكومية. كما تتبنى الإمارات وقطر، وعُمان والكويت مبادرات مشابهة تُشدد على تبسيط القوانين، وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتنمية القطاعات الاقتصادية غير النفطية –ولا سيما قطاعات السياحة والخدمات المالية واللوجستيات والصناعات الرقمية.

على الصعيد الاقتصادي، أبرمت الإمارات خلال عام ٢٠٢٥م، فقط سلسلة من اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة (CEPA) شملت كلاً من ماليزيا في يناير، وأوكرانيا في فبراير، وجمهورية إفريقيا الوسطى في مارس، وكوستاريكا وموريشيوس في أبريل، والكونغو في الشهر ذاته، ثم صربيا في مايو. في الوقت نفسه، أبرمت المملكة العربية السعودية شراكة اقتصادية استراتيجية مع الولايات المتحدة خلال زيارة الرئيس ترامب في مايو ٢٠٢٥م، كجزء من حزمة أوسع تبلغ ٦٠٠ مليار دولار أمريكي. كما وقعت الرياض ٥٧ اتفاقية بقيمة ٣,٧ مليار دولار خلال منتدى الأعمال السعودي - الصيني في الفترة من ١٢ إلى ١٤ مايو الماضي، ركزت على الزراعة ومعالجة المياه والأمن الغذائي والزراعة الذكية. وفي يوليو، وقعت المملكة أيضًا اتفاقيات متعددة بقيمة إجمالية بلغت ٢٧ مليار دولار، شملت الطاقة النظيفة والبتروكيماويات ودمج سلاسل الإمداد مع إندونيسيا. وفي يونيو ٢٠٢٥م، أطلقت المملكة المتحدة والبحرين شراكة استثمارية بقيمة ٢ مليار جنيه إسترليني، تركز على الخدمات المالية والطاقة النظيفة والتصنيع والتكنولوجيا.

Photo Source: World Finance (n.d.)

يُعد الخليج كذلك رائدًا في مجال الابتكار المالي الرقمي ودمج الذكاء الاصطناعي. فدول مجلس التعاون الخليجي تعمل على تيسير القوانين المتعلقة بالمنافع الرقمية لإيجاد بدائل للنظام النقدي الذي تُهيمن عليه الولايات المتحدة –في خطوة تُشكل جزءًا من مساعي التنويع الأوسع. وتُرجّح الاستراتيجيات الوطنية للذكاء الصناعي في المنطقة نموذج «التنظيم الميسر»–الذي يحتضن الابتكار السريع مع إيلاء أهمية قصوى للالتزام الأخلاقي بالأطر الدولية، على الرغم من استمرار بعض التساؤلات حول قابلية التطبيق. وفي الإمارات، يهدف صندوق «إم جي إكس" (MGX) المملوك للدولة، والذي أُطلق في عام ٢٠٢٤م، إلى إدارة أصول في مجال الذكاء الاصطناعي بقيمة ١٠٠ مليار دولار. كما قدمت حكومة الإمارات «الاستراتيجية الوطنية للذكاء الاصطناعي ٢٠٣١» لدمج التحول الرقمي في الخدمات الحكومية والاقتصاد الشامل. وتُعزز البحرين، والإمارات، وعُمان، والكويت، وقطا الحوكمة الرقمية. وتُرسخ الإمارات والسعودية من مكانتهما كـ«جسر رقمي» يربط بين الشرق والغرب، مُشكّلتين تحالفات استراتيجية في ميادين الذكاء الاصطناعي، وتقنيات الكم، والتكنولوجيا الحيوية، وخدمات «الويب ٣" (Web٣)..

إن التنويع الاقتصادي متصلٌ بطبيعته بالإصلاح الاجتماعي. وقد كشفت دراسة حديثة، بالاعتماد على مؤشر التقدم الاجتماعي (أُجريت ٢٠١٠–٢٠٢٣)، عن تطورات إيجابية في قطاعات التعليم، والرعاية الصحية، ومشاركة المرأة عبر دول مجلس التعاون الخليجي، مع تسليط الضوء على التحديات القائمة في تمكين الحقوق الفردية. هذه المسارات التنموية تُشير مجتمعة

إلى إعادة تعريف شاملة لهوية المجتمعات الخليجية وتحديث اقتصاداتها مع محاولة تلبية طموحات الفئات الشابة من خلال تحسين الخدمات وتوفير الفرص.

٣- الدبلوماسية وبناء السلام الإقليمي

تُبرز جهود الوساطة وبناء السلام الخليجية وعلى رأسها سجل قطر الدبلوماسي الحافل، والحوارات السعودية المثمرة مع إيران وسوريا ملامح دبلوماسية جديدة لمنطقة الشرق الأوسط. وتُبدي دول مجلس التعاون الخليجي تصميمًا والتزامًا لا يتزعزع بالمضي قُدمًا نحو فض النزاعات وحلها بصفة نهائية، بدلاً من الاكتفاء بإدارتها. هذا التوافق الجماعي بين دول المجلس قد جرى تسليط الضوء عليه في «رؤية مجلس التعاون الخليجي الأولية للأمن الإقليمي» الصادرة عام ٢٠٢٤م، وتتنامى ثقة دول مجلس التعاون الخليجي بقدرتها على تحقيق نتائج في القضايا الدبلوماسية الشائكة. بل إنها باتت تعتبر نشاطها الاستباقي ضرورة حتمية لا مجرد خيار.

Photo Source: The National (2025)

تضمنت جملة الارتباطات الدبلوماسية التي اضطلعت بها دول مجلس التعاون الخليجي في غضون النصف الأول من عام ٢٠٢٥م، ما يلي: لقاءات اللجنة العربية ـ الإسلامية المشتركة المعنية بوقف إطلاق النار في غزة وإعادة الإعمار في شهر مارس؛ والقمة الثلاثية بين مجلس التعاون الخليجي ورابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) والصين في كوالالمبور في شهر مايو؛ بالإضافة إلى الاجتماع الرفيع المستوى لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية ومسؤولي الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة لمباحثة سبل استقرار سوريا وجهود إعادة الإعمار وعودة اللاجئين، ومكافحة الإرهاب وكان ذلك في شهر يناير. وعلى صعيد آخر، استضافت دولة الإمارات في أبو ظبي مفاوضات سلام بين أرمينيا وأذربيجان في شهر يوليو ٢٠٢٥م؛ كما شهد نفس العام توقيع اتفاقية سلام بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا بوساطة أمريكية وقطرية في شهر يونيو. فضلاً عن ذلك، اضطلعت سلطنة عُمان بتيسير المحادثات بين الولايات المتحدة وإيران حول الملف النووي، بما في ذلك استئناف النقاش حوله عقب حرب يونيو. وتُواصل عُمان أيضًا مساعيها الحثيثة لعقد محادثات بشأن المصالحة اليمنية.

علاوةً على ذلك، أتاح الموقف القطري المرن إمكانية نسج علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة وإيران وتركيا وحتى مع بعض الشبكات الإسلامية، في ظل التزامها الدائم بدور الوسيط. وفي تحول لافت، غيرت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة سياستهما تجاه الملف السوري مُبتعدتين عن هدف تغيير النظام نحو تبني مقاربة براغماتية مع نظام حكم ما بعد الأسد، ما يعكس اعترافًا بالواقع. وعلى صعيدٍ آخر، خلال فترة التوترات التي عصفت بالعلاقات بين الهند وباكستان، قام

وزير الدولة للشؤون الخارجية بالمملكة العربية السعودية، عادل الجبير، بزيارة سريعة إلى إسلام أباد ونيودلهي، حاثاً الجانبين على ضبط النفس، في حين أصدرت الإمارات وقطر نداءات علنية للتهدئة، ودعمت كل من عُمان والكويت الحياد الدبلوماسي في النزاع. كل ذلك يأتي إضافة إلى استضافة المملكة العربية السعودية لمحادثات بين الولايات المتحدة وروسيا، واستمرار مشاركة الإمارات والسعودية وقطر في جهود تبادل الأسرى بين أوكرانيا وروسيا.

إن ما تكشف عنه هذه التطورات هو توجّه إقليمي متجانس، لم تعد تكتفي فيه منطقة الخليج برد الفعل على المتغيرات العالمية، بل باتت تُساهم بفعالية في صياغة شروط النظام الدولي والتفاوض حولها. كما تُبين هذه المبادرات بوضوح الدور الدبلوماسي النشط لمجلس التعاون الخليجي في معالجة العديد من الأزمات الإقليمية والعالمية، مستفيدةً من الآليات الوطنية والجماعية على حد سواء لدفع عجلة السلام.

٤- المرونة المؤسسية والحوكمة العالمية

لم تعد دول مجلس التعاون الخليجي تقتصر على السياسات الإقليمية، بل انطلقت بقوة نحو التأثير في الحوكمة العالمية، من خلال مبادرات وخطوات تستثمر فيها ثروتها الوفيرة وثقلها الاستراتيجي ومشاركتها الدبلوماسية المتجددة. وتتجه هذه المساعي نحو إعادة تعريف القواعد التي تحكم قطاعات محورية مثل قطاع المال العالمي، المناخ والاستدامة، التجارة، التكنولوجيا، الإغاثة الإنسانية والتنمية. وفي سياق هذا التحول، تُبذل محاولات دؤوبة لتقديم معايير وأطر مبتكرة تستلهم رؤى الجنوب العالمي والعالمين العربي والإسلامي.

لقد أصبحت جميع دول مجلس التعاون الخليجي أكثر اندماجًا وعمقًا في الأطر المؤسسية العالمية. فقد انضمت الإمارات إلى مجموعة بريكس، بينما تتبع المملكة العربية السعودية شكلاً أكثر مرونة من التعاون مع هذه المجموعة، لا لمعارضة الغرب، بل لمتابعة الانخراط الاقتصادي العملي وتعزيز الإصلاح المؤسسي. وفي مايو ٢٠٢٥م، شاركت دول الخليج في قمة للتعاون الاقتصادي إلى جانب رابطة دول الآسيان والصين، مؤكدة على المشاركة متعددة الأقطاب وسط التوترات العالمية. وقد أشارت مشاركة دول الخليج إلى لاستعداد لمتابعة مبادرات اقتصادية ثلاثية أو متعددة الأطراف إلى جانب الكتل الآسيوية، فضلاً عن إظهار استراتيجية بناء روابط عالمية متوازية، ما يضيف مكونًا آخر إلى الاصطفاف الغربي التقليدي. علاوةً على ذلك، فإن دول الخليج شركاء حوار في منظمة شنغهاي للتعاون.

وفي إطار التعاون مع منظمة الأمم المتحدة، سخّرت دول مجلس التعاون الخليجي عضويتها وقدراتها الدبلوماسية لدفع عجلة التكيف مع تغير المناخ ومعالجة نقاط الضعف المرتبطة به، وذلك عبر استضافة مؤتمرات (COP) والمطالبة بآليات أوسع لتعويض الخسائر والأضرار للدول الأشد تضررًا من التغيرات المناخية. وعلى الرغم من كونها من كبار منتجي الوقود الأحفوري، تُركز دول الخليج على توفير التمويل لجهود التكيف.

وعلى صعيد منظمة التجارة العالمية (WTO) تمكنت كل من السعودية والكويت من تأمين حماية الدول المضيفة من خلال آليات الاتفاقيات الثنائية في تجارة الخدمات، بهدف صياغة لغة تعاهد دولية تُوازن بين حقوق المستثمرين

وسيادة الدولة على التنظيم، وهو نموذج تقتدي به العديد من دول الجنوب العالمي.

كما تُجري دول مجلس التعاون الخليجي تنسيقًا منتظمًا مع دول إفريقيا، وجنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية لدفع الإصلاحات في مجالات حوكمة الإنترنت، وسيادة البيانات، وتصميم التقنيات المالية الرقمية (Fintech) مُقدمةً بذلك بدائل للنماذج الرقمية الأوروبية/الأمريكية. وفي مجال تقديم المساعدات الإنسانية ومعاييرها، يُحدث التمويل الخليجي للمساعدات وأطر الهوية الرقمية في السياقات الإنسانية تأثيرًا مباشرًا على المعايير العالمية لتسليم المساعدات.

لم تعد دول مجلس التعاون الخليجي تكتفي بدور المساهم المالي في الأطر الدولية، بل باتت تُعرف بكونها عضوًا فاعلاً في عملية الإصلاح. فمن خلال استثماراتها الاستراتيجية، ودبلوماسيتها التنظيمية، وابتكارها المؤسسي، ومشاركتها في صياغة المعايير، تُؤثر دول الخليج بشكل مباشر في تحديد القواعد العالمية في مجالات كالتجارة والتحول الرقمي والتمويل والأمن والمساعدات الإنسانية

تداعيات النظام العالمي

إن منطقة الخليج، بما تتمتع به من موقع استراتيجي عند ملتقى قارات أوروبا وآسيا وإفريقيا، تضطلع بدور محوري جيوسياسي. ومن خلال ما تحدثه دول الخليج من توازن دقيق في تعاونها مع واشنطن وموسكو وبكين وبروكسل والجهات الفاعلة الإقليمية، فإنها تُعزز ديناميكيات التعددية، وتُساهم الروابط التجارية التي نسجتها دول الخليج مع أوروبا وإفريقيا وآسيا في ترسيخ تنويعها الاقتصادي وتقليص اعتمادها على أي قوة منفردة.

علاوةً على ذلك، تُساهم دول الخليج من خلال مبادرات رائدة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتقنيات المالية وشراكات الطاقة والاستثمارات الواعدة في منطقة جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية في خلق مسارات اقتصادية مبتكرة. وتجتذب المراكز المالية المزدهرة في أبو ظبي والرياض والدوحة المواهب ورؤوس الأموال من المنطقة وخارجها، مُتجاوزةً بذلك الاعتماد التقليدي على الموارد الهيدروكربونية. ومن شأن ريادة الخليج في مجال التمويل الرقمي أن

> **لم تعد دول مجلس التعاون الخليجي تكتفي بدور المساهم المالي في الأطر الدولية، بل باتت تُعرف بكونها عضوًا فاعلاً في عملية الإصلاح**

تُسهم في إعادة ضبط تأثير العملات العالمية لتقدم بذلك قوة موازية ناشئة للحد من هيمنة الدولار.

على الرغم من خطوات التقدم المحرزة، تستمر المنطقة في مواجهة تحديات وتناقضات محورية. ففي حين تتجلى الطموحات الكبيرة في «رؤية ٢٠٣٠» السعودية وأهداف الإمارات التنموية، إلا أن تنفيذ هذه الرؤى لا يخلو من بعض العوائق. ويعتمد تحقيق النجاح المنشود بشكل كبير على شفافية الحوكمة والانفتاح المجتمعي. ومع ذلك، يبقى التكامل العميق –سواء على

الصعيد العسكري أو الاقتصادي–داخل منظومة مجلس التعاون الخليجي عائقًا رئيسيًا. ويعزى هذا التحدي إلى ثمة مخاوف متعلقة بالسيادة التي لا تزال قائمة بين الدول الأعضاء.

فيما يتعلق بإدارة التنافس بين القوى العظمى، فإن تعدد التحالفات يشكل تحديًا صعبًا، إذ تحاول دول الخليج أن تحافظ على توازنها دون أن تنجرّ إلى صراع مباشر في ظل التنافس المتصاعد بين الولايات المتحدة والصين، خاصة أن هناك احتمالًا أن تُجبر في لحظة ما على اختيار أحد الطرفين. ويُضاف إلى ذلك، أن الاعتماد على الدفاع الأمريكي، والمصالح الذاتية للقوى العظمى، وعدم قابلية السياسة الخارجية للتنبؤ بشكل عام، جميعها عوامل تُضيف المزيد من المخاطر. ورغم تزايد نفوذ الخليج على هذه الجبهة، إلا أنه لا يزال يحتاج المزيد في النطاق الأوسع.

إن الاعتماد على الدفاع الأمريكي، والمصالح الذاتية للقوى العظمى، والسياسة الخارجية غير المتوقعة بشكل عام، كلها عوامل تُضيف المزيد من المخاطر للمشهد الأمني الخليجي. ورغم تزايد نفوذ الخليج في هذا الجانب، إلا أنه لا يزال ضئيلاً ضمن الإطار الشامل للعلاقات الدولية.

إن العقبة الأبرز تكمن في استمرار الهشاشة الإقليمية على كافة الأصعدة، فجهود المصالحة مع إيران قد تُلاقي ترحيبًا من البعض، لكن القضايا العالقة مثل غزة وسوريا، وليبيا، واليمن، والعراق، والسودان وغيرها–قد تُفضي بسهولة إلى إعادة إشعال فتيل التوترات، وتبقى آفاق تجدد الحرب الإيرانية–الإسرائيلية خطرًا دائمًا ومصدر قلق بالغ.

الخلاصة

يُجسّد مسار تطور الخليج سردية عالمية ملهمة: دول ذات مساحة صغيرة وثراء وافر تُناور باستقلالية استراتيجية، وطموح اقتصادي، وإبداع دبلوماسي ضمن عالم متعدد الأقطاب. بدايةً من دور قطر كوسيط دبلوماسي، إلى مبادرة السعودية في تحقيق التقارب مع إيران، ومن الريادة في التكنولوجيا المالية إلى صياغة حوكمة الذكاء الاصطناعي، تُشكّل دول الخليج أنماطًا جديدة من النفوذ والتأثير. إنهم ليسوا مجرد تابعين للغرب، ولا خصومًا للشرق؛ بل هم رواد يقودون مسارًا يتجاوز الانقسامات التقليدية، ليشمل القوى العظمى والمناطق الجغرافية والأنظمة الدولية ضمن رؤية عالمية جامعة.

في نهاية المطاف، فإن الخليج لا يستمد هذا النماء من ثروته النفطية أو بنيته العسكرية وحسب، بل من قدرته الفريدة على مزج التنويع الاقتصادي بالدبلوماسية النشطة والمشاركة المرنة، سواء تجلى ذلك في التحول الرقمي، أو التكامل الإقليمي، أو الشراكات الدولية. ولا شك أن مسيرته القادمة ستُسهم –ولو بقدر محدود–في تحديد اتجاهات الحوكمة العالمية والاقتصاد والاستقرار. وسيعتمد بلوغ ذروة النجاح على تحويل الاستراتيجيات الطموحة إلى مؤسسات راسخة ومجتمعات

منفتحة وأنظمة بيئية قادرة على الصمود، مما سيمكن الخليج من البقاء كقوة تغيير مؤثرة في صياغة النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين.

المراجع

عبد الخالق عبد الله، «اللحظة الخليجية وصنع الدولة الخليجية»، (مركز بلفر، جامعة هارفارد، ورقة بحثية، أبريل ٢٠٢٤).

- https://www.belfercenter.org/publication/gulf-moment-and-making-khaleeji-state
- عبد الخالق عبد الله، «لحظة الخليج العربي»، ضمن كتاب تحولات الخليج، تحرير: ديفيد هيلد وكريستيان أولريشسن، (دار روتليدج للنشر، ٢٠١٢)،
- https://www.taylorfrancis.com/chapters/edit/١٠,٤٣٢٤/٩٧٨٠٢٠٣٨١٣٢١٨/٧-arab-gulf-moment-abdulkhaleq-abdulla
- قناه العربية -بالإنجليزية، «ولي العهد السعودي يرحب بوقف إطلاق النار بين إيران وإسرائيل في اتصال مع بيزشكيان»، ٢٤ يونيو ٢٠٢٥،
- https://english.alarabiya.net/News/middle-east/٢٠٢٥/٠٦/٢٤/saudi-crown-prince-welcomes-iranisrael-ceasefire-in-call-with-pezeshkian
- نسيمة باباسا، «قطر تشيد باتفاق السلام بين الكونغو ورواندا بعد استضافتها لمحادثات حاسمة في الدوحة»، دوحة نيوز، ٢٨ يونيو ٢٠٢٥،
- https://dohanews.co/qatar-emphasises-peaceful-resolution-of-conflicts-as-dr-congo-and-rwanda-sign-historic-agreement/
- مجلس التعاون لدول الخليج العربية -الأمانة العامة، رؤية مجلس التعاون لأمن المنطقة (الشؤون السياسية والمفاوضات)، الطبعة الثانية، ٢٠٢٤،
- https://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://www.gcc-sg.org/ar/MediaCenter/DigitalLibrary/Documents/٢٧٨٤٨٣٣٠-٥٥٥a-٤a٧d-٩a٦c-pdf.٢٠٦b٧٩٧fd٢f٩
- مايكل حصباني، «كيف تمهّد طموحات مجلس التعاون التكنولوجية الطريق للانسجام العالمي»، إرنست ويونغ، ٢٧ يونيو ٢٠٢٤،
- https://www.ey.com/en_ps/services/consulting/how-gcc-s-technological-ambitions-are-paving-the-way-for-global-harmony
- رويترز، «وزير الخارجية السعودي: الأولوية الحالية للمملكة هي وقف دائم لإطلاق النار في غزة»، ٤ يوليو ٢٠٢٥،
- https://www.reuters.com/world/middle-east/saudi-arabias-current-priority-is-reaching-permanent-gaza-ceasefire-foreign-٢٠٢٥-٠٧-٠٤/
- سودهانشو سينغ، «السعودية والصين توقعان اتفاقيات زراعية وتجارية بقيمة ٣,٧ مليار دولار»، ميدل إيست بريفينغ، ٢٠ مايو ٢٠٢٥،
- https://www.china-briefing.com/china-outbound-news/saudi-arabia-and-china-sign-agricultural-and-trade-deals
- كلوديا تانيوس،»السعودية تشكّل تحالفًا عالميًا لتنفيذ حل الدولتين بين إسرائيل وفلسطين»، رويترز، ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٤،
- https://www.reuters.com/world/middle-east/saudi-arabia-forms-global-alliance-push-israeli-palestinian-two-state-solution-٢٠٢٤-٠٩-٢٧/
- حكومة الإمارات العربية المتحدة، اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة (CEPA)
- https://www.moet.gov.ae/en/cepa
- حكومة المملكة المتحدة، «المملكة المتحدة والبحرين تتفقان على شراكة استثمارية بقيمة ٢ مليار جنيه إسترليني لتعزيز الاقتصاد البريطاني»، ٢٠ يونيو ٢٠٢٥،
- https://www.gov.uk/government/news/uk-bahrain-٢bn-investment-partnership-in-huge-boost-for-uk--agree economy
- البيت الأبيض، «صحيفة وقائع: الرئيس دونالد ترامب يؤمن التزامًا تاريخيًا بالاستثمار بقيمة ٦٠٠ مليار دولار في السعودية»، ١٣ مايو ٢٠٢٥،

التقييم الاستراتيجي ٢٠٢٤ – ٢٠٢٥

د. مصطفى العاني، مستشار أول ومدير برنامج أبحاث الأمن والدفاع

كانت ظاهرة انعدام القدرة على حسم الأزمات الدولية والصراعات المسلحة الإقليمية والدولية هي الصفة الأساسية التي لازمت عام ٢٠٢٤ – ٢٠٢٥م، فميادين الحروب رغم ضراوتها، وأروقة الدبلوماسية العالمية رغم نشاطاتها الواسعة وتعدد مساراتها، لم تحقق إلا نجاحات محدودة في احتواء الصراعات المسلحة.

فبعد مرور ما يقارب العامين من بداية الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة كرد فعل لهجوم حماس في عملية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، لازالت العمليات العسكرية الإسرائيلية مستمرة، رغم الدمار الهائل والخسائر البشرية التي أصابت القطاع بسبب شراسة العمليات الإسرائيلية فإن المهمة لم تنته، ولم يتم تحقيق المطلب الإسرائيلي الرئيسي وهو القضاء التام على حركة حماس. ولازالت إسرائيل، وداعمها الأساسي الولايات المتحدة، مضطرة للتفاوض مع حماس على مشروع وقف إطلاق النار وعلى مصير المحتجزين والقضايا الأخرى المتعلقة بالصراع. ورغم شراسة العمليات العسكرية الإسرائيلية والنجاح في الحد من تواجد القدرات العسكرية لحركة حماس، فلم يظهر بديل حقيقي للحركة لتولي مهمة إدارة القطاع، وأفق التسوية السياسية لمستقبل قطاع غزة، وعموم القضية الفلسطينية، يبدو أنه معطل، والإجراءات الإسرائيلية المتعمدة تنصب على ضمان غلق الباب على مشروع إنشاء دولة فلسطينية بجانب دولة إسرائيل. فالجهود الإسرائيلية تهدف إلى توسيع الاحتلال وترسيخه، وضم الأراضي الفلسطينية بهدف نسف مشروع الدولتين الذي أمسى يتمتع بقبول ودعم دولي واسع. الخسائر البشرية الهائلة، والتدمير المادي الشامل لقطاع غزة الذي انتجته العملية العسكرية الإسرائيلية لازال غير مثمر من الناحية السياسية. فهدف «هزيمة وإزالة حماس» لازال بعيد التحقيق، والحاجة لاستمرار العمليات العسكرية وتوسيع مناطق الاحتلال والسيطرة الإسرائيلية المباشرة على أجزاء قطاع غزة لازالت ضرورة سياسية وعسكرية، رغم استنزاف هذا الجهد للموارد العسكرية والبشرية والمالية والاقتصادية الإسرائيلية. وقد انتهى عام ٢٠٢٤م، بانتصار إسرائيلي عسكري على قوات حركة حماس وتحجيم دورها وسيطرتها على أراضي القطاع، رغم استمرار نشاطات المقاومة الفلسطينية بوتيرة متواضعة لازالت تكلف القوات الإسرائيلية خسائر بشرية ومادية محدودة، ولكن في منتصف عام ٢٠٢٥ م، وبعد مرور أكثر من ٦٠٠ يوم من العمليات العسكرية المكثفة فإن الادعاء بتحقيق انتصار سياسي لازال هدفًا سابقًا لأوانه. والمأزق الذي يواجه القيادة الإسرائيلية في غزة يمثل «مأزقًا تقليديًا» في أغلب المواجهات العسكرية وهو: القدرة على تحويل الانتصار العسكري – الميداني إلى انتصار سياسي يحقق الأهداف المطلوبة ويضمن استسلام الطرف الآخر.

العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد حزب اللّه – اللبناني والتي شملت جميع أنحاء الدولة اللبنانية التي خضعت لهجمات سلاح الجو الإسرائيلي تمكنت من إجبار قوات حزب اللّه على إنهاء تواجده العسكري في الجنوب اللبناني بشكل شبه كامل (خط جنوب نهر الليطاني) وموافقة حزب اللّه ، دون شروط ، على التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١ لعام ٢٠٠٦م، ودمرت جزءًا كبيرًا من البنية التحتية للحزب ، وعلى رأسها القدرات العسكرية لميليشيا الحزب حيث تركز الجهد العسكري الإسرائيلي على تدمير البنية التحتية العسكرية بشكل واسع ومن ضمنها مراكز القيادة والسيطرة ، مخزون السلاح، القدرات الدفاعية والهجومية ، القيادة العسكرية والأمنية ، ... وشملت الهجمة الإسرائيلية التصفية الجسدية لقيادات الحزب العليا والقيادات الميدانية على جميع المستويات ، وتدمير مؤسسات الحزب المالية والاقتصادية والإعلامية. ولكن حزب اللّه لازال قوة فاعلة في الحياة السياسية اللبنانية، رغم تحجيم دوره السياسي والأمني والعسكري، وتدمير موارده المالية ومشاريعه الاقتصادية، فإن القضاء على الحزب بشكل كامل، أو نزع سلاح ميليشياته، يعد هدفًا غير قابل للتحقيق في المرحلة الراهنة. ولكن التطورات المهمة التي شهدتها الساحة اللبنانية منذ نهاية العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد حزب اللّه وإعلان وقف العمليات العسكرية في نوفمبر ٢٠٢٤م، برزت أدلة قاطعة تشير إلى أن سلطة الدولة اللبنانية وهيبتها وسيطرتها على أراضي الدولة وتعزيز سيادتها بدأت في النمو بشكل تدريجي، خاصة منذ النجاح في انتخاب رئيس جمهورية جديد بعد شغور المنصب منذ أكتوبر ٢٠٢٢م، ثم النجاح بتشكيل حكومة وحدة وطنية من التكنوقراط والتي تجاوزت لأول مرة مبدأ المحاصصة الطائفية في توزيع الحقائب الوزارية.

معركة إسرائيل في قطاع غزة لتصفية قدرات حركة حماس، ثم معركتها في لبنان لتصفية قدرات حزب اللّه – اللبناني، والتي أسفرت عن نتائج إيجابية لحد الآن، تمثلت في تحييد التهديدات والمخاطر المحيطة بدولة إسرائيل على حدودها الجنوبية والشمالية، مؤقتاً أو بشكل دائم، وأنتجت واقعًا استراتيجيًا جديدًا في موازين القوى في منطقة الشرق الأوسط، وهو: فقدان إيران لأذرعها الاستراتيجية الإقليمية، المتمثلة بنجاحها السابق في تأسيس سلسلة «الميليشيات الطائفية المسلحة المرتبطة بالاستراتيجية الإيرانية الإقليمية». وهي الميليشيات المرتبطة بقيادة الحرس الثوري الإيراني التي تم الاستثمار في بنائها لعقود طويلة، وبجهود وموارد مالية ومادية هائلة. حيث شهد عامي ٢٠٢٣ – ٢٠٢٤م، انهيار إمبراطورية النفوذ الإيراني الممتدة من سواحل البحر الأبيض المتوسط إلى سواحل الخليج العربي وبحر العرب، ومعها انهيار استراتيجية إيران الإقليمية بشكل سريع ومتتابع، وبكلفة محدودة للجانب الإسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة والعالم الغربي.

> **دمرت جزءًا كبيرًا من البنية التحتية للحزب ، وعلى رأسها القدرات العسكرية لميليشيا الحزب حيث تركز الجهد العسكري الإسرائيلي على تدمير البنية التحتية العسكرية بشكل واسع ومن ضمنها مراكز القيادة والسيطرة ، مخزون السلاح، القدرات الدفاعية والهجومية ، القيادة العسكرية والأمنية**

على خلفية سلسلة الفشل الطويلة للجهود الدولية في تسوية الصراعات الإقليمية، برز تطور استثنائي يتعارض مع ظاهرة العجز الدولي في التعامل مع الأزمات المستعصية، وكان من ضمنها أزمة الصراع والحرب الأهلية في سوريا التي بدأت منذ عام ٢٠١١م، الانهيار السريع والمفاجئ لنظام البعث السوري في ديسمبر ٢٠٢٤ م، وتولي نظام جديد يتمتع بالقبول الدولي يعتبر من أهم الأحداث التي شهدتها المنطقة خلال عام ٢٠٢٤م، وبسبب هوية النظام السوري الجديد السياسية، والانتماء العقائدي لقيادات النظام إلى الخط الجهادي – السلفي فإن معارضة النظام الجديد للنفوذ الإيراني كانت أمرًا طبيعيًا ومحسومًا. فأحد المهام الأساسية للنظام السوري الجديد، ومنذ اليوم الأول لتولية السلطة، كان تصفية الوجود والنفوذ الإيراني الواسع على الأراضي السورية ومؤسسات الدولة وملاحقة الميليشيات الأجنبية المرتبطة بإيران وطردها من البلاد. وكذلك إنهاء دور سوريا كقناه أمنه يمر عبرها الدعم الإيراني لحزب اللّه – اللبناني، واعتبار سوريا العمق الاستراتيجي لحزب اللّه وإيران في منطقة المشرق العربي. لذا فإن تغيير النظام السياسي في سوريا لا يعد مجرد عملية استيلاء على السلطة، بل هو تحرك ذو بعد استراتيجي كبير ومهم، ولد إفرازات استراتيجية ساهمت بتغيير موازين القوى الإقليمية. فالخاسر الاستراتيجي الأكبر من تغيير النظام السوري كانت إيران وما تبقى من ثورتها الإسلامية، وخططها الاستراتيجية في بناء قواعد النفوذ الإقليمي ودعم سياسة التوسع والتدخل وفرض الهيمنة الإقليمية.

منذ انطلاق عملية حماس «طوفان الأقصى» في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣ م، وبداية العملية الانتقامية الإسرائيلية ضد قطاع غزة وحركة حماس بعد أسبوع واحد، تسارعت التطورات المتتالية والخطيرة بشكل دراماتيكي، حيث وصلنا في منتصف عام ٢٠٢٥م، وخلال عشرون شهرًا تعد الأكثر أهمية في تاريخ المنطقة الحديث إلى المحطة الأخيرة والأهم من الصراع الإقليمي، وهي عملية «الأسد الصاعد» المتمثلة بالهجوم الإسرائيلي المباشر والواسع على إيران يوم ١٣ يونيو ٢٠٢٥م، فالقدرات الإيرانية الإقليمية خضعت لسلسلة متتالية من الخسائر والهزائم تمثلت بمرحلتين:

المرحلة الأولى تمثلت بخسارة إيران للمواجهة غير المباشرة مع إسرائيل التي تضمنت هزيمة أذرع إيران وحلفائها الإقليميين من الجماعات المسلحة التي كانت تشكل ، نظريًا على الأقل ، جزءًا أساسيًا من القدرات الإيرانية الاستراتيجية الداعمة ، حيث استهلت المرحلة الأولى بهزيمة حركة حماس أمام شراسة العمليات العسكرية الإسرائيلية ، ثم هزيمة حزب اللّه – اللبناني أمام الضربات العسكرية والأمنية الإسرائيلية ، تلاها سقوط النظام السوري الحليف لطهران وهروب الميليشيات المرتبطة بإيران من الساحة السورية وفقدان سوريا كحليف استراتيجي. وأخيرًا، تأثيرات الضربات الجوية الأمريكية – البريطانية – الإسرائيلية منذ يناير ٢٠٢٤م، على قدرات ميليشيات الجماعة الحوثية الموالية لإيران في اليمن.

والمرحلة الثانية جاءت عبر فشل إيران في المواجهة المباشرة، حين فشلت القدرات الصاروخية الإيرانية في إلحاق خسائر كبيرة في العمق الإسرائيلي خلال عمليتي الهجوم الإيراني الصاروخي المباشر على إسرائيل في عمليتي «الوعد الصادق ١» و «الوعد الصادق ٢ «.

في ١٣ أبريل ٢٠٢٤م، نفذت إيران "عملية الوعد الصادق ١" ردًا على هجوم إسرائيلي استهدف قنصليتها في دمشق مطلع الشهر، وأسفر عن مقتل أحد أبرز قادة فيلق القدس في الحرس الثوري، ومساعده، إضافة إلى ٥ مستشارين عسكريين إيرانيين. وذكرت مصادر إسرائيلية أن الهجوم الإيراني شمل ١٨٥ طائرة مسيرة، و٣٦ صاروخ كروز، و١١٠ صواريخ أرض –أرض. وادعت إسرائيل أنها اعترضت نحو ٩٩٪ من وسائل الهجوم الإيراني، وتقديرات مصادر إعلامية مستقلة أشارت إلى أن نسبة الاعتراض الفعلية كانت نحو ٨٤٪. وردًا على اغتيال إسرائيل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية في طهران، ثم اغتيال الأمين العام لحزب الله اللبناني حسن نصر الله، قامت إيران في الأول من أكتوبر ٢٠٢٤م، بشن هجوم صاروخي واسع ثاني على العمق الإسرائيلي بعملية عسكرية تحت اسم "الوعد الصادق ٢" وذكرت مصادر إسرائيلية أن الهجوم الإيراني شمل إطلاق إيران لأكثر من ٢٥٠ صاروخًا من طرازات مختلفة، بما في ذلك صواريخ باليستية وصواريخ كروز وفرط صوتية على العمق الإسرائيلي. نتيجة عملية الوعد الصادق ٢ كانت أفضل من نتيجة عملية الوعد الصادق ١، ولكن كانت الخسائر الإسرائيلية محدودة، ونسبة النجاح الإسرائيلي في اعتراض المقذوفات الإيرانية بجميع أنواعها في كلتا عمليتي الهجوم الإيراني المباشر تعتبر نسبة عالية جدًا تتجاوز ال ٨٠٪ في أغلب التقديرات.

الهجمات الصاروخية الإيرانية على العمق الإسرائيلي لم تمر دون رد عقابي من قبل إسرائيل، ومحاولات لاختبار قدرات سلاح الجو الإسرائيلي على التعامل مع الأهداف الاستراتيجية داخل العمق الإيراني. في أواخر أبريل ٢٠٢٤م، قامت إسرائيل بعملية هجوم جوي محدودة استهدفت فيها منظومة الدفاعات الجوية الإيرانية قرب مدينة أصفهان، اعتبرت العملية الجوية الإسرائيلية المحدودة الرد على عملية «الوعد الصادق ١». وجاء الرد الإسرائيلي على عملية «الوعد الصادق ٢» في ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٤م، تقول إسرائيل إن عشرات الطائرات نفذت ثلاث موجات من الضربات بعشرات المقاتلات وإن الغارات الإسرائيلية استهدفت منظومات رادار في محافظتي إيلام وخوزستان وضواحي طهران، وكذلك استهدفت منظومات الدفاعات الجوية الإيرانية، ومواقع تستخدم في تصنيع وإطلاق الطائرات المسيرة والصواريخ الباليستية. وأكدت مصادر الجيش الإسرائيلي أن الضربات الجوية التي شنتها على الدفاعات الجوية الإيرانية أعطتها حرية تحرك أكبر في أجواء إيران، حيث أكد المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي، أن «إسرائيل تتمتع الآن بقدرة أكبر على المناورة الجوية فوق إيران». واعترفت إيران أن الهجوم الجوي الإسرائيلي ألحق «أضراراً محدودةً» في بعض المواقع.

الحسابات الاستراتيجية الإسرائيلية استنتجت من خلال سلسلة التطورات والمواجهات العسكرية التي جرت منذ بداية عملية حماس «طوفان الأقصى» كانت جميعها تطورات إيجابية لصالح استغلال الفرصة لتغيير موازين القوى الإقليمية بشكل جذري ، وإنهاء نظرية «الردع المتبادل» والتي يفترض أنها كانت قائمة بين إسرائيل وإيران ، وضمان تأسيس قواعد جديدة لنظرية «الردع المنفرد والأحادي» الإسرائيلي لجميع القوى في منطقة الشرق الأوسط ، وعلى رأسها إيران ،

تعزز بروز إسرائيل كقوة إقليمية كبرى مهيمنة بقدرات القوة العسكرية وملحقاتها من القدرات الفائقة الاستخبارية والتكنولوجية.

قرار الهجوم الإسرائيلي الشامل على إيران في يونيو ٢٠٢٥م، (عملية الأسد الصاعد) لم يأت نتيجة اعتداء أو استفزاز إيراني ، بل كان قرارًا قام على حسابات دقيقة انتجتها التطورات الحاسمة بعد انطلاق عملية حماس ضد إسرائيل (طوفان الأقصى) في أكتوبر ٢٠٢٣ م، وهي التطورات التي اقنعت القيادة الإسرائيلية والقيادة الأمريكية بتبلور فرصة وظروف استثنائية تسمح لتحرك مثمر لاحتواء وتفكيك امبراطورية النفوذ الإيراني الإقليمي ، واحتواء مخاطر البرنامج النووي والبرنامج الصاروخي الإيراني المتنامي والخارج عن السيطرة ، والذي تعتبره إسرائيل أنه يشكل تهديدًا وجوديًا مباشرًا يستدعي التعامل معه بكل الوسائل.

لذا جاءت العملية العسكرية الإسرائيلية المباشرة ضد إيران (الأسد الصاعد) لعوامل تراكمية قادت إلى الاعتقاد بانخفاض القدرات الدفاعية والهجومية والانتقامية الإيرانية يقابله ارتفاع كبير في القدرات الدفاعية والهجومية الإسرائيلية. افتراضًا أن العملية العسكرية الإسرائيلية المدعومة من الولايات المتحدة سيكون لها عدة اعتبارات لتكون عملية ناجحة عسكريًا وقادرة أن تولد نتائج سياسية واستراتيجية طويلة المدى.

الهدف الاستراتيجي طويل المدى سيتحقق عبر العمل العسكري الهادف إلى التدمير المادي لقدرات إيران العسكرية والنووية، أو عبر خضوع إيران للمطالب الأمريكية – الإسرائيلية مقابل إنهاء العمليات العسكرية، أي الموافقة الإيرانية على التفكيك الشامل لمكونات البرنامج النووي، تحت الإشراف الأمريكي أو الدولي. وفي كلا الحالتين سيكون الهدف الأساسي هو ضمان إحداث التدمير الفعلي لمكونات البرنامج النووي الإيراني وعودة إيران إلى «الصفر النووي» Zero Nuclear، وليس التدمير الجزئي الذي يؤدي إلى تعطيل وقتي محدود في مسيرة البرنامج النووي الإيراني.

والمطلب الثاني الذي من المفترض أن العملية العسكرية الإسرائيلية كانت تهدف إلى تحقيقه هو تدمير قدرات إيران الصاروخية وبرنامجها الصاروخي، وهذا هدف واسع مشابهة لهدف تدمير مكونات البرنامج النووي، حيث يشمل القدرات الإيرانية في البحوث والتطوير في مجال الصواريخ الباليستية وصواريخ الكروز، ثم خطوط إنتاج الصواريخ وإنتاج وقود الصواريخ، وربما يشمل تحديد المخزون وإنتاج قواعد الإطلاق. وقد يمتد لفرض قواعد تحديد مدى أقصى للصواريخ الإيرانية التي يمكن للدولة الاحتفاظ بها. وكذلك الحصول على تعهدات إيرانية بعدم نقل الصواريخ وتكنولوجيا الصواريخ إلى طرف ثالث، خاصة الميليشيات الإقليمية المسلحة. بجانب المطالب الأساسية المعلنة من التحالف الأمريكي – الإسرائيلي فمن المفترض أن هناك مطالب أخرى غير معلنه تخص احتواء الدور والنفوذ الإقليمي الإيراني، وإنهاء موقف العداء للولايات المتحدة وإسرائيل.

«حرب ال ١٢ يومًا» انتهت بإعلان وقف إطلاق النار يوم ٢٤ يونيو من قبل الرئيس الأمريكي. وقف إطلاق النار جاء بصيغة تفاهمات بين أطراف الصراع بواسطة دولية، قادت إلى التوصل لـ «تعهدات» بالموافقة على إيقاف إطلاق النار، دون وجود وثيقة مكتوبة، أو اتفاق سياسي على

آفاق التحول الاقتصادي في دول الخليج

د. جون سفاكياناكيس، مدير برنامج البحوث الاقتصادية بمركز الخليج للأبحاث

تشهد منطقة الخليج تحولات اجتماعية-اقتصادية هي الأكثر طموحًا في القرن الحادي والعشرين. فبفضل الاستراتيجيات الوطنية الواضحة، مثل رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ ومئوية الإمارات ٢٠٧١، والأطر المماثلة في دول مجلس التعاون الخليجي، تسعى المنطقة للانتقال من نموذج الدولة الريعية إلى اقتصادات متنوعة وقادرة على المنافسة عالميًا. ومع ذلك، يكمن تحت ستار المشاريع العملاقة والاستثمارات البارزة واقع أكثر تعقيدًا يضم العديد من التحديات الهيكلية والتقلبات الجيوسياسية والجمود المؤسسي.

التنوع الاقتصادي في الخليج: بين التقدم المحرز والتحديات المستمرة

يُشكل التنوع الاقتصادي ركيزة أساسية ضمن الاستراتيجيات الاقتصادية لدول الخليج العربي. لقد أحرزت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وبقية دول مجلس التعاون الخليجي تقدمًا ملحوظًا في تطوير قطاعات اقتصادية غير نفطية، تشمل السياحة، والخدمات اللوجستية، والخدمات المالية، والصناعات المتقدمة، وما يؤكد هذا التطور، تزايد الإيرادات من القطاعات غير النفطية في المملكة العربية السعودية، إلى جانب نمو البيئة الديناميكية للتكنولوجيا المالية في الإمارات العربية المتحدة.

وعلى الرغم من هذا التقدم، يظل التنوع الاقتصادي في المنطقة غير متكامل وغير متكافئ، فلا تزال إيرادات النفط تمثل المصدر الأساسي لميزانيات هذه الدول، كما أن العديد من القطاعات الناشئة، كالسياحة والعقارات، لا تزال تعتمد بشكل غير مباشر على الدعم الحكومي المستمد من الإيرادات النفطية. لذا، فإن التحول عن الاعتماد على الهيدروكربونات لا يعني وقفًا كليًا لاستغلال عوائد النفط، بل يمثل في جوهره إعادة توجيه لتلك العوائد لتعزيز النمو في قطاعات أخرى.

شهد القطاع الصناعي تطورات ملحوظة، لا سيما في الصناعات البتروكيماوية والألمنيوم والأسمنت ومعدات الطاقة المتجددة ضمن مراحل التصنيع النهائية. ومع ذلك، يغلب على النموذج الصناعي الحالي التركيز على الإنتاج

الكمي والضخم، مما يؤثر سلبًا على الجودة والتطور. يتركز الإنتاج بشكل كبير في القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة إلى المتوسطة، وتتسم سلاسل التوريد المحلية بالضعف. علاوة على ذلك، لا يزال القطاع الخاص المحلي يعتمد هيكليًا على العقود والإعانات الحكومية. إن الانتقال نحو تصنيع عالي القيمة قائم على الابتكار يتطلب تحديثات جوهرية في رأس المال البشري وأطر الملكية الفكرية، بالإضافة إلى تعزيز الاندماج في سلاسل القيمة العالمية بدون هذا التحول، قد تؤدي السياسة الصناعية إلى ترسيخ التبعية بدلًا من تجاوزها.

بصفةٍ عامة، وعلى الرغم من المساعي المذكورة أعلاه، فإن الحواجز الهيكلية لا تزال قائمة إضافة إلى العوامل السلبية والتي تشمل الجمود في أسواق العمل وعدم توافق أنظمة التعليم وهيمنة التوظيف الحكومي والتي يساهم وجودها المستمر في الحد من الإنتاجية والابتكار. كما تواجه الخطط الطموحة لرعاية الشركات الوطنية الرائدة في مجالات الأدوية والدفاع والتقنيات الزراعية عقبات كبيرة بسبب محدودية الأسواق المحلية والنظم البيئية الرأسمالية غير مكتملة النمو والقصور المتمثل في الإجراءات الروتينية، إضافةً إلى ذلك، لا تزال القدرة المؤسسية للإشراف على السياسات الصناعية المعقدة متباينة في جميع أنحاء المنطقة.

قطاع السياحة والثقافة والاقتصاد الإبداعي

تُمثل السياحة، التي تُوصف بأنها قطاع غير نفطي رائد، فرصة واعدة ومحفوفة بالمخاطر في آنٍ واحد. وسيكون من الصعب تكرار تجربة دبي الناجحة نظرًا لما تتمتع به من ميزة السبق في هذا المجال وما تمتلكه من بيئة تنظيمية منفتحة، والسمعة العالمية الإيجابية. وقد نجحت الجهود السعودية بما تضخه من مليارات الدولارات لجذب السياح الدوليين من خلال مشاريع مثل نيوم، والعلا، وساحل البحر الأحمر في جذب أنظار العالم. لكن الشكوك لا تزال قائمة حول استدامة الطلب وجدوى استرداد التكلفة ومدى إمكانية تعايش الأعراف الاجتماعية المحافظة في المملكة مع حركة السياحة الواسعة. وقد يؤدي الاعتماد المفرط على المشاريع العملاقة الفاخرة إلى إقصاء مشاريع التنمية السياحية الأصغر والأكثر بساطة والتي لها آثار اجتماعية واقتصادية أقوى.

ويُحرز الاقتصاد الإبداعي في دول الخليج –السينما، الموسيقى، المحتوى الرقمي، والفنون–تقدمًا ملحوظًا، ولكنه ربما يفتقد الأساس الهيكلي القوي. وفي حين تعكس مبادرات مثل مهرجان البحر الأحمر السينمائي، والحي الثقافي في أبو ظبي طموحًا كبيرًا، فإن القيود التنظيمية والرقابية قد تشكل عائقًا أمام تحقيق حرية الإبداع الكاملة. وما زالت العناصر الهامة مثل تطوير المواهب وحماية الملكية الفكرية وتثقيف الجمهور قيد التطوير. إن الاقتصاد في القطاع الإبداعي الحقيقي لا يمكن فرضه بمرسوم أو قرارات إدارية؛ بل يُغرس في وجدان الشعوب، بدعم من إصلاحات تعليمية وشراكات دولية وآليات تمويل لا مركزية.

الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة القطاع الخاص

يُعدّ الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) محورًا أساسيًا في استراتيجيات التنوع الاقتصادي لدول الخليج. لقد تبنت الحكومات إصلاحات شاملة لتبسيط قوانين الملكية، وتعزيز الشفافية التشريعية، وتسهيل بيئة الأعمال. وتُسهم المبادرات النوعية، مثل مركز الملك عبد الله المالي بالرياض ومنظومة التكنولوجيا العالمية في أبو ظبي (HubVI)، في ترسيخ مكانة المنطقة كوجهة عالمية جاذبة للاستثمار.

ومع ذلك، لا تزال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر منحازة لصالح العقارات والبنية التحتية المرتبطة بقطاع الطاقة. وكثيرًا ما تتبخر التعهدات الضخمة المعلنة، ويصعب الإبقاء على المستثمرين بسبب انعدام الشفافية في حل النزاعات، وتضارب اللوائح التنظيمية، والحساسيات السياسية. وحتى يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر بفعالية في التحول الاقتصادي، يجب على الدول المضيفة أن تولي الأهمية القصوى لجودة المؤسسات بدلاً من الاكتفاء بالحملات الترويجية. كما يجب أن يمتد تيسير الاستثمار إلى ما هو أبعد من احتفالات تدشين المشاريع، ليشمل خدمات الرعاية اللاحقة وإنفاذ العقود ووضع آليات ناجحة لمعالجة شكاوى المستثمرين.

علاوةً على ذلك، لا يزال القطاع الخاص يعتمد بشكلٍ رئيسي على الرعاية الحكومية. وعلى الرغم من مبادرات الخصخصة وقوانين الشراكة بين القطاعين العام والخاص، فإن عملية تكوين رأس المال الخاص لا تزال ضعيفة. وتكافح الشركات المحلية للوصول إلى تمويل ميسور التكلفة، وتجاوز العقبات التنظيمية، أو المنافسة على أسس عادلة. لذا، فإن تعزيز الأسواق المالية، وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة، والاستثمار في منظومات ريادة الأعمال هي أمور ضرورية للتحول من النمو الذي تقوده الدولة إلى نمو تقوده السوق. ويشمل ذلك إصلاحات في قطاع «رأس المال الجريء venture capital reforms»، وتوفير حوافز للمشتريات المحلية، وإنشاء بيئات تنظيمية تجريبية داعمة للابتكار.

> **يُحرز الاقتصاد الإبداعي في دول الخليج –السينما، الموسيقى، المحتوى الرقمي، والفنون–تقدمًا ملحوظًا، ولكنه ربما يفتقد الأساس الهيكلي القوي**

رأسمالية الدولة الاستراتيجية وحدود القوة السيادية

تُعد الصناديق السيادية المحرك الأساسي وراء التحولات الاقتصادية الكبرى في منطقة الخليج، حيث تتولى إدارة ثروات مالية ضخمة. أمثلة على ذلك تتضمن صندوق الاستثمارات العامة (PIF)، جهاز أبوظبي للاستثمار (ADIA)، ومبادلة(Mubadala) . يدير صندوق الاستثمارات العامة وحده أكثر من ٩٠٠ مليار دولار، مما يجعله ركيزة أساسية في التنمية المحلية للمملكة العربية السعودية، وفي تعزيز نفوذها العالمي، وتشكيل سياستها الصناعية.

ومع ذلك، يطرح هذا النموذج الذي تقوده الدولة تحديات محتملة. فقد يؤدي إلى ترسيخ مركزية القرار وتهميش دور القطاع الخاص وريادة الأعمال. وغالبًا ما تفتقر استراتيجيات الاستثمار إلى الشفافية الكافية، وقد تواجه المشاريع الضخمة توسعًا غير منضبط في أهدافها أو توقعات مبالغ فيها. علاوة على ذلك، تتميز عوائد العديد من هذه المشاريع بكونها طويلة الأجل وغير مضمونة. كما أنه في بعض الحالات أدى تركيز عملية صنع القرار داخل مؤسسات تقودها النخبة، إلى إعطاء الأولوية للمظاهر الإعلامية على حساب الجدوى الفعلية للمشاريع

وبينما تعمل الصناديق السيادية على بناء قدرات مستقبلية في قطاعات حيوية مثل الطاقة النظيفة، الذكاء الاصطناعي، ومراكز الخدمات اللوجستية، فإنها تواجه مخاطر الإفراط في الإنفاق المالي وتزايد السخط السياسي إذا لم تحقق المشاريع الطموحة النتائج المرجوة في الأوقات المحددة. تخدم هذه الصناديق أجندات جيوسياسية تتجاوز أهدافها الاقتصادية البحتة، مما قد يجعل التنمية الداخلية في بعض الأحيان، ثانوية أمام سعيها لتحقيق ما ترجوه من مكانة مرموقة على الصعيد العالمي.

إن تكرار الجهد المؤسسي وتداخل الصلاحيات الروتيني بين الكيانات الحكومية يُعيقان عملية التنسيق الفعال. وكثيرًا ما تتنافس الهيئات على النفوذ بدلًا من التعاون لتحقيق الأهداف المشتركة، مما أدى إلى كثرة المبادرات بمهام غامضة وتنفيذ غير منسق. لذا، فإن إعادة الهيكلة المؤسسية، ووضع معايير واضحة للأداء، وتعزيز التنسيق بين الوكالات تُعد عناصر حيوية لتحقيق تأثير طويل الأمد، يسهم في ترشيد الجهود وتحقيق الأهداف بفعالية.

الإنتاجية والتحولات في أسواق العمل

على الرغم من المساعي الحثيثة لتنويع الاقتصادات الخليجية وتعزيز الاستثمار، لا تزال زيادة الإنتاجية تشكل تحديًا، فغالبًا ما يكون النمو الاقتصادي في منطقة الخليج مدفوعًا بتراكم رأس المال بدلاً من الكفاءة أو الابتكار. ويظهر ذلك في انخفاض إنتاجية العمل مقارنة بمعايير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ كما أن نمو إجمالي عوامل الإنتاج يشهد جمودًا أو تراجعًا في العديد من القطاعات.

يُعزى هذا الأمر جزئيًا إلى تقسيم سوق العمل، الذي يتسم بتواجد أعداد كبيرة من الوافدين في وظائف متدنية الأجور، بينما تتركز الكوادر الوطنية في وظائف القطاع العام. وعلى الرغم من التقدم المُحرز في تطوير رأس المال البشري، إلا أنه لا تزال هناك فجوة بين التعليم ومتطلبات الوظائف، ويعاني مجال التدريب المهني من عدم التطور، كما أن الحوافز المتاحة لاكتساب المهارات الجديدة لا تزال تتسم بالضعف.

ومن ثم، يتطلب تعزيز الإنتاجية استثمارًا موجهًا في مجالي البحث والتطوير، ووضع سياسات عمل حكيمة، ونشر التكنولوجيا على نطاقٍ واسع. وتعد استراتيجية الذكاء الاصطناعي في الإمارات مخططًا طموحًا، لكن نجاحها مرهون بتطبيقها على مستوى الشركات ودمج الشركات الصغيرة والمتوسطة فيها. ويمكن أيضًا لتقنيات الزراعة في المملكة العربية السعودية، أو مراكز الخدمات اللوجستية الذكية في قطر أن تعمل كقطاعات محفزة للنمو القائم على الإنتاجية، شريطة وجود التزام مؤسسي راسخ بتنفيذها.

تقدم نماذج إقليمية مثل صندوق العمل البحريني (تمكين)، الذي يدعم تدريب وتوظيف القطاع الخاص، دروسًا قيّمة في الربط بين تنمية القوى العاملة الوطنية وزيادة الإنتاجية. يمكن لمبادرات مماثلة في المنطقة أن تسد الفجوة بين الاستراتيجيات العليا والنتائج الاقتصادية الملموسة. لتحقيق ذلك، ستكون مواءمة التعليم مع احتياجات سوق العمل، خصوصًا في قطاعات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتكنولوجيا الخضراء، ذات أهمية قصوى. إضافة إلى ذلك، يمكن لزيادة حركة العمالة، وتوفير تأمين ضد البطالة، وتطبيق الترقية القائمة على الكفاءة والجدارة في القطاعين العام والخاص أن تسهم في بناء سوق عمل موجهة نحو الإنجاز.

التعليم وتطوير المهارات وتنمية القوى العاملة

إن الركيزة الأساسية للتحول الاقتصادي تكمن في جودة أنظمة التعليم ومدى ارتباطها بالواقع، فبينما أنفقت دول مجلس التعاون الخليجي بشكل كبير على توسيع التعليم العالي وتشييد جامعات بمستويات عالمية، إلا أن نتائج هذا الإنفاق لا تزال غير متسقة في بعض الأحيان. فغالبًا ما تواجه الجامعات المحلية صعوبات بسبب البرامج الدراسية التي لا تواكب التطورات المعاصرة، وشح المخرجات البحثية، وضعف الصلة بينها وبين القطاع الصناعي.

ومن الأهمية بمكان تحقيق عملية التحول نحو نظام تعليمي يرتكز على الكفاءات، والتخصص في قطاعات العلوم، والتكنولوجيا، والهندسة، والرياضيات، والتعلم التطبيقي. وتهدف مبادرات مثل برنامج تنمية القدرات البشرية في المملكة العربية السعودية إلى إعادة مواءمة التعليم مع الأولويات الوطنية. لكن النجاح يعتمد على تخطي الحواجز المؤسسية وتطوير الأساليب التعليمية، ومنح المعلمين الصلاحيات اللازمة.

يجب أن يصبح التعلم مدى الحياة هو المبدأ الأساسي الذي يحكم مسيرة التطور، فمع وتيرة التغير التكنولوجي المتسارعة، ستجد القوى العاملة نفسها في حاجة ماسة إلى إعادة اكتساب المهارات وتطويرها مرارًا وتكرارًا على مدار مسيرتهم المهنية، ولمواكبة هذا التحول، يتعين على الاقتصادات الخليجية أن تولي اهتمامًا خاصًا وتستثمر بقوة في تعليم الكبار، وتعزيز محو الأمية الرقمية، وتطوير برامج الشهادات النمطية التي تُبنى على وحدات تعليمية مرنة «modular certification programs».

كما يمكن للتعاون الوثيق بين القطاعين العام والخاص، بالاشتراك مع الجامعات العالمية الرائدة وشركات التكنولوجيا التعليمية المبتكرة، أن يساهم بفاعلية في بناء منظومات تعليمية تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مع التطورات والاحتياجات الناشئة.

وعلى الرغم من تهميش التعليم والتدريب التقني والمهني (TVET) لفترة طويلة، إلا أنه السبيل الأمثل لإعداد الشباب للوظائف في قطاعات الصناعة والخدمات اللوجستية والرعاية الصحية والطاقة النظيفة. يلزم توسيع نطاق أنظمة البرامج التي تدمج التعلم النظري

والتدريب العملي –مثل برامج التدريب المهني. وتُعد تجربتي ألمانيا وسنغافورة في هذا السياق بمثابة نموذج يُحتذى به.

ختامًا، لا يتطلب تحسين مشاركة القوى العاملة –لا سيما بين النساء– حوافز اقتصادية وحسب، بل يتطلب أيضًا تحولاً ثقافيًا. وتُعد عناصر مثل مرونة بيئة العمل، ودعم خدمات رعاية الأطفال وتطبيق سياسات مناهضة للتمييز جزءًا أصيلاً من أجندة شاملة يجب تنفيذها جنبًا إلى جنب مع إصلاح رأس المال البشري.

النفط وصراع الصمود أمام شبح الدولة الريعية

لا يزال النفط يهيمن على الاقتصاد السياسي في منطقة الخليج. فهذه السلعة تدعم شرعية الدولة واستقرارها المالي ونفوذها على الساحة الدولية. وعلى الرغم من الحديث عن تنويع الموارد، فإن منطق الدولة الريعية لا يزال هو المسيطر، كما أن عناصر مثل التوظيف الحكومي والإعانات مازلنا نشهدها بكثرة مبالغ فيها، وغالبًا ما تكون ديناميكية القطاع الخاص مقيدة بسبب التعقيد التنظيمي وازدواجية سوق العمل.

لم تتزايد الأهمية الاستراتيجية للنفط الخليجي إلا في ظل الظروف الجيوسياسية المتوترة. ويبرهن الصراع الإسرائيلي ـ الإيراني والوضع غير المستقر لمضيق هرمز إلى الخطر الدائم بحدوث اضطرابات في الإمدادات. وتستثمر دول الخليج في طرق تصدير بديلة –مثل خط أنابيب النفط السعودي بين الشرق والغرب وميناء الفجيرة الإماراتي–للتخفيف من حدة تلك المخاطر. لكن الخطر الأكبر لا يزال قائمًا؛ ففي منطقة تشهد صراعات محتدمة وعدم استقرار، يمثل النفط مصدر قوة ونقطة ضعف في آنٍ واحد.

وفي حين أن الأسعار المرتفعة تزيد من إيرادات الدولة، فإن الاعتماد المفرط على الهيدروكربونات يُرسخ حالة من عدم الاستقرار. وفي ظل توجه العالم نحو خفض الانبعاثات الكربونية، قد يصبح المنتجون ذوو التكلفة العالية في موقف صعب إذا انهار الطلب بشكل أسرع مما هو متوقع. وحينئذٍ يتوجب على دول الخليج أن تتحول من استخدام إيرادات النفط الضخمة لتمويل المشاريع المرموقة إلى إعادة هيكلة حقيقية للقواعد الاقتصادية لمجتمعاتها.

إن التحدي الذي يواجه حقبة ما بعد الدولة الريعية هو تحدٍ مؤسسي يتطلب تحولاً في العقود الاجتماعية –انتقالًا من مرحلة الاستحقاقات المدعومة من الدولة إلى التمكين المعتمد على الإنتاجية. وهذا لا يتطلب إصلاحًا اقتصاديًا فحسب، بل لا بد أن يشمل إعادة تقييم ثقافي وسياسي. إن إرث النفط الممتد لا يزال يؤثر على كل شيء بدءًا من سياسة الإسكان ووصولاً إلى الهوية الوطنية.

> **وفي حين أن الأسعار المرتفعة تزيد من إيرادات الدولة، فإن الاعتماد المفرط على الهيدروكربونات يُرسخ حالة من عدم الاستقرار**

وبناءً على ما تقدم، يلزم تطوير السياسة المالية تحسبًا لمرحلة ما بعد النفط. وتحتاج الحكومات الخليجية إلى إجراءات تتسم بالشفافية فيما يتعلق بالميزانية وأطر إنفاق متوسطة المدى وهيئات مالية مستقلة. ويجب ألا يحل إصدار الدين السيادي -رغم تزايده- محل التنويع الهيكلي للإيرادات. وبدون إصلاح شامل للمالية العامة، فإن التحديات والمخاطر المالية ستتزايد. كما يجب تضمين آليات مثل القواعد المالية وصناديق الاستقرار ومراجعات الإنفاق في المخططات الوطنية.

الخلاصة: ثورة لم تكتمل فصولها بعد

إن التحول الاقتصادي في منطقة الخليج هو واقع ملموس، ولكن لم تكتمل فصوله بعد كما يشهد المزيد من التفاوت وعرضة للتراجع. لقد استطاعت استراتيجيات الرؤية أن تحرك رأس المال وتجذب الاهتمام، لكن التنفيذ يبقى مركزيًا للغاية، ويعتمد على الإمكانيات الحكومية التي يمولها النفط، وغالبًا ما يكون منقطع الصلة عن المشاركة الاقتصادية الشعبية.

يذهب تحليل أعمق إلى أن المنطقة، في غياب إصلاحات مؤسسية عميقة وإصلاح جذري للتعليم ومساءلة سياسية فعالة، تخاطر بترسيخ شكل جديد من رأسمالية الدولة تحل فيها المركزية التكنوقراطية[1] محل الريعية. إن التحدي القادم لا يكمن فيما إذا كان بإمكان الاقتصادات الخليجية بناء مدن ساحرة وناطحات سحاب مبهرة، بل يكمن فيما إذا كانت هذه الاقتصادات تستطيع إقامة أنظمة اقتصادية مستدامة وشاملة ومكتفية ذاتيًا.

وفي حال تمكنت المنطقة من اجتياز تحديات تحول الطاقة، وإعادة التموضع الجيوسياسي والتغير الاجتماعي، فإنها ستُقدم نموذجًا رائدًا للمرونة التكيفية. وإلا، فإن المخاطرة تكمن في أن يصبح هذا التحول مجرد فصل آخر في تاريخ الخليج الطويل من الطموح الذي عرقله الجمود الهيكلي.

إن تحقيق النجاح مرهون بالتحلي بالتواضع على الصعيد المؤسسي والدمج المجتمعي والتعلم من الإخفاقات، وليس فقط مجرد اعتماد رؤية هادفة. كما يكمن مستقبل إصلاح الاقتصادات في منطقة الخليج في ترجمة الطموح إلى هياكل راسخة، ومن ثم تحويل هذه الهياكل إلى كيانات مؤسسية دائمة.

(1) نظام حكم أو إدارة تتركّز فيه السلطة والقرار بيد خبراء تقنيين أو فنيين، مثل المهندسين، العلماء، أو المتخصصين في مجالات تقنية أو علمية محددة، بدلاً من السياسيين المنتخبين أو القيادات العامة (توضيح من المترجم)

آفاق الطاقة في عالم متعدد الأقطاب: إدارة التحولات والأمن والمنافسة

أ.د جياكومو لوتشياني – عضو مجلس الأمناء

يتسم مشهد الطاقة العالمي الراهن بتعدد أقطابه، وتتسم مكوناته بالتعقيد والتداخل

- **على الصعيد التقني:** يشهد القطاع تنوعًا متزايدًا في مصادر وتقنيات الطاقة، مما يفتح آفاقًا جديدة للمنافسة ويعزز الخيارات المتاحة.

- **على صعيد السياسات الحكومية:** تتشابك أهداف سياسات الطاقة، وقد تتعارض أحيانًا، سعيًا لتحقيق أمن الطاقة، وتلبية الطلب المتزايد، وتوفير طاقة بأسعار تنافسية، إلى جانب مواجهة تحدي الاحتباس الحراري.

- **من الناحية الجيو اقتصادية:** تتسابق الدول لتحقيق ميزة نسبية في تلبية أولوياتها الوطنية والعالمية على حد سواء.

يمكن تحليل مشهد الطاقة من زوايا متعددة، مثل مصادر الطاقة، والأهداف السياسية، وطبيعة المنافسة الجيو اقتصادية. في هذا المقال، سنتبنى المنظور الجيو اقتصادي تحديدًا، بدءًا بدراسة دور الصين المحوري في تشكيل ديناميكيات الطاقة العالمية.

الصين: زيادة الطلب على الطاقة وريادة الاستثمار

تتربع الصين بلا منازع على قمة الجهات العالمية الفاعلة في قطاع الطاقة، بفضل دورها المحوري والحاسم. فهي الدولة الأكثر استهلاكًا للطاقة عالميًا، والمصدر الرئيسي للانبعاثات الملوثة. تبلغ مساهمة الصين في إنتاج الطاقة ما يعادل ٢٧٪ من الاستهلاك العالمي الكلي، وهي نسبة تمثل ضعف نظيرتها في الولايات المتحدة. علاوةً على ذلك، تستحوذ الصين على ٣٣٪ من إجمالي توليد الكهرباء العالمي، مما يجعل حصتها أكثر من ضعف حصة الولايات المتحدة وحوالي أربعة أضعاف حصة الاتحاد الأوروبي. وفيما يتعلق بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، تمثل الصين ٣٤٪ من الإجمالي العالمي، أي ٢,٥ مرة قدر انبعاثات الولايات المتحدة، وخمسة أضعاف قدر انبعاثات الاتحاد الأوروبي (انظر الجدول ١).

الجدول 1 الحصص الإقليمية (%) في المقارنة العالمية:

	إجمالي الطاقة	توليد الكهرباء	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون
الولايات المتحدة الأمريكية	14.04	14.62	12.10
الاتحاد الأوروبي	8.02	8.89	6.39
الصين	26.85	32.76	33.55
الهند	7.41	6.61	7.95

المصدر: المراجعة الإحصائية للطاقة العالمية الصادرة عن معهد الطاقة عام 2025

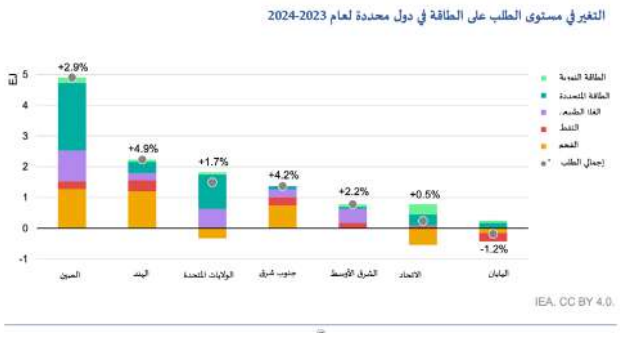

شهدت الصين نموًا في الطلب على الطاقة يقارب ٥ إكساجول لعام ٢٠٢٣–٢٠٢٤، وهو ما يمثل أكثر من ضعف الزيادة المسجلة في الهند، التي تأتي في المرتبة التالية. وعلى الرغم من أن إجمالي الطلب على الطاقة في الصين كان ينمو بمعدل أبطأ من نمو ناتجها المحلي الإجمالي في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٩م، إلا أن هذه العلاقة قد انعكست بشكل لافت خلال السنوات الخمس الماضية. ويتجلى ذلك بوضوح في تجاوز نمو الطلب على الكهرباء لنمو الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة كبيرة، حيث تواصل الصين مسارها نحو طاقة كهربائية أكبر، رغم أنها تفوق بالفعل كلاً من الولايات المتحدة وأوروبا في مستوى الكهرباء

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة

الشكل 3: معدلات نمو الطلب على الكهرباء ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين في الفترة من 1994 إلى 2027

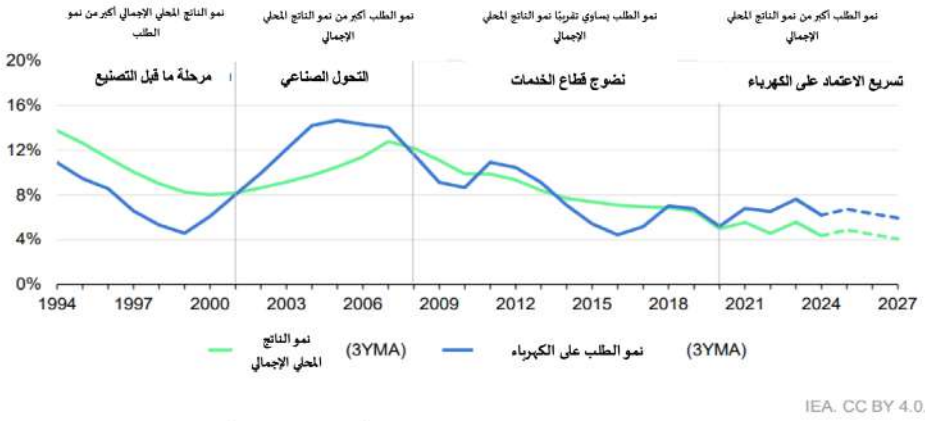

ملاحظة: "3YMA" تعني المتوسط المتحرك لـ 3 سنوات. نمو الناتج المحلي الإجمالي مبني على إصدار أكتوبر 2024 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي.

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة

"إضافة إلى ما سبق، تبرز الصين كقوة عالمية رائدة في توجيه الاستثمارات نحو جميع مصادر توليد الكهرباء النظيفة، وتشمل الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، والطاقة الكهرومائية، والطاقة النووية. ففي عام ٢٠٢٣م، استحوذت الصين على ٤٣٪ من إجمالي القدرة العالمية المركبة للطاقة الشمسية، وحصة مماثلة في القدرة العالمية المركبة لطاقة الرياح؛ كما ساهمت بـ ٢٩٪ من توليد الطاقة الكهرومائية عالميًا؛ وبـ ١٦٪ من توليد الطاقة النووية العالمي (وفقًا للمراجعة الإحصائية للطاقة العالمية لمعهد الطاقة). وبحلول عام ٢٠٢٤م، كانت الصين قد تجاوزت حاجز ٨٨٦ جيجاوات من القدرة الكهروضوئية، و٥٢١ جيجاوات من قدرة طاقة الرياح (وفقاً لإفادة خبيرة الطاقة ميشال ميدان–٢٠٢٥م). وفي دلالة واضحة على وتيرة التوسع المتسارعة، أضافت الصين وحدها ٦٠ جيجاوات أخرى من القدرة الكهروضوئية خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٥م، (ريستاد).

وكما يتضح من الرسم البياني المرفق، كانت الشركات الصينية مسؤولة عن حصة كبرى وساحقة من الإنتاج العالمي للألواح والمكونات الكهروضوئية (تشو، OIES CEl٥).

الشكل 2: توزيع حصص تصنيع ألواح الطاقة الشمسية حسب المنطقة لعام 2023

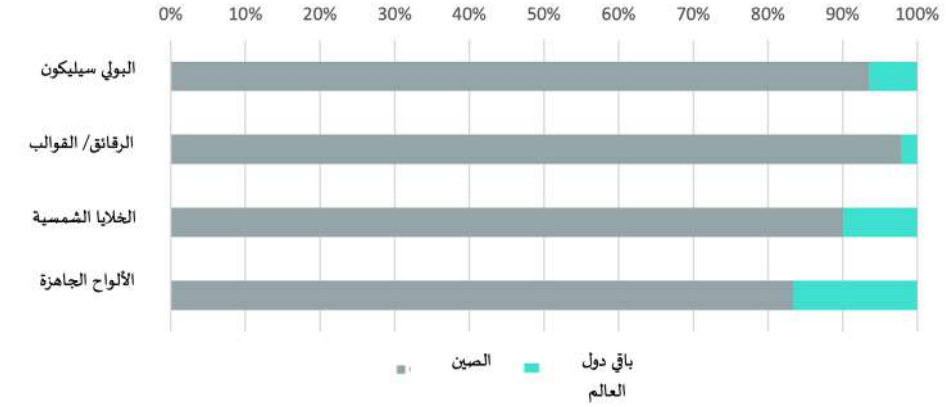

المصدر: تقييم صادر عن البنك الدولي لقياس جودة السياسات

المصدر: معهد أكسفورد لدراسات الطاقة OIES

واصلت الصين ريادتها العالمية في القدرة الكهرومائية المركبة حديثًا، حيث أضافت ٨ جيجاوات في عام ٢٠٢٣م، وهو ما يعادل ما لا يقل عن ثلثي إجمالي النمو العالمي في هذا القطاع (الوكالة الدولية للطاقة).

بالإضافة إلى ما تقدم، فإن الصين تتصدر أيضًا المشهد العالمي للاستثمار في القدرات النووية الجديدة بشكل ساحق، حيث تضم ٣٤ جيجاوات قيد الإنشاء حاليًا، وهو ما يتجاوز بكثير الهند، التي تأتي في المرتبة التالية بـ ٦ جيجاوات فقط (الوكالة الدولية للطاقة: الطريق إلى عصر جديد للطاقة النووية). وفي إشارة إلى تسارع وتيرة التوسع، وافق مجلس الدولة الصيني في أبريل ٢٠٢٥م، على بناء ١٠ محطات طاقة نووية إضافية بقدرة إجمالية تبلغ ١١,٦ جيجاوات. وتتوقع الصين أن تصبح صاحبة أكبر أسطول نووي عالمي بحلول عام ٢٠٣٠م، متفوقة بذلك على الولايات المتحدة (الهندسة النووية).

الشكل 1.5: محطات الطاقة النووية قيد الإنشاء حسب المنطقة وبلد المنشأ للتقنيات المستخدمة، اعتباراً من ديسمبر 2024

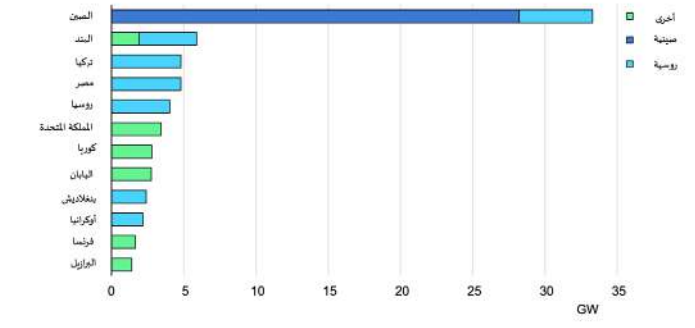

IEA. CC BY 4.0.

المصدر :تحليل الوكالة الدولية للطاقة (IEA)استنادًا إلى قاعدة بيانات نظام معلومات مفاعلات الطاقة (PRIS)التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية (تم الاطلاع عليها في 10 يناير 2025)

تتصدر الصين بوضوح الدول التي تسعى بقوة لتقليص اعتمادها على النفط، من خلال تطبيق شامل للتحول الكهربائي للمركبات الخفيفة والثقيلة. ففي عام ٢٠٢٤م، أدخلت الصين ما يقرب من ١٢ مليون من مراكب الطاقة الجديدة (NEVs) إلى الخدمة، وهو ما يعادل ٥٠٪ من الإجمالي العالمي؛ وشكلت المركبات الكهربائية الجديدة ٤٦٪ من إجمالي مبيعات المركبات. وتُظهر

شركات تصنيع السيارات الصينية قدرة تنافسية فائقة، متغلبة على المصنعين الأجانب داخل الصين وخارجها. وقد جاء هذا التحول الكبير في مكانة مصنعي السيارات الصينيين من مجرد تابعين إلى قادة، مدفوعًا بسياسة حكومية حاسمة تهدف إلى دعم اعتماد قطاع التنقل على الكهرباء.

الشكل 5: المبيعات السنوية لمركبات الطاقة الجديدة (NEV) في الصين ونسبتها من إجمالي مبيعات السيارات، في الفترة 2017-2024 (مقدرة بالآلاف)

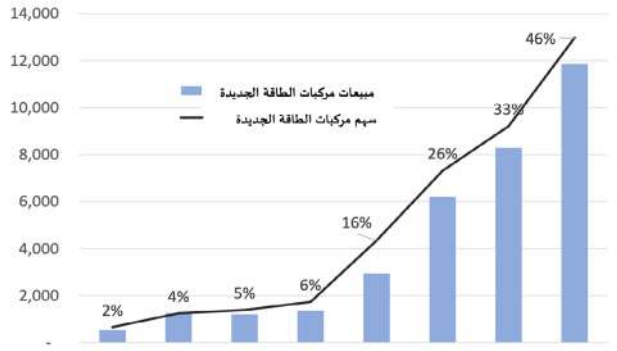

المصدر: Anders Hove، بيانات من رابطة مصنعي السيارات الصينية، معهد أكسفورد لدراسات الطاقة(OIES)

المصدر: تقرير OIES Insight – ١٦٧

تزامن التطور في ابتكارات السيارات الصينية بشكل وثيق مع تفوقها في قطاع البطاريات، والذي يشمل كلاً من الكفاءة التكنولوجية والجدوى الاقتصادية. وتأكيدًا على هذه الريادة المتكاملة، تستحوذ الصين على ما يقارب نصف إجمالي البطاريات المركبة حول العالم، مما يعكس ريادتها في سلسلة القيمة.

السعة التراكمية لتخزين الطاقة المركبة عالمياً حسب البلد - تيراوات

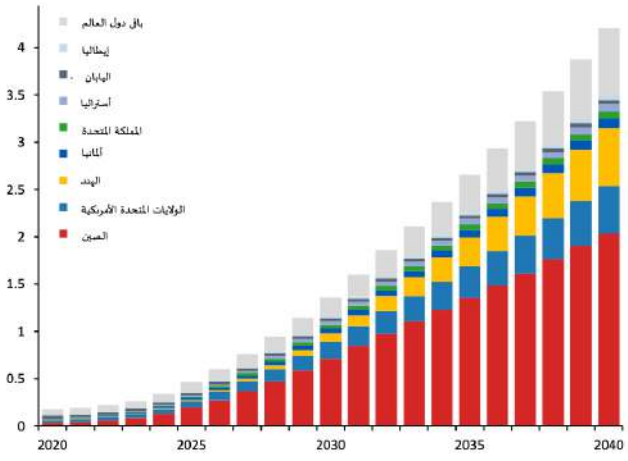

يتجاوز تأثير التحول الكهربائي في قطاع النقل المركبات الخفيفة ليمتد إلى قطاع النقل الثقيل أيضًا. وفي رؤية استشرافية، يتوقع مؤسس شركة CAT، التي تعد أكبر منتج للبطاريات عالميًا، أن ٥٠٪ من سوق الشاحنات الصيني سيشهد التحول الكهربائي بحلول عام ٢٠٢٨م، وتشير التقديرات إلى أن ذروة الطلب الصيني على البنزين والديزل قد تحققت بالفعل أو أنها وشيكة الحدوث قبل عام ٢٠٣٠م، مما يعكس اتجاهًا واضحًا نحو انخفاض الاعتماد على الوقود التقليدي.

الجدول ١: توقعات ذروة استهلاك البنزين في الصين

	الديزل	البنزين
كومودیتي إنسايتس -إس آند بي جلوبال	2027	2025
تقرير سوق النفط -الوكالة الدولية للطاقة	2021	2021
كيبلر	2026	
معهد بتروتشاينا للتخطيط والهندسة	2023	2023
فيتول		2025 /2024

المصدر: تقرير OIES Insight – ١٦٧

المصدر: مركز كولومبيا لسياسة الطاقة العالمية، ٢٠٢٤ –بالاستناد إلى تقرير سوق النفط الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة (IEA)–معهد أكسفورد لدراسات الطاقة (OIES) ٢٠٢٥

> **يتجاوز تأثير التحول الكهربائي في قطاع النقل المركبات الخفيفة ليمتد إلى قطاع النقل الثقيل أيضًا**

ختاما، تركز الصين حاليًا وبشكل مكثف على توسيع إنتاج الهيدروجين، والذي يعتمد بشكل أساسي على الفحم بدلاً من الغاز الطبيعي أو مصادر الكهرباء النظيفة. وعليه، فإن التركيز الاستراتيجي ينصب على تشجيع استهلاك الهيدروجين في القطاع الصناعي، بدلاً من التركيز على إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون. وفي عام ٢٠٢٢م، مثلت الصين ٢٩٪ من الإنتاج والاستخدام العالمي للهيدروجين، مما يبرز مساهمتها الكبيرة (الوكالة الدولية للطاقة).

يؤكد التحليل الإحصائي السابق حقيقة لا يمكن إنكارها وهي أن السياسات والصناعة الصينية تمثل العوامل الأكثر تأثيراً في تشكيل ملامح مستقبل الطاقة العالمي. وتتوقع الصين استمرارًا للارتفاع السريع في استخدام الطاقة، وصاغت استراتيجية ترتكز على تبوّؤ الصدارة في جميع مصادر الطاقة، ولا سيما الفحم. فهدفها لا ينصب على انتقاء المصادر التي تمثل ربحًا فحسب، بل على تحقيق الصدارة في جميع القطاعات. وتسعى الصين جاهدة لتحقيق أهداف أمن الإمداد وزيادة المخزون لديها وتقليل الانبعاثات الكربونية–كل هذه الأهداف في آنٍ واحد، فهي تعمل على المفاضلة بين الخيارات المتاحة من خلال زيادة الاستثمار إلى مستوى يمكنها من تحقيق جميع غاياتها بشكل متزامن.

الولايات المتحدة: السعي نحو الهيمنة على الطاقة عبر الممارسات التقليدية

إن النتيجة المترتبة على الموقف المهيمن للصين في مشهد الطاقة العالمي هي عدم إيلاء القدر الكافي من الاهتمام بالدول/ المناطق الأخرى. وينسحب هذا المبدأ على الولايات المتحدة أيضًا، مما يدعونا إلى الحد من أهمية التغيرات في سياسات الطاقة الناجمة عن تغيير الإدارات. فإعادة انتخاب الرئيس ترامب تعني تباطؤًا –وليس توقفًا–في وتيرة التوجه نحو حلول الطاقة النظيفة. حيث ستستمر عمليات نشر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح –بالرغم من تقليل الحوافز–بالإضافة إلى استمرار تغلغل المركبات الكهربائية في السوق.

يمثّل التنافس مع الصين أولوية لإدارة ترامب. بيد أن الاعتماد على الحواجز الجمركية لردع الواردات الصينية لن يكون كافيًا لتقويض ريادتها في حلول الطاقة الجديدة، بل قد يؤدي إلى نتائج عكسية تتمثل في زيادة التكاليف على المرافق والمصنعين الأمريكيين الذين يُحتمل أن يكونوا منافسين. فالولايات المتحدة لم تعتد على لعب دور التابع في هذا المضمار. علاوة على ذلك، لا يمكن لإدارة ترامب أن تحقق هدف الهيمنة على قطاع الطاقة بالاعتماد على زيادة إنتاج النفط الصخري (الذي يستلزم أسعار نفط مرتفعة) أو صادرات الغاز الطبيعي المسال. بل يتعين عليها التركيز على التنافس في مجال الحلول الجديدة سريعة النمو، بدلاً من الاعتماد على حلول قديمة قد لا تكون صالحة للتطور المستقبلي.

على الرغم من ركود نمو الطلب على الطاقة في الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة، إلا أن تغييرًا وشيكًا يلوح في الأفق. فمصادر النمو الاقتصادي الحديثة –مثل الذكاء الاصطناعي– تستلزم توفيرًا ضخمًا وموثوقًا للغاية من الكهرباء. وهذا بدوره يدفع نحو زيادة الاستثمار في مصادر الطاقة التقليدية إلى جانب المصادر الحديثة –لا سيما الطاقة النووية–لضمان استجابة مرنة للطلب المستقبلي.

تُولي إدارة ترامب اهتماما كبيرا لنهضة الطاقة النووية، وتدعم بقوة الحلول النووية المبتكرة التي تُقدمها الشركات الأمريكية، ومن أبرزها المفاعلات المعيارية الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع الولايات المتحدة بموقع ريادي محتمل في مجال الاندماج النووي، حيث تخصص له كلٌ من الهيئات الحكومية والشركات الخاصة، مثل «كومنولث فيوجن سيستمز» و«هيليون»، استثمارات مالية كبيرة. ومع ذلك، حتى في حال تسريع الشركات لقرارات الاستثمار في محطات نووية جديدة، فإن تشغيل هذه المحطات سيستغرق عدة سنوات.

في الوقت ذاته، لا يمكن إنكار الخبرة الأمريكية والبراعة التكنولوجية في مجال الطاقة النووية، والتي يمكن تصديرها إلى العديد من الدول الراغبة في الحصول على مكون نووي لأساطيلها لتوليد الطاقة. إلا أن العقبة في هذه الحالة (كما يتضح من تجربة المملكة العربية السعودية والعديد من الدول الأخرى) هي التشريعات الأمريكية التي تفرض شروطًا صارمة للتعاون النووي أكثر من تلك المقبولة دوليًا بموجب معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ريثما تصبح محطات الطاقة النووية الجديدة جاهزة للتشغيل، سيُلبى الطلب المتزايد على الكهرباء عبر الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة ومحطات توليد الطاقة بالغاز الطبيعي. وتُعتبر شركات النفط والغاز الأمريكية الكبرى مؤهلة بشكل ممتاز للاضطلاع بدور قيادي في تطوير تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه: فلديها خبرة هائلة لكنها أبدت بطئًا في الشروع باستثمارات جديدة. وبينما تروج شركات مثل إكسون موبيل، شيفرون، أوكسيدنتال بتروليوم لمشاريع كبرى حديثة، إلا أن أيًا منها لم يدخل مرحلة التشغيل بعد.

تتمتع الشركات الأمريكية كذلك بفرصة الاضطلاع بدور قيادي ومنافسة الصين في دفع عجلة استخدام الهيدروجين الأزرق أو الأخضر كأداة رئيسية لإزالة الكربون من قطاع الصناعة. بيد أنه ليس من المؤكد ما إذا كانت إدارة ترامب ستعتبر الهيدروجين أصلًا ذا قيمة أم عبئًا في إطار سعيها للهيمنة على الطاقة. حيث تبدو نظرة الرئيس موجهة نحو الممارسات التقليدية أكثر من توجهها نحو الحلول الجديدة الواعدة التي قد تشهد نموًا متسارعًا.

الاتحاد الأوروبي: بين وطأة تكلفة الكهرباء الباهظة وضغوط إزالة الكربون

ركز الاتحاد الأوروبي بشكل أساسي على إزالة الكربون، لكن أمن الإمدادات برز كهاجس ملح بعد الغزو الروسي لأوكرانيا والتراجع الكبير في صادرات الغاز الروسي. هذا التزامن بين السعي الطوعي لإزالة الكربون والحاجة الملحة لإيجاد مصادر بديلة للغاز الطبيعي أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة، مما نجم عنه انخفاض في الطلب على الطاقة، خاصة في القطاع الصناعي. يستمر الطلب على الطاقة والانبعاثات في أوروبا في الانخفاض، مما قد يوحي بتضاؤل أهمية الاتحاد الأوروبي على الساحة البيئية العالمية. ومع ذلك، وكما يوضح الجدول ١، يمثل الاتحاد الأوروبي ما يزيد قليلاً عن ٦ ٪من الانبعاثات العالمية. وبالتالي، حتى لو تمكن الاتحاد من خفض انبعاثاته إلى النصف أو حتى الوصول إلى صافي صفر بحلول عام ٢٠٥٠م، فإن مساهمته وحدها لن تكون هي العامل الحاسم في التصدي لظاهرة الاحتباس الحراري.

وبالإضافة إلى تزايد الحاجة إلى مزيدٍ من الاستثمار في قطاعات أخرى، وفي مقدمتها الدفاع، فإن التراجع الملحوظ في الأهمية الإحصائية للاتحاد الأوروبي يمهد الطريق لانتهاج سياسات طاقة أكثر واقعية، مع الاستمرار في هدف إزالة الكربون ولكن بتركيز أكبر على التكلفة والفعالية. وهذا سيؤثر مباشرة على العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والصين، حيث أن الاعتماد على الواردات الأقل تكلفة من المعادن الحيوية والألواح الشمسية والبطاريات والمركبات الكهربائية من الصين قد يمثل المسار الأمثل لتقليل تكلفة التحول نحو الطاقة في أوروبا. وفي المقابل، فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ليست مستعدة للمزيد من التراجع في التصنيع وتتطلع إلى حماية قدراتها التصنيعية المحلية. هذا الوضع يطرح معضلة معقدة لن يكون حلها سهلاً.

لقد أقرت الحكومة الألمانية الجديدة، تحت قيادة فريدريش ميرتس، بأن الطاقة النووية مصدر نظيف للكهرباء، إلى جانب مصادر الطاقة المتجددة. هذا الإقرار يمثل نهاية لمرحلة طويلة من الخلاف المنهجي مع فرنسا ودول الاتحاد الأوروبي الأخرى التي تعتمد على الطاقة النووية، وهو الخلاف الذي أعاق عملية صنع السياسات الأوروبية في مجال الطاقة لعقود. وشهدت عدة دول أوروبية تراجعًا عن قرارات سابقة بالتخلي عن الطاقة النووية، وتتجه الآن نحو تمديد عمر المحطات القائمة أو بناء محطات جديدة. على الرغم من هذا التحول، لا يزال الدعم للطاقة النووية غير كافٍ، ومن المرجح أن يكون نموها في ألمانيا أبطأ مما هو عليه في الصين أو الولايات المتحدة. ومع ذلك، لا يمكن اعتبار أوروبا متخلفة بشكل كبير عن الصين أو أمريكا أو روسيا في التكنولوجيا النووية، بل إنها تحتضن جهودًا مؤسسية رائدة في مجال التحكم بالاندماج النووي.

من المتوقع أن يستمر انتشار طاقة الرياح والطاقة الشمسية بوتيرة سريعة، مما قد يؤدي إلى تراجع قيمة الكهرباء المولدة. وسيظل أي توسع مستقبلي في نشر هذه المصادر مرهونًا بوجود إعانات مالية. في المقابل، تُظهر البطاريات المتصلة بالشبكة جدوى تجارية قوية، وينمو انتشارها بسرعة فائقة. مما يطرح تساؤلات حول هيمنة الصين على هذا القطاع.

وتتطلب شبكات الطاقة ايضاً استثمارات هائلة لتعزيزها، لكن الجدوى التجارية لذلك لا تزال غائبة في ظل نظام التسعير الحالي. ونتيجة لذلك، تتسم أنظمة الطاقة الأوروبية بالتقلب

والهشاشة، وهو ما تجلى في انقطاع التيار الكهربائي الأخير الذي شمل إسبانيا والبرتغال. وستظل الكهرباء مكلفة نسبيًا، وقد لا تكون متاحة بشكل موثوق وكافٍ للعديد من الأنشطة الاقتصادية التي تتطلب طاقة مكثفة.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا/ مجلس التعاون الخليجي: تحديات التحول نحو الطاقة الكهربائية

في سياق المشهد العالمي الذي استعرضناه، يتبوأ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعلى وجه التحديد دول مجلس التعاون الخليجي، مكانة محورية بكونها المنطقة الرائدة في إنتاج النفط والغاز. بيد أن هذه الريادة لا تخلو من منافسة؛ إذ تتجاوز معدلات إنتاج النفط والغاز في الولايات المتحدة تلك الخاصة بالمملكة العربية السعودية بكثير، وإن لم تتجاوز إنتاج المنطقة ككل.

علاوةً على ذلك، تختلف طبيعة الموارد الجيولوجية بشكل جوهري. ففي حين قد يكون إنتاج الولايات المتحدة معرضًا للانخفاض نسبيًا في وقت قريب، لا تبدو ذروة الإنتاج في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وشيكة، فمنذ عام ٢٠١١م، حافظت حصة أكبر تسعة منتجين للنفط في المنطقة، ومن ضمنهم إيران، على استقرار ملحوظ في إجمالي الإنتاج العالمي للنفط، متأرجحة حول نسبة ٣٥٪. ولا يزال الطلب العالمي على النفط في ازدياد مستمر، وقد ارتفع إنتاج منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالتوازي مع هذا النمو. ولكن هذا المشهد قد يشهد تحولًا كبيرًا إذا بدأ الطلب والإنتاج من أجزاء أخرى من العالم في التراجع، وفي هذه الحالة قد تزداد حصة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في السوق العالمية بشكل ملحوظ.

ومع ذلك، قد لا يكون هذا كافيًا لضمان مكانة إيجابية للمنطقة في ظل الجغرافيا الاقتصادية العالمية المتغيرة، حيث يتوقع تراجع دور الوقود الأحفوري وتزايد التركيز على الكهرباء. بالإضافة إلى ذلك تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالفعل –وستستمر في ذلك–زيادة متسارعة في الطلب على الكهرباء، مدفوعة بعوامل متعددة تشمل: البنية العمرانية للمدن، الاعتماد الكبير على تكييف الهواء وتحلية المياه، توجه استراتيجيات التنمية نحو الخدمات المالية، الرقمنة، والذكاء الاصطناعي، إضافة إلى ضرورة إصلاح وتطوير قطاع الطاقة في الدول التي مرت بنزاعات أهلية، مثل لبنان وسوريا والعراق وغيرها. لذلك، سيشكل الاستثمار في توليد الطاقة وشبكاتها عامل تمكين حاسم للمرحلة المقبلة من التنمية الاقتصادية في المنطقة، تمامًا كما كان دائمًا.

وإذا استمر توليد الطاقة معتمدًا بشكل رئيسي على الوقود الأحفوري، فمن المحتمل أن ينتهي الأمر بالمنطقة إلى استهلاك محليًا ما يقرب من إجمالي إنتاجها من النفط والغاز. ومن هنا، تتجلى الأولوية القصوى في تفعيل دور مصادر الطاقة البديلة، وفي مقدمتها الطاقة المتجددة والطاقة النووية. وعلى الرغم من الإدراك المبكر لفرصة الاستثمار في الطاقة المتجددة وتزايد زخم انتشارها، إلا أن مستوى الاعتماد عليها لا يزال غير كافٍ على الإطلاق لتلبية كامل الاحتياجات الإضافية من الكهرباء بمصادر خالية من الوقود الأحفوري.

أما فيما يتعلق بملف الطاقة النووية، فتبرز الإمارات العربية المتحدة بوصفها الدولة الوحيدة في المنطقة التي نجحت في تأسيس القدرات لتوليد الطاقة النووية؛ بينما تواجه سائر دول

المنطقة صعوبات جراء التداعيات السلبية للاعتراضات السياسية الأمريكية. وقد أوضح قصف المنشآت النووية الإيرانية مجددًا بما لا يدع مجالاً للشك حتمية التوصل إلى اتفاق إقليمي للتعاون في تخصيب اليورانيوم للأغراض السلمية، بهدف التحرر من الاعتماد الكلي على الخارج في الحصول على الوقود اللازم لمحطات الطاقة النووية التي ستحتاجها المنطقة في مسارها نحو إزالة الكربون. ويُعد إيجاد صيغة تطمئن المجتمع الدولي بأن التخصيب لن يؤدي إلى انتشار نووي إضافي للأسلحة في المنطقة تحديًا أساسيًا يتعين على دول مجلس التعاون الخليجي معالجته على وجه السرعة.

> **في سياق المشهد العالمي الذي استعرضناه، يتبوأ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وعلى وجه التحديد دول مجلس التعاون الخليجي، مكانة محورية بكونها المنطقة الرائدة في إنتاج النفط والغاز**

إن توفر مخزون متنامٍ من الكهرباء يُعد شرطًا أساسيًا لخفض البصمة الكربونية الناتجة عن إنتاج واستخدام الوقود الأحفوري. ولذا، يتوجب على دول الخليج حماية قيمة مواردها الهيدروكربونية من خلال الاستثمار في تحويل إنتاج النفط وتكريره نحو الاعتماد على الكهرباء، بالإضافة إلى الاستثمار في احتجاز الكربون وتخزينه. وبالتزامن مع جهود إزالة الكربون من عملية توليد الطاقة، قد يفتح هذا التحول الباب أمام إنشاء صناعة إقليمية للهيدروجين، ليس فقط للاستهلاك المحلي، بل وربما أيضًا لتصدير الهيدروجين أو مشتقاته. هذه الأولويات مفهومة جيدًا ومعترف بها رسميًا، ولكن للأسف، تُنفذ المشاريع المتعلقة بها ببطء شديد

الخلاصة

في الأعوام القادمة، ستتركز المنافسة في قطاع الطاقة على توليد الكهرباء والتحول الجذري نحو الاعتماد عليها. سيتطلب هذا التحول استثمارات ضخمة، وستُعيد التحالفات الجيواقتصادية تشكيل نفسها استجابةً للمتطلبات المتضاربة لتأمين إمدادات كهرباء وفيرة، موثوقة، وتنافسية لقطاعي الصناعة والخدمات.

وتُعد الكهرباء مجالًا تلعب فيه وفورات الحجم دورًا حاسمًا، مما سيدفع نحو تركز صناعي وظهور احتكارات عالمية. سيواجه هذا التوجه مقاومة شديدة لأسباب تتعلق بالأمن القومي والسياسة، وستكون لهذه المقاومة ضريبتها الخاصة.

ستجد الدول نفسها بحاجة ماسة إلى إقامة تحالفات استراتيجية، وستكتسب الاندماجات الإقليمية أهمية متزايدة. ويعود ذلك إلى الاختلاف الجذري بين نقل الهيدروكربونات ونقل الكهرباء، حيث يواجه الأخير تحديات أكبر بكثير. على الصعيد العالمي، قد تنشأ تحالفات ديناميكية في قطاعات فرعية محددة، تهدف إلى تحقيق أهداف تقنية معينة أو لخفض التكاليف.

في جميع الأحوال، ستصبح العلاقات المتعلقة بالطاقة في عصر الكهرباء أكثر تشابكًا مع السياسة، متجاوزةً بذلك ما شهدناه في زمن الهيدروكربونات. هذا التشابك سيعيد تشكيل الخارطة الجيوسياسية والاقتصادية للعالم.

الفصل الثاني

قضـــايـا التـــــركيز

مجلس التعاون وصراعات الإقليم: رؤية مشتركة وتحركات منفردة

أ.د صالح بن محمد الخثلان ، أستاذ العلوم السياسية، مستشار أول

«جدد المجلس الأعلى حرص دول مجلس التعاون على الحفاظ على الاستقرار والأمن في المنطقة، ودعم رخاء شعوبها، وتعزيز دور المجلس في تحقيق السلام والتنمية المستدامة، وخدمة التطلعات السامية للأمتين العربية والإسلامية، انطلاقًا من دور مجلس التعاون كركيزة أساسية للحفاظ على الأمن والسلم الإقليمي والعالمي».

وردت هذه الفقرة في البيان الختامي للدورة الخامسة والأربعين للمجلس الأعلى (الكويت، ديسمبر ٢٠٢٤م)، كمدخل يؤطّر مواقف المجلس من القضايا الإقليمية والدولية. وهي لا تُعبّر عن موقف عابر أو رد فعل ظرفي، بل ترسّخ تصوراً استراتيجياً لمفهوم الأمن الإقليمي، يقوم على التزام خليجي متجدد بمعالجة الأزمات من خلال التسوية السلمية والحفاظ على وحدة الأراضي واحترام السيادة والتنمية. كما أن هذه الفقرة تجسّد إدراكًا استراتيجياً لدور مجلس التعاون باعتباره فاعلًا إقليميًا يتحرك انطلاقًا من قناعة بأن أمن دوله لا ينفصل عن أمن واستقرار البيئة الإقليمية المحيطة، وهو ما ينعكس في نهجه القائم على دعم مسارات التهدئة، والانخراط المسؤول في جهود تسوية النزاعات، بما يعزز الاستقرار الجماعي ويصون المصالح المشتركة لدوله الأعضاء.

وغالبًا ما تتكرر في بيانات المجلس الأعلى، عبر دوراته المختلفة، عبارات تؤكد هذا التوجه الجماعي، الذي أصبح مع مرور الوقت نسقاً ثابتاً في مقاربة قضايا الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة. ففي اليمن وسوريا ولبنان والسودان وليبيا، يظهر التأكيد المستمر على أولوية الحلول السياسية، عبر دعوات صريحة إلى التوصل لتسويات شاملة، والانخراط في عمليات سياسية جامعة تحت رعاية الأمم المتحدة، كما هو الحال في اليمن، أو اعتماد الحوار الوطني كمسار لتسوية الخلافات، كما في الشأن الليبي وفي سوريا. إلى جانب ذلك، يعبّر المجلس عن قلقه من تصاعد العنف والانتهاكات، كما في استنكاره للجرائم ضد المدنيين في السودان، وهو ما يعكس إدراكًا متزايدًا لأهمية البعد الإنساني في مقاربة النزاعات المسلحة.

هذا الموقف لا ينحصر في المستوى السياسي، بل يتجسد عملياً من خلال دعم إنساني وتنموي ممنهج ومشاركة في إعادة البناء في الدول المتضررة من النزاعات، بتقديم الدعم المالي المباشر، وتمويل مشاريع البنية التحتية وتقديم المساعدات الإنسانية العاجلة، مما يعكس رؤية استراتيجية يعتبر فيها العمل التنموي والإغاثي جزءًا لا يتجزأ من أدوات تحقيق الاستقرار. ويظل مبدأ احترام السيادة ووحدة أراضي الدول حجر الزاوية في الخطاب الخليجي، من خلال التأكيد المتكرر على رفض التدخلات الخارجية، والتمسك بالقانون الدولي كمرجعية لأي تسوية.

هذا الإطار يجد صداه بوضوح في البيان الختامي للمجلس الوزاري في دورته ١٦٣ (مكة المكرمة، مارس ٢٠٢٥م)، الذي أعاد التأكيد على المبادئ نفسها، مع إضفاء مزيد من التركيز على معالجة المستجدات السياسية والأمنية والإنسانية في الدول التي تعاني صراعات؛ فبيان المجلس الوزاري تميز بصياغات أكثر تفصيلًا، أبرزها الترحيب بتشكيل حكومة انتقالية وإطلاق مؤتمر الحوار الوطني وصياغة دستور جديد في سوريا، وهو ما يدل على دعم خليجي واضح لمسارات ما بعد الصراع، بما في ذلك دمج الفصائل المسلحة تحت مظلة الدولة. كما شدد على دعم الاستقرار المالي في اليمن، وعلى ضرورة حصر السلاح بيد الدولة في لبنان، بما يعكس مفهومًا شاملًا للأمن يجعل المحافظة على مؤسسات الدولة الوطنية كحجر أساس للاستقرار.

غير أن ما يبدو من تماسك في الخطاب الخليجي لا يكفي لتكوين سياسة جماعية فعالة، إذ تنطلق قراءتنا لمواقف مجلس التعاون من فرضية مفادها أن الاتفاق الظاهر في الخطاب لا يقابله غالباً تنسيق عملي متماسك على مستوى التحرك. فدول المجلس تميل إلى تفضيل تحركات منفردة تستند إلى حيثيات متعددة، وقد تتعارض هذه التحركات في بعض الملفات. لذلك نحن أمام مفارقة واضحة: خطاب موحد حيال النزاعات الإقليمية تُعيد دول المجلس تأكيده باستمرار، يقابله تحركات متعددة قد تترجم الموقف المشترك أحيانًا، وقد تتباعد عنه، مما يُضعف من قدرة المجلس على الفعل الجماعي.

ويُلاحظ أن البيانات الرسمية، سواء على مستوى القمة أو المجلس الوزاري، تُكرّس مبادئ عامة تحظى بإجماع، مثل التمسك بالحلول السياسية، واحترام السيادة، ورفض التدخلات الخارجية. إلا أن التباين يبرز عند التطبيق، إذ تختلف الدول في فهم طبيعة الأزمات، وفي تحديد الأطراف الشرعية، وتقدير مصادر التهديد، واختيار أساليب التعاطي معها. هذا التعدد في الرؤى يعكس حقيقة أن الخطاب الموحد، رغم أهميته كمرجعية سياسية، لا يضمن بالضرورة وحدة الفعل أو تناغم التحركات. ويتجلى هذا التفاوت بوضوح عند تحليل مواقف دول المجلس تجاه عدد من الأزمات الإقليمية.

في اليمن، بادرت دول مجلس التعاون إلى التحرك مبكراً بشكل جماعي، من خلال طرح «المبادرة الخليجية» عام ٢٠١١م، التي استهدفت تحقيق انتقال سلمي ومنظّم للسلطة. ومع تفاقم الأزمة وسيطرة جماعة الحوثي على مؤسسات الدولة وإقصاء الحكومة الشرعية، جاء التحرك الخليجي مجدداً عبر تشكيل «تحالف دعم الشرعية»، في مسعى لاستعادة العملية السياسية والحفاظ على وحدة واستقرار اليمن.

Photo Source: spa (2025)

غير أن تطورات الميدان وتعقيدات المشهد السياسي داخل اليمن وخارجه، أسفرت لاحقاً عما قد يظهر درجة من التباين في مواقف بعض الدول الأعضاء. فقد انتهت مشاركة قطر في التحالف منذ منتصف عام ٢٠١٧م، بينما خفّضت الإمارات مستوى وجودها العسكري في عام ٢٠١٩م، مع حفاظها على حضور في جنوب اليمن وتطوير علاقات مع «المجلس الانتقالي الجنوبي»، الذي يتبنى مقاربة تختلف عن رؤية الحكومة الشرعية، لا سيما فيما يتعلق بشكل الدولة ومستقبل الوحدة اليمنية.

في الملف الليبي، برزت تباينات في مواقف دول مجلس التعاون؛ فبينما اختارت معظم الدول التزام الحياد ودعمت المسار السياسي بقيادة الأمم المتحدة، أشارت تقارير إلى اتخاذ بعض الدول الأعضاء مواقف أقرب إلى أطراف النزاع. فقد وُضعت الإمارات في سياق الداعمين لقوات حفتر إلى جانب مصر وروسيا، فيما ارتبطت قطر بمواقف أكثر تقارباً مع حكومة الوفاق بدعم تركي، وذلك ضمن مشهد إقليمي اتسم بتنافس على صياغة الترتيبات السياسية المستقبلية في ليبيا.

وفي السودان، وفي حين بادرت المملكة العربية السعودية منذ الأيام الأولى للأزمة إلى احتواء التصعيد عبر إطلاق «منبر جدة» للحوار بين الأطراف السودانية، غاب الدور القطري في هذه المرحلة، على الرغم من مشاركتها السابقة في عدد من المبادرات خلال عهد الرئيس البشير، ويُحتمل أن يكون ذلك انعكاساً لمقاربة حذرة تجاه الاصطفافات الإقليمية المحتملة. أما الإمارات، فقد ارتبط دورها بنقاشات متباينة، إذ تقدّمت الحكومة السودانية بدعوى ضدها أمام محكمة العدل الدولية، متّهمةً إياها بدعم قوات الدعم السريع، غير أن المحكمة رفضت النظر في القضية لغياب الاختصاص القضائي الواضح. وفي الوقت ذاته، جدّدت الإمارات دعوتها إلى وقف القتال، وأكدت ضرورة أن «يُبنى مستقبل السودان على أسس راسخة من السلام والعدالة، وقيادة مدنية مستقلة بعيدة عن الهيمنة العسكرية".

> **غير أن تطورات الميدان وتعقيدات المشهد السياسي داخل اليمن وخارجه، أسفرت لاحقاً عما قد يظهر درجة من التباين في مواقف بعض الدول الأعضاء.**

أما في لبنان، فهناك موقف خليجي مشترك تعبّر عنه المملكة العربية السعودية بصفتها الطرف الأكثر حضوراً وتأثيراً، ويتمثل هذا الموقف في دعم الحكومة اللبنانية ومؤسسات الدولة، بهدف استعادة سلطتها والحد من هيمنة حزب الله على القرار السياسي والأمني. غير أن التفاوت في مستوى انخراط الدول الأعضاء، واقتصار بعضها على مساعدات إنسانية أو مواقف رمزية، لا يزال يشكل تحدياً أمام تحويل هذا الموقف إلى سياسة جماعية فاعلة.

تُعدّ الحالة السورية مثالًا واضحًا على تباين المقاربات الخليجية في التعامل مع الأزمات الإقليمية، حيث اختارت بعض دول مجلس التعاون إعادة الانفتاح على الحكومة السورية، في سياق مقاربة تركز على تحجيم النفوذ الإيراني في سوريا، لا سيما في ظل تراجع

الرهانات على فاعلية الخيار العسكري أو قدرة المعارضة على إحداث تحوّل حاسم. في المقابل، فضّلت قطر الإبقاء على دعمها لقوى المعارضة، مع التحفظ على إعادة العلاقات الدبلوماسية مع دمشق، ما يعكس تبايناً في مقاربة الأوضاع في سوريا، وتقدير سبل التعامل مع تطوراتها السياسية والأمنية في ضوء موازين القوى الإقليمية والدولية.

هناك من لا يرون هذا التباين خروجاً عن الإطار الجماعي، بل يعتبرونه انعكاساً لاختلاف مشروع في تقدير الأولويات والمصالح الوطنية، ضمن هامش من الحركة تتيحه المبادئ العامة التي يجتمع حولها المجلس. فالمواقف المتباينة قد تنبع من اختلاف السياقات السياسية والأمنية التي تواجهها كل دولة، أو اختلاف قراءاتها للتحديات والفرص المحيطة بها. ومن هذا المنظور، يُنظر إلى التباين على أنه أمر طبيعي في ظل تنوع المصالح والظروف، طالما لم يؤدِّ إلى تضارب علني في السياسات أو يُضعف الموقف الجماعي بشكل مباشر.

رغم أن هذا الرأي قد يكون مبرراً من منظور السياسات الوطنية لكل دولة، إلا أن النظر إليه من زاوية بناء سياسة خارجية خليجية مشتركة يطرح إشكالية مختلفة؛ فالتباين في المواقف، وإن كان مشروعاً في حد ذاته، قد يبدو في كثير من الأحيان ضاراً بالصورة العامة للمجلس ويُضعف قدرته على التحرك ككتلة متماسكة في القضايا الإقليمية والدولية، خاصة حين يتخذ هذا التباين طابعاً علنياً أو يتصل بملفات محورية في السياسة الإقليمية.

ومن هنا تبرز الحاجة إلى تطوير آليات داخل مجلس التعاون تُعزّز من القدرة على تنسيق التحركات الفردية بصورة تُبقي على فاعلية الحضور الجماعي، وتُقلّل من آثار التباين في مقاربات الدول الأعضاء تجاه الملفات الإقليمية المعقّدة.

من جانب آخر، فإن ضعف التفاعل المنسق بين التحركات المنفردة لدول المجلس تجاه مناطق الصراع لا يعود فقط إلى غياب آليات مشتركة بل يرتبط في جوهره بمسألة أعمق تتعلق بالهاجس الكبير تجاه السيادة الوطنية، وما يرافقه من تمسّك مبالغ فيه بالاستقلالية في القرار. ويبرز ذلك بوجه خاص في مجال السياسة الخارجية، الذي يُعد من أبرز ميادين التعبير عن السيادة. هذا التمسك بالقرار السيادي الخارجي ليس استثناءً خليجياً، بل هو سمة ملازمة لجميع الدول، حتى داخل تكتلات أكثر تكاملًا كالاتحاد الأوروبي، الذي يملك سياسة خارجية وأمنية مشتركة، ومع ذلك تحتفظ دوله بهوامش واسعة للتحرك المنفرد. غير أن هذه السمة تزداد وضوحاً في الحالة الخليجية، وهذا مرتبط بالتطور التاريخي للعلاقات بين دول المجلس، والتغير في النخب السياسية في عدد من دول الخليج منذ منتصف التسعينيات، وهو تغير انعكس بوضوح على إدراك هذه الدول لموقعها الإقليمي وطبيعة أدوارها فيه.

فالتحركات المنفردة تكشف غياب مقاربة خليجية موحّدة لتحديد مصادر التهديد؛ فعلى سبيل المثال، تنظر السعودية والإمارات إلى جماعات الإسلام السياسي بوصفها خطراً بنيوياً على الاستقرار، في المقابل تتبنى قطر مقاربة مغايرة، فهي ترى في بعض هذه الجماعات أدوات قابلة للتوظيف المرحلي في مسارات الانتقال السياسي. ولا يقتصر التباين على هذه النقطة، بل يمتد إلى اختلاف تصورات الدول الخليجية لأدوارها في النظام الإقليمي، وهو ما يفسّر اتجاه بعض العواصم إلى تبني مبادرات وتحالفات خارج إطار التنسيق الجماعي، تُوظّف لخدمة أولوياتها الاستراتيجية، وتُسهم في الوقت ذاته في بناء رصيد سياسي ودبلوماسي يعزز من حضور هذه الدول على الساحة الدولية، ويوسّع من خياراتها في التعامل مع القوى الإقليمية والدولية.

وبالإضافة إلى اختلاف التقديرات، فإن التباين يعكس أيضًا غياب أدوات مؤسسية فعّالة تُعزز التنسيق في مجال السياسة الخارجية، وتمنح المواقف الجماعية قدراً من التماسك والمصداقية يتجاوز الصياغات الدبلوماسية العامة. فرغم الدعوات المتكررة في بيانات المجلس الأعلى إلى «بلورة سياسة خارجية موحدة تحفظ مصالح المجلس وتُجنّبه الانزلاق في الصراعات الإقليمية والدولية»، فإن هذه التطلعات لم تُترجم إلى آليات أو أُطر تضبط الاختلافات بين الدول الأعضاء.

وقد يكون التوافق الكامل على سياسة خارجية موحدة أمراً غير واقعي في ظل تباين المصالح والحسابات، لكن ما يمكن العمل عليه هو تطوير آلية مرنة لقياس مدى اقتراب أو ابتعاد السياسات الوطنية عن الإطار الجماعي، وتفعيل قنوات تنسيق مبكر لتقليل فجوات التباين.

ويُفترض في هذه الآلية أن ترصد نقاط التلاقي والتباين، وتعمل على سد الثغرات ومنع التماس الضار بين السياسات المنفردة، وهو ما يضع عبئاً على الأمانة العامة للمجلس، كونها الجهة التي تمثل صوت المجلس وموقفه المشترك، في مقابل وزارات الخارجية في الدول الأعضاء التي تضطلع بالتخطيط والتنفيذ لسياستها الخارجية، وقد لا تكون دائماً معنية بمدى انسجام تلك السياسات مع الموقف الجماعي، ما يجعل من دور الأمانة العامة في التنسيق والرصد ضرورة لا غنى عنها.

من هذا المنطلق، فإن المجلس بحاجة إلى تطوير أدوات تنسيقية تراعي اختلاف الرؤى الوطنية وتباين الأولويات، دون أن تسمح لهذا التباين بأن يُقوّض الاتساق العام في تحركات الدول الأعضاء تجاه مناطق الصراع. ويهدف هذا التطوير إلى تعزيز انسجام السياسات الخارجية للدول الست مع المواقف المشتركة للمجلس، دون المساس باستقلالية القرار الوطني، وبما يعزز من مصداقية المجلس كفاعل موحّد في بيئة إقليمية ودولية شديدة التعقيد.

> **وقد يكون التوافق الكامل على سياسة خارجية موحدة أمراً غير واقعي في ظل تباين المصالح والحسابات، لكن ما يمكن العمل عليه هو تطوير آلية مرنة لقياس مدى اقتراب أو ابتعاد السياسات الوطنية عن الإطار الجماعي**

التحضير لمؤتمر (COP٣٠): الدبلوماسية المناخية والسياسات الصناعية الخضراء لدول مجلس التعاون الخليجي

د. محمد عبد الرؤوف، مدير برنامج أبحاث البيئة والاستدامة

مع ترقب العالم لمؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP٣٠)، المقرر انعقاده في بيليم بالبرازيل العام الحالي ٢٠٢٥م، تتجلى الحاجة المُلحة لعمل مناخي عالمي حاسم بوضوح غير مسبوق. كون هذا المؤتمر يأتي في مرحلة حرجة، ويُنتظر من الدول تقديم مساهماتها الوطنية المحددة (NDCs) والمُحدّثة، بما يتوافق مع هدف اتفاق باريس الرامي إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة عند ١,٥ درجة مئوية.

يحمل انعقاد مؤتمر (COP٣٠) في منطقة غابات الأمازون المطيرة بالبرازيل دلالة رمزية عميقة. فهو يعيد إلى الأذهان الأيام الأولى للجهود البيئية الدولية، لا سيما «قمة الأرض» التاريخية التي عُقدت في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢م، والتي أسفرت عن إبرام ثلاث معاهدات بيئية رئيسية بشأن تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، ومكافحة التصحر.

يُبرز موقع الانعقاد الدور الحاسم للطبيعة في التصدي لأزمة المناخ، حيث تعمل الغابات المطيرة كـ «بالوعة كربون» ضخمة تمتص وتخزن غاز ثاني أكسيد الكربون، وهو أحد الغازات الدفيئة الرئيسية، تمنع انبعاثه إلى الغلاف الجوي. ومن المؤسف أن الغابات المطيرة وغيرها من «الحلول الطبيعية» تتعرض لتهديدات بالغة الخطورة من الأنشطة التنموية البشرية، مثل القطع الجائر وغير القانوني للأشجار، الذي دمر مساحات شاسعة.

إن استضافة مؤتمر الأطراف (COP٣٠) في قلب منطقة الأمازون يعزز رسالة مفادها ضرورة بناء مساحة تفاوضية ترتكز بشكل أكبر على احتياجات الإنسان والكوكب، إذ يتزايد الزخم العالمي نحو تجاوز الوعود رفيعة المستوى والتحرك نحو إجراءات ملزمة قانونيًا، لا سيما في ظل ما يكشفه التقييم العالمي من فجوة كبيرة في الانبعاثات. لذا، يمكن لمؤتمر COP٣٠ أن يمثل نقطة انطلاق لحقبة جديدة تتميز بالتركيز على تحقيق النتائج وترسيخ مبدأ المساءلة.

أهمية مؤتمر COP٣٠

يحظى مؤتمر (COP٣٠) بأهمية بالغة من عدة أوجه. ففي المقام الأول، سيكون هذا التجمع بمثابة المنبر الأول الرئيسي وجاء استجابة لمخرجات التقييم العالمي (Global Stocktake) الذي تمخض عنه مؤتمر الأطراف الثامن والعشرون (COP٢٨). تُعدّ هذه المتابعة حيوية لتقييم مدى كفاية التعهدات المناخية الحالية وتحديد الإجراءات الإضافية التي يتعين اتخاذها.

ثانيًا، يُتوقع من الدول تقديم مساهمات وطنية محددة (NDCs) ومُعززة بحلول في مؤتمر (COP٣٠). وبالطبع سيعكس ذلك مستوى الطموح والجدية لدى كل دولة في خفض انبعاثات الغازات الدفيئة والتكيف مع تأثيرات التغير المناخي.

من المتوقع أن يتناول مؤتمر (COP٣٠) الفجوة القديمة في التمويل المناخي، وخاصة ضرورة الوفاء بتعهد الـ ١٠٠ مليار دولار أمريكي السنوي وتحديد هدف تمويلي جماعي طموح لمرحلة ما بعد عام ٢٠٢٥م، يُعرف بـ «الهدف الكمي الجماعي الجديد (NCQG)» لتمويل العمل المناخي بأنه معيار عالمي جديد يهدف إلى دعم الدول النامية في إجراءاتها المناخية. كما من المأمول تجاوز التعهد السابق البالغ ١٠٠ مليار دولار سنويًا ليصبح ٣٠٠ مليار دولار أمريكي على الأقل سنويًا بحلول عام ٢٠٣٥م، من جانب الدول المتقدمة، مع تضافر جهود كافة الأطراف لضخ ١,٣ تريليون دولار أمريكي في التمويل المناخي على الصعيد الدولي.

رابعًا، في ظل التركيز المتصاعد على المساواة والعدالة، يُتوقع أن يسعى مؤتمر COP٣٠ لتعزيز الدعم لبرامج التكيف مع تغير المناخ، وتأمين التمويل الخاص بالخسائر والأضرار، وتحقيق تحول عادل للدول النامية. وخامسًا وأخيرًا، يسلط عقد مؤتمر COP٣٠ في البرازيل، تحديدًا في منطقة الأمازون، الضوء على الأهمية الاستراتيجية للنظم البيئية الاستوائية والدور القيادي الذي يضطلع به الجنوب العالمي في محادثات المناخ ويُعد مؤتمر (COP٣٠) بمثابة محك حاسم لتقييم الجهود المناخية على مستوى العالم، وليس مجرد اجتماع لبحث الأوضاع المناخية. وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي (السعودية والإمارات وقطر والكويت وعُمان والبحرين) يوفر هذا المؤتمر فرصة سانحة للمضي قدمًا لتجاوز الصورة التقليدية كدول معتمدة على النفط، ولتغدو قوة دافعة استباقية في بناء مستقبل يتسم بالاستدامة والقدرة على الصمود محليًا وعالميًا. فبواسطة التحضير الاستراتيجي والقيادة الجريئة، تستطيع المنطقة أن تضطلع بدور مؤثر في تحويل الأهداف المناخية الطموحة إلى إنجازات فعلية.

الدور المحوري لدول مجلس التعاون الخليجي

منذ الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر الدول الأطراف (COP١٨) في قطر عام ٢٠١٢م، بدأت دول مجلس التعاون الخليجي في مواءمة خططها التنموية الوطنية بمزيدٍ من الجدية مع أهداف تغير المناخ. ومن الأمثلة البارزة على ذلك «استراتيجية الإمارات للطاقة ٢٠٥٠» (٢٠١٧م) و«رؤية السعودية ٢٠٣٠» التي صدرت عام (٢٠١٦م)، اللتان تشتملان على محاور

رئيسية في مجالات الطاقة المتجددة وتقليص الانبعاثات الكربونية. وتطمح السعودية إلى الوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٦٠م، مع تحديد أهداف مرحلية لعام ٢٠٥٠م، وتعتزم الدولة بلوغ هذا الهدف من خلال تطبيق مفهوم الاقتصاد الكربوني الدائري، وذلك بالاستعانة بتقنيات احتجاز الكربون وتخزينه (CCS).

> **يُعد مؤتمر (COP٣٠) بمثابة محك حاسم لتقييم الجهود المناخية على مستوى العالم، وليس مجرد اجتماع لبحث الأوضاع المناخية**

تعتزم دولة الإمارات العربية المتحدة الوصول إلى الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٥٠م، متطلعة لتكون الدولة الرائدة إقليميًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عن طريق التحول الشامل إلى مصادر الطاقة المتجددة وتنمية الإنتاج النظيف عبر مختلف القطاعات. وعلى نفس المنوال، تستهدف كل من قطر وسلطنة عُمان عام ٢٠٥٠م، كموعد مستهدف لتحقيق الحياد الكربوني، في حين تطمح الكويت والبحرين لتحقيق ذات الهدف بحلول عام ٢٠٦٠م.

وفي إطار التوجهات السياسية، أُطلقت المبادرات البيئية الإقليمية المحورية التالية منذ مطلع عام ٢٠٢٤:

1. شبكة الخليج للكربون الأزرق

أطلقت قطر والإمارات في ديسمبر ٢٠٢٤م، شبكة الخليج للكربون الأزرق، وهي مبادرة إقليمية تركز على صون وإعادة تأهيل النظم البيئية الساحلية، بما في ذلك أشجار المانغروف، والحشائش البحرية، والمستنقعات الملحية. حيث تُسهم هذه النظم البيئية الغنية بالكربون الأزرق بشكل محوري في امتصاص الكربون وتوفير الحماية للمناطق الساحلية من التآكل بالإضافة إلى دعم التنوع البيولوجي البحري. وقد أعلنت وزارة التغير المناخي والبيئة في الإمارات عن تعهدات باستثمارات خضراء تتجاوز ٣٠٠ مليون دولار مخصصة لمشروع استعادة غابات المانغروف في منطقة الخليج.

2. شبكة الرصد المشتركة لجودة الهواء

يُعد تلوث الهواء أحد المشكلات الجوهرية في جميع أنحاء دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تعاني مدن مثل الرياض ودبي والدوحة بانتظام من مستويات عالية من الجسيمات الدقيقة وغيرها من الملوثات. وفي يناير ٢٠٢٥م، دشّن مجلس التعاون الخليجي شبكة مشتركة لرصد جودة الهواء تغطي ٣٦ مدينة في المنطقة. تعتمد الشبكة على أجهزة استشعار حديثة وبيانات الأقمار الصناعية لتقديم معلومات حية عن جودة الهواء، وتشارك هذه المعلومات بين الدول الأعضاء لضمان الاستجابة الفورية. وفضلاً عن شبكة المراقبة هذه، التزمت عدة دول خليجية، ومنها المملكة العربية السعودية، بزيادة استثماراتها في مصادر الطاقة المتجددة، كالطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بهدف تقليل

الاعتماد على الوقود الأحفوري والحد من تلوث الهواء. وتشير التوقعات وفقًا لتقرير «كيه بي إم جي للاستثمار في تحول الطاقة» (٢٠٢٤م) إلى أن المنطقة ستستثمر ما يزيد عن ٦٠ مليار دولار في مشاريع الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٦م، مما يدعم جهود تحسين جودة الهواء بشكل فعال.

3. بروتوكول دول مجلس التعاون الخليجي لتحويل النفايات إلى طاقة

في خطوة استراتيجية، وقعت السعودية والبحرين والإمارات في فبراير ٢٠٢٥م، بروتوكولاً لتطوير بنية تحتية متكاملة لتحويل النفايات إلى طاقة. تهدف هذه المبادرة المشتركة إلى التخفيف من الأضرار البيئية الناتجة عن مدافن النفايات، مع تحقيق منفعة مزدوجة بتوليد طاقة متجددة من المخلفات.

لطالما واجهت المنطقة تحدياً متزايداً في إدارة النفايات، حيث تعاني العديد من المدن من صعوبة استيعاب الكميات المتزايدة من النفايات الصلبة. ويطمح بروتوكول تحويل النفايات إلى طاقة إلى إنشاء مرافق حديثة لتحويل النفايات إلى طاقة نظيفة، بهدف تحويل ٤٠٪ من النفايات البلدية بعيداً عن المرادم بحلول عام ٢٠٣٠م.

وفي إطار هذا البروتوكول، بدأت المملكة العربية السعودية بالفعل أعمال إنشاء أضخم مرفق لتحويل النفايات إلى طاقة على مستوى المنطقة في مدينة جدة. سيتمكن هذا المرفق من معالجة ما يصل إلى ٣,٠٠٠ طن من النفايات يومياً، ومن المتوقع أن يولد أكثر من ٢٥٠ ميغاواط من الطاقة المتجددة سنوياً، وهي كمية كافية لتزويد حوالي ١٠٠,٠٠٠ منزل بالكهرباء.

فريق عمل الأمن المائي الإقليمي:

تمثل ندرة المياه تحديًا وجوديًا في دول مجلس التعاون الخليجي، إذ لا تغطي المصادر المتجددة سوى نسبة بسيطة من المتطلبات المائية للمنطقة. وتُعتبر عملية تحلية المياه المصدر الرئيسي للإمداد. ومع ذلك، تُعرف عملية التحلية بكونها تتطلب استهلاكًا هائلًا للطاقة وتكاليف باهظة. وللتصدي لهذه التحديات، قام مجلس التعاون الخليجي في مارس ٢٠٢٥م، بتأسيس فريق عمل إقليمي معني بالأمن المائي. ينصب التركيز الرئيسي لفريق العمل على توحيد المبادرات عبر دول المنطقة في ثلاثة محاور: ترشيد استخدام المياه، وتطوير عمليات التحلية، وإعادة تدوير مياه الصرف الصحي. ومن أهم المشاريع التي سيطلقها فريق العمل هي بناء محطة تحلية مشتركة تعمل بالكامل بالطاقة المتجددة. ستُشيد هذه المحطة في عُمان، وستعتمد على الطاقة الشمسية لتحلية مياه البحر، مما يسهم في تخفيض الانبعاثات الكربونية الناتجة عن عملية التحلية.

4. ملتقى التعاون للمدن البيئية

في مطلع عام ٢٠٢٥م، دشّنت كل من نيوم السعودية، ومدينة مبارك الكبير الخضراء الكويتية، ومدينة مصدر الإماراتية «ملتقى التعاون للمدن البيئية». ترمي هذه المبادرة إلى المشاركة الفعّالة في المعارف والتقنيات والممارسات الفضلى المتعلقة بالتطوير الحضري المستدام. وبما أن هذه المدن الثلاث تُعد من الرواد في مجالي التصميم والبنية التحتية المستدامين، فإن هذا الملتقى التعاوني سيمكّنها من توحيد جهودها وتسريع عجلة تطوير التقنيات الخضراء.

تُظهر الإحصائيات الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الأثر الملموس للمبادرات المشتركة، حيث بلغ حجم الاستثمار البيئي في المنطقة مستوى تاريخيًا قدره ٥٨ مليار دولار أمريكي خلال الفترة من نوفمبر ٢٠٢٤ إلى مارس ٢٠٢٥م، ومن الجدير بالذكر أن ٣٨ ٪ من هذا الاستثمار وُجّه نحو مشاريع إقليمية أو متعددة الدول، مسجلاً بذلك نموًا ملحوظًا مقارنة بنسبة ٢٢ ٪ للمبادرات التعاونية في العام السابق.

وعلى صعيد البحث العلمي، شهدت الفترة ذاتها زيادة بنسبة ٣٤٪ في عدد الأبحاث البيئية المشتركة المنشورة بين الجامعات الخليجية. يعكس هذا الارتفاع تعزيز ثقافة تبادل المعارف والتعاون البحثي في قضايا حيوية كالطاقة المتجددة، وإدارة الموارد المائية، واستراتيجيات التخفيف من آثار تغير المناخ. كما أسهم إنشاء شبكة رصد مشتركة لجودة الهواء في تحقيق نتائج إيجابية، حيث انخفض عدد الأيام ذات جودة الهواء الخطرة في المدن الخليجية الرئيسية بنسبة ٨ ٪ خلال الفترة المذكورة. ويُعزى هذا التحسن جزئيًا إلى الجهود المشتركة في تبادل البيانات ومراقبة التلوث المدعومة من هذه الشبكة.

ومن ثم يمكننا الزعم أن دول مجلس التعاون الخليجي تتجه نحو صياغة جديدة لدبلوماسية المناخ، محولة إياها من عامل مقيّد إلى فرصة استراتيجية محورية. فبفضل مزيج من الخبرة الواسعة في قطاع الطاقة، والتنسيق الإقليمي الفعّال، والانخراط الدولي المتزايد، باتت المنطقة مهيأة للاضطلاع بدور أكثر إيجابية في بلورة تحول مناخي عالمي يتسم بالعدالة والواقعية. إلا أن تحقيق هذا النجاح سيبقى مرهونًا باستمرارية الإرادة السياسية، ووحدة الصف الإقليمي، والشفافية في سير عملية التنفيذ.

تُعدّ الدبلوماسية المناخية أداة محورية للدول الساعية إلى الموازنة بين التزاماتها البيئية ومصالحها الجيوسياسية والاقتصادية. يتجاوز دور هذه الدبلوماسية مجرد إدارة الانبعاثات؛ ليشمل صياغة الأجندة المناخية العالمية بما يتوافق مع الحقائق الإقليمية وأولويات التنمية. ولقد عززت دول مجلس التعاون مكانتها في جهود الدبلوماسية المناخية العالمية. وتجلّى ذلك في استضافة دولة الإمارات لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (COP٢٨) في دبي عام ٢٠٢٣م، واستضافة المملكة العربية السعودية للدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (UNCCD COP١٦) عام ٢٠٢٤م، شكّل هذان المؤتمران نقطتي تحول حاسمتين في حشد الجهود الدولية لصون الأراضي من جميع الأنواع، والحد من تدهورها، ومكافحة التصحر وتغير المناخ. ويُعَد مؤتمر (COP٣٠) فرصة إضافية لإبراز الدور الريادي في دبلوماسية المناخ والتنمية المستدامة، مع تجديد التأكيد على الالتزام بالأهداف المناخية العالمية.

ومن الجدير بالذكر أن دول مجلس التعاون الخليجي تُكثّف جهود التعاون في إطار المبادرات الإقليمية، على غرار مبادرة الشرق الأوسط الأخضر (MGI) بقيادة المملكة العربية السعودية، وفرق العمل المشتركة بين الإمارات والسعودية ذات الصلة بالأعمال المناخية، بالإضافة إلى الاستراتيجيات الموحدة لمجلس التعاون الخليجي المتعلقة بأمن المياه والطاقة والغذاء. كما تضطلع دول مثل الإمارات والسعودية بدور ريادي في تمويل المناخ والبنية التحتية الخضراء، من خلال توظيف صناديق الثروة السيادية في استثمارات مشاريع الطاقة النظيفة خارج حدودها، واعتماد السندات الخضراء وأطر التمويل المستدام، بالإضافة إلى تشكيل شراكات مع دول إفريقية وآسيوية في مجال الطاقة المتجددة.

السياسات الصناعية الخضراء في دول مجلس التعاون الخليجي

برزت السياسات الصناعية الخضراء كأداة استراتيجية لدفع عجلة التنمية المستدامة، وتنويع الاقتصادات المعتمدة على النفط، وتقليل الأثر البيئي. تُعرف السياسات الصناعية الخضراء بأنها مجموعة من الاستراتيجيات واللوائح الحكومية المصممة لتعزيز الصناعات المستدامة بيئيًا. وتشمل هذه الصناعات الطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر، وتقنيات احتجاز الكربون. تهدف هذه السياسات إلى تحقيق هدف مزدوج يتمثل في النمو الاقتصادي والحماية البيئية، وذلك عبر الابتكار والحوافز المالية وتطوير البنية التحتية.

حققت دول مجلس التعاون الخليجي تقدمًا ملحوظًا في اعتماد التوجهات الصناعية الخضراء. وذلك عبر عدة مبادرات من أبرزها:

- **مشاريع الهيدروجين الأخضر**: أبرمت السعودية والإمارات وعُمان العديد من مذكرات التفاهم لتطوير مشاريع الهيدروجين الأخضر، مستغلة مواردها الغنية بالطاقة الشمسية والرياح.

- **تقنيات احتجاز الكربون**: تُكثّف دول مجلس التعاون الخليجي استثماراتها في تقنيات احتجاز وتخزين الكربون (C، بهدف رئيسي يتمثل في **خفض الانبعاثات** الصادرة عن الصناعات الثقيلة.

- **تنمية الطاقة المتجددة**: تمثل كل من مبادرة «مصدر» في الإمارات ومشروع نيوم في السعودية نماذج لبرامج طاقة طموحة ترتكز على الاستدامة.

تُقدم سياسات الصناعة الخضراء جملة من الفرص الاستراتيجية لدول المنطقة: فهي تتيح –في سياق التنويع الاقتصادي–سُبلاً لخفض الاعتماد على المحروقات وإيجاد اقتصادات تتمتع بالمرونة وقادرة على جذب الاستثمارات. كما أن المشاريع الموجهة نحو الاستدامة لديها القدرة على استقطاب المستثمرين المسؤولين ورعاية بيئات الابتكار. وفي الوقت عينه، يُرسّخ هذا النهج مكانة دول مجلس التعاون الخليجي كجهات رائدة في مجال التنمية المستدامة، سواء في الشرق الأوسط أم على الصعيد الدولي.

كما توفر سياسة الصناعة الخضراء لدول مجلس التعاون الخليجي خارطة طريق استراتيجية لتحقيق الأهداف المناخية والمرونة الاقتصادية على حد سواء. فمن خلال تجاوز التحديات المالية والبنية التحتية ورأس المال البشري، والاستفادة من ميزاتها النسبية، يمكن لهذه الدول أن ترسم مسارًا رائدًا لتحول أخضر يتماشى مع رؤاها الوطنية ومسؤولياتها المناخية العالمية.

> **هذه العقبات لا تمثل تحديات كبرى لا يمكن التغلب عليها، وتعمل دول مجلس التعاون الخليجي بجد لتوفير الموارد المالية، والكوادر البشرية المدربة، والبيئة الاستثمارية المواتية لتسريع عجلة التحول الأخضر**

التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي

تُواجه دول مجلس التعاون الخليجي في سياق تنفيذ ما تنتهجه من سياسات الصناعة الخضراء مجموعة من التحديات. في مقدمتها يأتي التحدي المالي، حيث تتطلب مشاريع البنية التحتية والتقنيات الخضراء استثمارات ضخمة وآليات تمويل طويلة الأجل. كما أن جاهزية البنى التحتية لا تقل أهمية، مع الحاجة إلى تحديثها لتشمل شبكات كهرباء ذكية وأنظمة تخزين طاقة على نطاق واسع. وسيتطلب التحول للاقتصاد الأخضر أيضًا استثمارًا كبيرًا في التعليم والتدريب المهني لبناء قوة عاملة مؤهلة. ومع ذلك، فإن هذه العقبات لا تمثل تحديات كبرى لا يمكن التغلب عليها، وتعمل دول مجلس التعاون الخليجي بجد لتوفير الموارد المالية، والكوادر البشرية المدربة، والبيئة الاستثمارية المواتية لتسريع عجلة التحول الأخضر.

ولعل التحدي الأبرز يكمن في الصراعات المستمرة في منطقة الشرق الأوسط، والتي تخلف آثارًا سلبية لا تطال النظم البيئية فحسب، بل تمتد لتشمل الاقتصادات، مهددة بذلك الاستثمار في التقنيات الخضراء النظيفة. ومن المتعارف عليه، أن رأس المال الاستثماري، وبالأخص الاستثمار الأجنبي المباشر، هو أول المتضررين في أوقات الاضطرابات والنزاعات.

إذا ما نظرنا، على سبيل المثال، إلى الصراع الأخير بين إسرائيل وإيران الذي امتد لـ ١٢ يومًا في يونيو ٢٠٢٥م، فلا يمكن بأي حال من الأحوال التقليل من الأضرار البيئية الهائلة التي تسبب بها. فالحقيقة المؤكدة هي أن منطقة تعاني أصلًا من نظام بيئي ضعيف وموارد طبيعية شحيحة قد تعرضت لمزيد من الأضرار، مما أدى إلى «خسائر غير مرئية» ستكون ذات تبعات ثقيلة. فالتلوث الناجم عن هذه الأحداث يتسبب في مشكلات صحية واقتصادية واجتماعية خطيرة، وكثير من هذا الضرر دائم بطبيعته، وستُعاني الأجيال القادمة من آثاره طويلة الأجل. فبينما يمكن إعادة تشييد المباني وتجديد الموارد العسكرية، فإن التبعات البيئية للحروب لا يمكن محوها. والجدير بالذكر أن هذا النزاع توقف سريعًا، ولم تُسفر تداعياته عن تأثيرات جدية على الأوضاع الاستثمارية في دول مجلس التعاون الخليجي. وتُعقد آمال كبيرة على صمود وقف إطلاق النار، مما سيساهم في حفظ الأرواح ووقف المزيد من الدمار.

المراجع:

- وزارة التغير المناخي والبيئة بدولة الإمارات. (٢٠٢٥). شبكة الخليج للكربون الأزرق: حماية النظم البيئية الساحلية. تقرير العمل المناخي لدولة الإمارات العربية المتحدة. متاح على: http://www.moccae.gov.ae

- تقرير كيه بي إم جي، (٢٠٢٤م). توقعات الاستثمار في تحول الطاقة. كيه بي إم جي جلوبال. متاح على: http://home.kpmg/global

- رؤية السعودية ٢٠٣٠، (٢٠٢٥م). مشاريع تحويل النفايات إلى طاقة في المملكة. وزارة الطاقة، المملكة العربية السعودية. متاح على: http://gov.sa.www.vision٢٠٣٠

- الهيئة العامة للمياه في عمان، (٢٠٢٥م). فريق العمل الإقليمي للأمن المائي: مستقبل مستدام. مطابع حكومة عمان. متاح على: http://www.omanwaterauthority.gov.om

- حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، (٢٠٢٥م). ملتقى التعاون للمدن البيئية: دفع عجلة التنمية الحضرية الخضراء. تقرير التنمية الخضراء لدولة الإمارات العربية المتحدة. متاح على: http://www.uaegov.ae

- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، (٢٠٢٥م). الاستثمارات البيئية الإقليمية: تحليل ٢٠٢٤-٢٠٢٥م. المراجعة البيئية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. متاح على: http://www.gcc-sg.org

- تعاون جامعات الخليج البحثي، (٢٠٢٥م). منشورات البحوث البيئية المشتركة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية. مجلة العلوم الخليجية، ١٨(٣)، ١١٢-١٢٠م، متاح على: http://www.gulfsciencejournal.com

- البرنامج الإقليمي لمراقبة جودة الهواء بدول مجلس التعاون الخليجي، (٢٠٢٥م). مراقبة جودة الهواء في منطقة الخليج: الإنجازات والتحديات. تقرير جودة الهواء لدول مجلس التعاون الخليجي. متاح على: http://www.gccaqcp.org

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، (٢٠٢٣م). ما هو مؤتمر COP٣٠ وما السبب وراء أهميته؟ https://unfccc.int/cop٣٠

- المعهد الدولي للتنمية المستدامة، (٢٠٢٤م). مؤتمر COP٣٠ في البرازيل: الأولويات والمسارات. https://www.iisd.org/articles/insight/cop٣٠-priorities

- مبادرة سياسة المناخ، (٢٠٢٣م). تمويل المناخ في دول مجلس التعاون الخليجي والالتزامات المناخية العالمية. https://www.climatepolicyinitiative.org/publication/gcc-climate-finance

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدول العربية، (٢٠٢٤م). التحضير لمؤتمر COP٣٠: المنطقة العربية والتقييم العالمي. https://www.arabstates.undp.org/content/rbas/en/home/stocktake-library/environment_energy/cop٣٠

- معهد بروكينغز، (٢٠٢٣م). من مؤتمر COP٢٨ إلى مؤتمر COP٣٠: ماذا بعد بالنسبة للخليج والجنوب العالمي؟ https://www.brookings.edu/gulf-role-articles/cop٣٠

- مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (٢٠٢٣م). الاستراتيجية البيئية والمناخية الصادرة عن مجلس التعاون لدول الخليج العربية. https://www.gcc-sg.org

- المعهد الدولي للتنمية المستدامة، (٢٠٢٤م). مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودبلوماسية المناخ: قوة إقليمية ومسؤولية عالمية. https://www.iisd.org/articles/insight/gcc-climate-diplomacy

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، (٢٠٢٣م). مؤتمر COP٢٨ ودور دولة الإمارات العربية المتحدة. https://unfccc.int/cop٢٨

- معهد الشرق الأوسط، (٢٠٢٣م). دبلوماسية المناخ الخليجية: من الهامش إلى مركز الصدارة. https://www.mei.edu/publications/gulf-climate-diplomacy

- البنك الدولي، (٢٠٢٢م). النمو الأخضر والمرونة المناخية في دول مجلس التعاون الخليجي. https://www.worldbank.org/en/region/mena/publication/gcc-climate

- مجموعة بوسطن الاستشارية، (٢٠٢٣م). نموذج صافي الانبعاثات الصفري للنمو الأخضر في دول مجلس التعاون الخليجي. https://www.bcg.com/publications/٢٠٢٣/a-net-zero-model-for-green-growth-in-gcc-countries

- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، (٢٠٢٣م). السياسات الصناعية الخضراء. https://www.oecd.org/en/topics/green-industrial-policies.html

- برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، (٢٠١٧). السياسات الصناعية الخضراء: المفهوم والسياسات وتجارب الدول. https://www.unep.org/resources/report/green-industrial-policy-concept-policies-country-experiences

- مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS)، (٢٠٢٣م). السياسات الصناعية الخضراء: نهج شمولي. https://www.csis.org/analysis/green-industrial-policy-holistic-approach

ركائز القوة العربية.. العلاقات المصرية-الخليجية في ظل حالة عدم اليقين الإقليمي

(نظرة تاريخية)

جمال أمين همام، مدير النشر ومدير تحرير مجلة آراء

تظل العلاقات الخليجية ـ المصرية مهمة جدًا ومحورية على مدار التاريخ وتمتلك خاصية فريدة في تصحيح مسارها والعودة إلى مسيرتها الطبيعية في حال تعرضها لمنعطفات سياسية في أي مرحلة تاريخية معينة، والتاريخ المعاصر يشهد على قدرة هذه العلاقات في تجاوز الفترات الصعبة التي عصفت بمنطقة الشرق الأوسط عامة والعلاقات الخليجية ـ المصرية خاصة انطلاقًا من ثوابت سياسية وعلاقات قوية تربط الشعوب، كونها علاقات مرتبطة بمصالح الشعوب وفي مقدمتها المصالح الوجودية حيث أن التحديات والمخاطر مشتركة، وليس أدل على ذلك من تصحيح هذه العلاقات لما اعترض مسيرتها خلال التاريخ الحديث والمعاصر و من أهمها تلك التحديات التي ارتبطت بشخصيات بعينها وليس بتوجهات شعوب، وبدوافع مؤقتة منذ عصر محمد علي مرورًا بالمحاولات الغربية عند تأميم قناة السويس وما ترتب عليها (حرب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م،) حيث قادت المملكة العربية السعودية آنذاك جهودًا محمومة للتضامن مع مصر ووقفت في وجه المطالب الغربية التي كانت تنادي بالتحريض ضد تأميم قناة السويس وهو ما رفضته الرياض، بل تطوع أصحاب السمو الملكي الأمراء من أبناء الملك عبد العزيز ـ طيب الله ثراه ـ ضمن صفوف الجيش المصري، وتكرر هذا المشهد بعد انتهاء ما كان يسمى بحرب اليمن من عام ١٩٦٣وحتى نكسة يونيو ١٩٦٧م.

وتجلى التآزر والتآخي السعودي ـ المصري في قمة الخرطوم (قمة اللاءات الثلاثة وعقدت القمة في العاصمة السودانية الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧م، بعد نكسة ٥ يونيو وفي تلك القمة أرسى الملك فيصل بن عبد العزيز ـ يرحمه الله ـ أسس علاقات جديدة مع الرئيس جمال عبد الناصر ـ يرحمه الله ـ وقدم الملك فيصل ٥٠ مليون جنيه استرليني لدعم المجهود الحربي وتم الاتفاق بين الزعيمين في اجتماع خاص بناء على طلب الرئيس عبد الناصر بمنزل رئيس وزراء السودان آنذاك محمد أحمد المحجوب على إجلاء العسكريين المصريين من اليمن عبر المطارات السعودية وعلى إثر ذلك بدأت مرحلة جديدة من العلاقات السعودية ـ المصرية وازدادت رسوخًا في عهد الملك فيصل والرئيس أنور السادات والتاريخ يذكر أن السيد كمال أدهم المبعوث الخاص للملك فيصل زار القاهرة في نوفمبر عام ١٩٧٠م، أي بعد شهر من تولي الرئيس السادات مقاليد الأمور في مصر ومنذ تلك اللحظة بدأ التنسيق المصري ـ السعودي لحرب أكتوبر عام ١٩٧٣م، وكان للمملكة العربية السعودية دور فاعل في تحقيق الانتصار العربي التاريخي آنذاك، واستمر هذا التعاون الاستراتيجي بين الدولتين حتى في ظل المقاطعة العربية لمصر إثر قيام الرئيس المصري الأسبق أنور السادات بزيارته إلى القدس ثم توقيع اتفاقية كامب ديفيد التي ترتب عليها المقاطعة العربية لمصر ونقل مقر

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس ؛ حيث كانت هناك مواقف دعم غير معلنة كشف عنها فيما بعد الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك أكد أن الملك فهد بن عبد العزيز ـ يرحمه اللّه ـ كانت له مواقف إيجابية تجاه مصر رغم القطيعة العربية، وفي المقابل كان لمصر مواقف إيجابية تجاه السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي إثر الغزو العراقي لدولة الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠م، وشاركت في حرب تحرير الكويت، واستضافت القمة العربية الطارئة يومي ٩ و ١٠ أغسطس ١٩٩٠م، في ظرف عربي حرج بعد الغزو العراقي للكويت

وجاءت قرارات القمة في ١٠ أغسطس ١٩٩٠م، واضحة وصريحة في إدانة الغزو العراقي على دولة الكويت ورفض نتائجه، وأكدت سيادة الكويت واستقلالها وسلامتها الإقليمية وشجب التهديدات العراقية لدول الخليج العربي والتضامن معها والاستجابة لطلب المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى بنقل قوات عربية لمساندتها وكانت قطاعات كبيرة من الجيش العراقي توغلت في الكويت يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠م، وسيطرت على المرافق الأساسية ومنها الديوان الأميري والإذاعة والتليفزيون وارتكبت أعمال نهب وفظائع إنسانية، ونصب العراق حكومة صورية برئاسة علاء حسين علي بزعم دعمها لانقلاب كويتي واعتبرت الكويت المحافظة التاسعة عشرة للعراق.

وكان لدول مجلس التعاون الخليجي أيضًا بقيادة المملكة العربية السعودية دور حاسم في مساندة الشعب المصري والقوات المسلحة المصرية عندما دعمت رغبة الشعب المصري في القيام بثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، وهي حركة شعبية مصرية واسعة النطاق، أدت إلى عزل الرئيس محمد مرسي وتغيير النظام السياسي في مصر بعد فشل الرئيس الإخواني محمد مرسي وجماعة الإخوان المسلمين في إدارة شؤون مصر وتدهور الوضع الاقتصادي، ونقص الطاقة، وتفاقم أزمات الأمن، وتوتر العلاقات الدبلوماسية، مع انقسام حاد بين مؤيدي «المشروع الإسلامي» الذي يمثله مرسي وجماعته، ومعارضين له، وقدمت المملكة دعمًا متنوعًا للقاهرة تمثل في الدعم الدبلوماسي في المحافل الدولية لتثبيت أركان النظام الجديد، وكذلك تقديم الدعم المادي السخي الذي تمثل في الودائع المصرفية والاستثمارات والمساعدات الخليجية التي فاقت أكثر من ١٠٠ مليار دولار ما خفف من وطأة الضغوط الاقتصادية على مصر ، ما زاد من رصيد المملكة العربية السعودية لدى الشارع المصري الذي يشعر بالمودة والامتنان للسعودية، التي أسست لها أواصر القربى والأصول المشتركة منذ عصور الهجرة والهجرة المعاكسة بين البلدين في أزمنة تاريخية مختلفة، وكذلك عدد المصريين العاملين في دول الخليج عامة والسعودية خاصة وعدد أبناء الخليج المقيمين في مصر.

التحديات المشتركة المصرية ـ الخليجية

توجد تحديات مشتركة منها ما هو وجودي وما هو أمني وما هو سياسي واقتصادي وغير ذلك من التحديات التي تفرض وجود تعاون وتنسيق مشترك بين الجانبين ومن بينها:

التعنت الإسرائيلي:

مازالت القضية الفلسطينية هي محور الصراع في الشرق الأوسط في ظل تمسك دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وبقية الدول العربية بحل الدولتين كشرط أساسي لإحلال السلام الدائم في منطقة الشرق الأوسط وإقامة علاقات طبيعية بين إسرائيل وجيرانها العرب، وزاد من تعقيد الموقف حرب إسرائيل على قطاع غزة وتدميره دون أدنى استجابة للمطالب العربية والدولية بإيقاف الحرب وتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، بل تطالب إسرائيل بتهجير الفلسطينيين خارج قطاع غزة، وشنت حربًا على لبنان وتوغلت في الأراضي السورية، وزاد الأمر سوءًا عندما شنت حربًا عارمة على إيران، هذه الحرب التي ترفضها دول مجلس التعاون الخليجي ومصر حيث تعرضت منطقة الشرق الأوسط إلى حرب شاملة وقد يتسع نطاقها ما يهدد أمن واستقرار المنطقة، وهذه السياسة الإسرائيلية تتطلب تنسيقًا دائمًا بين دول مجلس التعاون الخليجي ومصر لإيجاد الحلول السلمية ومنع التصعيد في المنطقة .

أمن البحر الأحمر:

أدت التوترات الإقليمية والتدخلات الدولية إلى تعقيد المشهد الأمني في البحر الأحمر ومضيق باب المندب والقرن الإفريقي، جراء هجمات الحوثيين على الممر الملاحي في هذا الشريان التجاري والاستراتيجي الهام والذي يمثل أحد محاور الأمن الإقليمي خاصة للسعودية ومصر وبقية دول مجلس التعاون الخليجي وللتجارة العالمية وإمدادات النفط وسلاسل الإمداد العالمية، ، لذلك استشعرت السعودية ومصر خطورة التداعيات الأمنية على البحر الأحمر وتم تأسيس مجلس الدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن في ٦ يناير ٢٠٢٠م، بالرياض ويضم ثماني دول متشاطئة هي: مصر، السعودية، اليمن ، الصومال، إريتريا، جيبوتي، الأردن، والسودان ، وإن كانت هذه الدول الثماني مهتمة بشأن البحر الأحمر يظل للسعودية ومصر اهتمام خاص بهذا المجرى الملاحي، حيث تمتلك السعودية أطول شواطئ عليه، ويعد من أهم طرق نقل النفط والغاز والتجارة بشكل عام ولها عدة موانئ مهمة عليه، وبالنسبة لمصر فهو البوابة الجنوبية لقناة السويس التي تمثل واحدة من أهم مدخلات الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد المصري، إضافة إلى أهميته الجيوسياسية وتأثير القواعد الأجنبية في القرن الإفريقي وعند مدخل مضيق باب المندب وخطورة تأثير التنافس الدولي والإقليمي المسلح في القواعد العسكرية الأجنبية على أمن المنطقة عامة والسعودية ومصر خاصة. وما زاد من خطورة الوضع في هذه المنطقة رغبة أثيوبيا على إيجاد منفذ لها على البحر الأحمر حتى لو بالقوة كما أعلن وزير خارجيتها الشهر الماضي، والخطر الإثيوبي لم يقف عند هذا الحد، بل تجاوزه بإقامة سد النهضة وما تبع ذلك من إجراءات ملء السد دون التنسيق مع السودان دولة الممر ومصر دولة المصب وسط العديد من محاولات إيجاد الحلول الدبلوماسية والسياسية ولكنها جميعها حلول متعثرة حتى الآن، وتعول مصر كثيرًا على مساعدة دول مجلس التعاون

الخليجي في إيجاد حل سلمي لأزمة سد النهضة يجنب المنطقة من التصعيد والمواجهات العسكرية.

> **توجد تحديات مشتركة منها ما هو وجودي وما هو أمني وما هو سياسي واقتصادي وغير ذلك من التحديات التي تفرض وجود تعاون وتنسيق مشترك بين الجانبين**

تداعيات الحروب الداخلية في المنطقة العربية:

مازالت تداعيات ما يسمى بثورات الربيع العربي تمثل تحديًا كبيرًا للمنطقة العربية خاصة دول مجلس التعاون الخليجي ومصر حيث الأوضاع مقلقة جدًا في السودان وليبيا واليمن والصومال، ولبنان، وكذلك مازالت تعاني سوريا من تبعات الحرب الأهلية التي استمرت طويلًا، إضافة إلى مستجدات الأحدث بين إسرائيل وإيران، كل ذلك أوجد حالة من عدم اليقين واختلاط الأوراق في المنطقة العربية وكذلك ساعد على وجود اختراقات وتدخلات خارجية ما يلقي على كاهل الدول الفاعلة في المنطقة وفي مقدمتها دول مجلس التعاون الخليجي ومصر مسؤولية كبيرة في دعم استقرار المنطقة وانتشالها من مستنقع الأزمات وتفشي الفقر وزيادة الديون والبطالة والتضخم وارتفاع الأسعار وخروج الاستثمارات من المنطقة لسوء الأوضاع الأمنية وتهرئ البنية الأساسية وزيادة نسبة الجريمة المنظمة والعابرة للحدود والاتجار في المخدرات والهجرة غير الشرعية واللاجئين والنازحين من مناطق الحروب والأزمات وغير ذلك ؛ ما يتطلب تضافر الجهود الجماعية لمواجهة هذه المخاطر والتحديات التي تؤثر على الأمن العربي الجماعي وهنا يأتي دور التعاون الخليجي ـ المصري للتصدي لهذه الأزمات.

الإرهاب وكيفية مواجهته

مازالت المنطقة العربية تعاني من وجود الجماعات الإرهابية والميليشيات المسلحة خارج إطار الدولة خاصة في مناطق الفراغ السياسي والأمني، والمرتزقة الأجانب في ليبيا والسودان وسوريا والعراق واليمن ما يستدعي التنسيق الوثيق بين دول مجلس التعاون الخليجي ومصر بقطع الطريق على هذه الجماعات الإرهابية وتمددها في المنطقة، ولذلك من الضروري استمرار الجهود من الجانبين لتأمين المنطقة العربية من مخاطر هذه الجماعات وتفعيل الاتفاقيات الأمنية المبرمة من أجل حماية المصالح المشتركة لجميع دول المنطقة

التكامل الاقتصادي

دول مجلس التعاون الخليجي ومصر وضعت خططًا تنموية طموحة ضمن التوجه التنموي العالمي (٢٠٣٠) وقطعت دول المنطقة شوطًا طويلًا على خطى تنفيذ هذه الخطط التي آتت أكلها في كثير من الدول خاصة المملكة العربية السعودية، وتهدف هذه الخطط في مجملها إلى تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتوطين الصناعات المتقدمة والتكنولوجيا

الحديثة، وهذه التوجهات تفرض أهمية التكامل الخليجي ـ المصري للاستفادة من المزايا النسبية لدى دول المنطقة والتنسيق للتعامل الجماعي مع التكتلات الاقتصادية الكبرى في العالم حيث يعد التعاون الجماعي أحد أبرز سمات التعامل مع هذه التكتلات، ومن ثم يبرز دور الاستثمارات المشتركة وتفعيل السوق العربية المشتركة وقد تتطلب المرحلة القادمة إعادة الاهتمام بالصناعات العربية المشتركة التي كانت تعبر عنها الهيئة العربية للتصنيع في مرحلة سابقة حتى يمكن لدول المنطقة الاستفادة من المزايا والإعفاءات الجمركية التي تتمتع بها بعض الدول في التبادل التجاري مع دول الاتحاد الأوروبي أو الدخول في السوق الإفريقية الواسعة والواعدة.

توصيات:

١. ربط العلاقات بالمصالح بعيدًا عن الشعارات الفضفاضة، فالمصالح أبقى من أي توجهات أخرى.

٢. أهمية تحصين العلاقات الخليجية ـ المصرية في وجه المؤامرات الإقليمية والدولية بتوثيق العلاقات عبر المصالح واللجان المشتركة وتفعيل ميثاق الشرف الإعلامي، وإبعاد هذه العلاقات عن لغط التواصل الاجتماعي.

٣. الدخول في مشروعات صناعية مشتركة سواء الصناعات المدنية أو العسكرية للاستفادة من المزايا النسبية للجانبين.

٤. التوسع في الاستثمارات المشتركة لتحقيق المنافع المتبادلة.

٥. تفعيل دور اللجان المشتركة بين الجانبين والبناء على المتفق عليه خاصة في النواحي الاقتصادية.

٦. العمل على دعم ومساندة الدول العربية التي تأثرت بتبعات ثورات ما سمي بالربيع العربي حتى يمكن تأمين الجبهة العربية الداخلية وصد محاولات الاختراق الخارجي.

التوتر البحري والممرات الاستراتيجية: تأمين البحر الأحمر وخليج عدن ومضيق هرمز

ليلى على، باحث اول مشارك

يمثّل الممر البحري عبر البحر الأحمر وخليج عدن ومضيق هرمز شريانًا حيويًا لا غنى عنه في منظومة الطاقة والتجارة العالمية. تكمن أهميته البالغة في كونه معبرًا رئيسيًا لحركة النفط وتجارة السلع، مما يجعله نقطة ارتكاز للاقتصاد العالمي. غير أن هذا الممر الحيوي يواجه تحديات جمة نظرًا لموقعه الجغرافي الذي يمر بمناطق مضطربة سياسيًا وأمنيًا. فضلًا عن وقوعه في بؤرة نزاعات إقليمية محتدمة وتقاطعات استراتيجية بين قوى دولية وإقليمية متنافسة. تتفاقم هذه التعقيدات مع تداخل التهديدات النابعة من اليمن والسودان والصومال، وتصاعد حدة التوترات بين إسرائيل وإيران. هذه العوامل مجتمعة تفرض تحديات أمنية معقدة على كل من الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بهذا الممر الحيوي.

يُسلط هذا التقرير الضوء على الأبعاد الاستراتيجية للصراعات المحيطة بالممرات البحرية الحيوية، ويُحلل ما تنطوي عليه من تداعيات على أمن الملاحة الإقليمية والدولية، ويطرح جملة من الخيارات العملية والسياسات المقترحة لضمان استقرار هذا الشريان البحري الحيوي، في ظل بيئة أمنية تتسم بتصاعد التهديدات غير المتكافئة، واحتدام التنافس بين القوى الدولية، وتحول مستمر في موازين القوى الإقليمية.

تصاعد التوتر في مضيق هرمز وسيناريوهات المواجهة بين إيران وإسرائيل

يُعد مضيق هرمز، الذي لا يتجاوز عرضه ٣٩ كيلومترًا، ممرًا بحريًا استراتيجيًا يربط الخليج العربي بخليج عُمان والمحيط الهندي، ويُشكل شريانًا حيويًا في منظومة الطاقة العالمية. إذ تمر عبره يوميًا نحو ٢١ مليون برميل من النفط الخام، بما يعادل قرابة ٢٠٪ من إجمالي الاستهلاك العالمي، إلى جانب أكثر من ثلث تجارة الغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم. وقد شكل المضيق، على مدى عقود، بؤرة توتر دائمة في المشهد الأمني الخليجي، قبل أن تعيد التطورات الأخيرة تسليط الضوء على هشاشة الاستقرار في هذه المنطقة.

وفي معرض الرد الإيراني على الضربات الأمريكية التي استهدفت ثلاثة مواقع نووية داخل أراضيها، طُرح خيار إغلاق المضيق كأحد السيناريوهات المحتملة، وفق ما أوردته وسائل إعلام رسمية. وقد صادق البرلمان الإيراني على مشروع قرار يدعو إلى تنفيذ قرار إغلاق المضيق، في خطوة اعتبرت مؤشرًا واضحًا على جدية التوجه السياسي الرسمي، غير أن صلاحية اتخاذ القرار التنفيذي تظل حصرًا بيد المجلس الأعلى للأمن القومي، وهي الهيئة الأمنية العليا الخاضعة لإشراف مباشر من المرشد الأعلى للجمهورية.

إلى جانب المسارات القانونية، تحتفظ إيران بجملة من أدوات التصعيد التي تُمكنها من رفع مستوى التوتر متى اقتضت مصالحها الاستراتيجية. وتأتي في مقدمة هذه الأدوات إمكانات قواتها البحرية التقليدية ووحدات الحرس الثوري البحري، التي قد تُوظف لاستهداف السفن الحربية الأجنبية وناقلات النفط والسفن التجارية العابرة لمياه الخليج. وقد سبق لطهران أن اعتمدت تكتيكات بحرية غير نمطية، من بينها الزوارق السريعة الهجومية، والطائرات المسيّرة في تشكيلات جماعية إلى جانب الألغام البحرية، وهي وسائل تهدف بالأساس إلى إرباك منظومة الملاحة البحرية، مع إبراز نواياها الإقليمية دون الانزلاق نحو مواجهة شاملة. وتمنح هذه الأساليب طهران هامشًا واسعًا للمناورة والضغط، بما يسمح لها بفرض واقع ميداني دون تجاوز الخطوط الحمراء التي قد تستدعي ردًا عسكريًا مباشرًا.

ومن بين أكثر السيناريوهات حساسية، يُعد تلغيم مضيق هرمز خيارًا قد تلجأ إليه إيران في حال تصاعدت الضغوط، أو اشتدت المواجهة. من شأن هذا الإجراء أن يُحدث اضطرابًا بالغًا في تدفقات الطاقة يؤدي بدوره إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط عالميًا، ويُثير حالة من الذعر في أسواق الطاقة الدولية. وسيعزز كذلك من احتمالية نشوب مواجهة بحرية مفتوحة، ويستدعي، على الأرجح، تدخلًا مباشرًا من الأسطول الأمريكي وقوات بحرية حليفة لضمان استمرار حرية الملاحة في هذا الممر الحيوي. وسيطال هذا التصعيد اقتصادات الخليج التي تعتمد أساساً على حركة التجارة البحرية، فضلًا عن تداعياته السلبية على صورة الاستقرار في أحد أهم المعابر البحرية في العالم. وحتى في ظل غياب تنفيذ فعلي، يبقى مجرد التلويح بتلغيم المضيق أداة ضغط ذات فاعلية دبلوماسية مؤثرة، تمكن إيران من توسيع هامش نفوذها السياسي والعسكري، بطريقة تتجاوز حدود قوتها التقليدية. ورغم أن التأثير المباشر سيطال بدرجة أكبر الاقتصادات الآسيوية الأكثر اعتمادًا على واردات الطاقة من المنطقة، فإن ارتدادات هذا التصعيد ستطال أيضًا أمريكا والأسواق العالمية، من خلال ارتفاع تكاليف الطاقة وزيادة مستويات عدم الاستقرار الجيوسياسي.

في حال أُغلق مضيق هرمز، فإن التداعيات لن تقتصر على محيطه الجغرافي، بل ستمتد لتربك أسواق الطاقة العالمية وتُهدد استقرار الاقتصاد الدولي. أولى الانعكاسات ستظهر في قفزة حادة لتكاليف التأمين البحري، كما أظهرت أزمات سابقة في الخليج، حيث ارتفعت علاوات مخاطر الحرب بنسب فاقت ٤٠٠٪، مما أضاف أعباء مالية ضخمة على كل رحلة بحرية لناقلة نفط واحدة. ومع ازدياد المخاطر، قد تضطر شركات الشحن إلى إعادة توجيه مساراتها عبر طريق رأس الرجاء الصالح، الأمر الذي يعني تأخيرًا قد يصل إلى ثلاثة أسابيع، وتكاليف إضافية مضاعفة للوقود والخدمات اللوجستية. تأثير هذا الإغلاق

سيكون أشد وطأة على الدول الخليجية المُصدرة للطاقة، وفي مقدمتها السعودية والإمارات وقطر، حيث سيُجَمّد مسارها التصديري الأساسي، ويُعيق التدفقات المالية الحيوية، ويعطل سلاسل الإمداد المرتبطة بقطاعات حيوية كوقود الطيران والغاز الطبيعي المُسال والصناعات البتروكيماوية. وستُواجه البُنى التحتية في موانئ المنطقة ضغطًا اقتصاديًا متزايدًا في وقت تسارع فيه الدول الآسيوية والأوروبية المستوردة للطاقة نحو تأمين بدائل سريعة. أما على الصعيد الأمني، فإن المضي في تنفيذ هذه الخطوة سيُقابل، على الأرجح، برد عسكري متعدد الجنسيات، بما سيُفاقم من عزلة إيران السياسية ويُضاعف احتمالات انزلاق المنطقة إلى مواجهة مفتوحة. ومع أن طهران كثيرًا ما تُلوِح بورقة إغلاق المضيق كوسيلة ضغط في سياستها القائمة على الإكراه، فإن تكلفة هذا القرار – اقتصاديًا وأمنيًا – قد تكون أكبر من قدرة الأطراف كافة على تحملها.

> **لا شك أن طهران تُدرك تمامًا حجم التفوق البحري الذي تحظى به الولايات المتحدة وشركاؤها وتُدرك كذلك أن أي خطوة نحو إغلاق المضيق ستُواجه برد عسكري حاسم تقوده الولايات المتحدة بدعم من حلفائها**

رغم التهديدات المتكررة التي أطلقتها إيران بإغلاق مضيق هرمز خلال فترات التوتر الشديد في الماضي، فإنها لم تُقدِم في أيّ من تلك المناسبات على تنفيذ تلك التهديدات، ويرجح أن مرد ذلك يعود إلى اعتبارات استراتيجية واضحة. إذ أن إقدامها على مثل هذه الخطوة من شأنه أن ينعكس عليها سلبًا، نظرًا لاعتمادها الكبير على المضيق في تصدير نفطها واستيراد السلع الأساسية، بما في ذلك المواد الغذائية والأدوية ومدخلات الإنتاج الصناعي. ومن ثم، فإن أي تحرك لإغلاق المضيق سيؤدي إلى تعميق عزلتها الاقتصادية، وتقويض الأداة التي تحاول توظيفها كوسيلة ضغط. على هذا الأساس، يُنظر إلى التهديد بالإغلاق باعتباره أداة ردع أكثر منه خيارًا للتنفيذ الفعلي؛ إذ يكفي التلويح به لإثارة القلق العالمي، ودفع أسعار الطاقة إلى الارتفاع، وممارسة ضغط سياسي واقتصادي على الخصوم، دون اجتياز العتبة التي قد تُفضي إلى مواجهة عسكرية مباشرة.

لا شك أن طهران تُدرك تمامًا حجم التفوق البحري الذي تحظى به الولايات المتحدة وشركاؤها وتُدرك كذلك أن أي خطوة نحو إغلاق المضيق ستُواجه برد عسكري حاسم تقوده الولايات المتحدة بدعم من حلفائها، وقد يمتد إلى استهداف منشآتها العسكرية وبنيتها الساحلية. وإلى جانب المخاطر العسكرية، تدرك إيران أن شركاءها الاستراتيجيين، وفي مقدمتهم الصين التي تعتمد أساساً على تدفق النفط عبر المضيق لن يدعموا تحركا يُهدد استقرار أمن الطاقة العالمي أو تعريض الاستقرار الاقتصادي الدولي للخطر.

التحديات البحرية واستراتيجيات الردع والتحالف

خلال الحرب الأخيرة بين إيران وإسرائيل في يونيو ٢٠٢٥م، وجه وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو تحذيرًا صريحًا، مؤكدًا أن أي محاولة إيرانية لإغلاق مضيق هرمز ستُعد «انتحارًا اقتصاديًا».

ودعا بكين إلى التدخل واستخدام نفوذها وجاء تصريحه كالتالي: «أحث الحكومة الصينية في بكين على التواصل مع إيران بهذا الشأن، فاقتصادهم يعتمد بشكل كبير على مرور النفط عبر المضيق». هذا التصريح يعكس تزايد قناعة واشنطن بأن الصين قد تكون من بين الأطراف القليلة القادرة على التأثير المباشر في حسابات صُناع القرار في طهران. ويبدو أن ثمة إدراكا متناميًا بضرورة اضطلاع بكين بدور أكثر فاعلية في إدارة علاقتها مع إيران، بما يُسهم في الحد من زعزعة الاستقرار الإقليمي.

في المقابل، عكست التحركات العسكرية الأمريكية تحولًا لافتًا في تموضعها الاستراتيجي، ما يدل على أن خيار العمل العسكري المرتبط بالمضيق بات محل اعتبار جدي. ففي ١٦ يونيو ٢٠٢٥م، بدأت حاملة الطائرات «يو إس إس نيميتز» بالتحرك غربًا من بحر الصين الجنوبي، وألغت زيارة مرفئية كانت مقررة إلى دا نانغ في فيتنام. وأكدت بيانات التتبع البحري لاحقًا أن وجهتها كانت نحو الشرق الأوسط. ويمثل هذا الانتشار إعادة تموضع واضحة تهدف إلى تأمين المصالح الأمريكية في المنطقة، وردع إيران عن أي تصعيد إضافي، وضمان استمرار حرية الملاحة في أحد أكثر الممرات البحرية حيوية في العالم.

رغم شيوع التحذيرات الأمنية البحرية في هذه المنطقة، فإن الإنذار الصادر عن «هيئة عمليات التجارة البحرية في المملكة المتحدة" (UKMTO) في ١٨ يونيو عكس مخاوف تشغيلية متصاعدة تتجاوز التحذيرات الروتينية. وقد وُجه هذا التنبيه إلى جميع السفن التجارية العابرة للخليج العربي وخليج عُمان ومضيق هرمز، مشيرًا إلى تصاعد التوترات ومخاطر التصعيد العسكري التي قد تؤثر على سلامة الملاحة التجارية. إلا أن الرسالة لم تقتصر على تنبيه البحّارة المدنيين، بل عكست في مضمونها تنسيقًا أوسع بين القوى البحرية الدولية استعدادًا لاحتمالات طارئة

في حال أقدمت إيران على إغلاق مضيق هرمز، أو عرقلة حركة الملاحة فيه، من المتوقع أن تبادر الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وشركاؤهما الإقليميون إلى تفعيل الأطر الأمنية البحرية التي بُنيت على مدى سنوات، ومن أبرزها «القوات البحرية المشتركة" ((CMF التي تتخذ من البحرين مقرًا لها، و«عملية سنتينل» التابعة لـ «التحالف الدولي لأمن الملاحة البحرية" (IMSC). وتتضمن هذه الاستجابات المحتملة نشر دوريات بحرية متعددة الجنسيات وتبادلًا فوريًا للمعلومات الاستخباراتية واعتراضًا استباقيًا لأي تحرك عدائي. تأتي هذه التدابير في إطار نهج وقائي يهدف ليس فقط إلى احتواء التصعيد بعد وقوعه، بل إلى منعه قبل أن يتبلور على أرض الواقع.

اعتمدت دول الخليج نهجًا يرتكز على إجراءات عملية مدروسة في التعامل مع حالة عدم الاستقرار الإقليمي. وقد بادرت كل من السعودية والإمارات إلى تعزيز التعاون الاستخباراتي مع الولايات المتحدة ضمن أطر مؤسسية قائمة، في مقدمتها القيادة المركزية للقوات البحرية الأمريكية (NAVCENT) والقوات البحرية المشتركة (CMF). يتفعل هذا التعاون ميدانيًا من خلال فرق المهام التابعة للقوات البحرية المشتركة، لاسيما «فرقة المهام ١٥٢» المكلفة بتأمين الملاحة في الخليج العربي (Thievon، ٢٠٢٣). وفي هذا السياق، تحرص دول مجلس التعاون الخليجي على المشاركة الفاعلة في المناورات البحرية التي تنظمها القوات البحرية المشتركة، ومن أبرزها مناورات «كومباس روز» و«فالكون واريور»، التي

تركز على رفع كفاءة التفتيش والرصد البحري والتبادل الفوري للمعلومات الأمنية (البحرية الأمريكية، ٢٠٢٣م).

أما اجتماعات مجموعات العمل الدفاعية بين الولايات المتحدة ودول الخليج، التي عُقدت في مايو ٢٠٢٤م، فقد أكدت أهمية تطوير العمل الاستخباراتي المشترك تحت مظلة القوات البحرية المشتركة، في مؤشر واضح على تنامي الثقة الاستراتيجية والتوافق الأمني المتبادل (وزارة الدفاع الأمريكية، ٢٠٢٤م). تجسد هذه الجهود قناعة لا تتزعزع بأن تحقيق أمن الخليج البحري لا يتأتى من خلال الشعارات أو التصريحات، بل عبر شراكات عملياتية فاعلة تُرسخ مفهومي الجاهزية والردع كدعائم لا غنى عنها في صون الاستقرار الإقليمي.

اليمن: بؤرة قابلة للاشتعال

يُمثل أمن الملاحة في البحر الأحمر مصدر قلق بالغ للمملكة العربية السعودية، نظرًا لطول سواحلها المطلة عليه، وتزايد اعتمادها عليه في تنفيذ مشاريعها التنموية الكبرى، وفي مقدمتها مشروع «نيوم» والممر السياحي الممتد على شواطئ البحر الأحمر، ضمن رؤية ٢٠٣٠. لا تقتصر تداعيات انعدام الأمن البحري على التهديد المباشر لتلك المشاريع، بل تمتد لحفاظ المملكة على كسب ثقة المجتمع الدولي في قدرتها على تنفيذ تحولها الاقتصادي بكفاءة واستقرار.

منذ نوفمبر ٢٠٢٣م، صعّد الحوثيون من وتيرة هجماتهم في البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن، حيث نفذوا أكثر من ٩٠ هجومًا باستخدام مزيج من الصواريخ الباليستية والطائرات المسيرة والزوارق المسيرة المفخخة (القيادة المركزية الأمريكية، ٢٠٢٥م). وقد انعكست هذه الهجمات مباشرة على حركة الملاحة، التي تراجعت بنحو ٥٠٪ في البحر الأحمر بحلول منتصف عام ٢٠٢٤م، وفقًا لتقديرات المنظمة البحرية الدولية، ما دفع شركات الشحن الكبرى إلى إعادة توجيه مساراتها نحو رأس الرجاء الصالح، وسط ارتفاع غير مسبوق في تكاليف النقل البحري وأقساط التأمين (المنظمة البحرية الدولية، ٢٠٢٥م). تُظهر بيانات البنك الدولي أن هذا التصعيد تسبب في رفع التضخم العالمي بنسبة تتراوح بين ٠,٣٪ و٠,٥٪ في مطلع ٢٠٢٤م، نتيجة التأخيرات في تدفق السلع والطاقة (البنك الدولي، ٢٠٢٥م). وعلى الرغم من تكثيف الدوريات البحرية الدولية واعتراض العديد من الهجمات، لا تزال المنطقة تواجه ضعفًا أمنيًا واضحًا، حيث سُجلت أضرار مادية في عدد من السفن التجارية، إلى جانب وقوع إصابات أو وفيات في صفوف الطواقم خلال عمليات الاستهداف (القوة البحرية الأوروبية، ٢٠٢٥م).

Photo Source: CIMSEC (2025)

جاء الرد الدولي على الهجمات البحرية التي نفذتها جماعة الحوثي في البحر الأحمر سريعًا، خاصة عبر المبادرات التي تقودها الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية، غير أن هذه الاستجابة واجهت تحديات جمة. فقد دشنت الولايات المتحدة في أواخر عام ٢٠٢٣م، عملية «حارس الازدهار»، بالتوازي مع إطلاق الاتحاد الأوروبي عملية «أسبيدس»، لحماية حركة الملاحة التجارية من تهديدات المسيرات والصواريخ. ورغم ما حققته هذه العمليات من اعتراضات ناجحة وتأمين ممرات آمنة محددة، فإنها لم تنجح في تحييد الخطر الحوثي بشكل جذري، في ظل مرونة الجماعة في تعديل أساليبها، واستمرار الدعم الإيراني الموجه لها. وقد أثارت الغارات الجوية التي نفذها التحالف قلقًا واسعًا من احتمالات التصعيد، ما قد ينعكس سلبًا على مسار التهدئة في اليمن، خاصة مع غياب إطار سياسي فعّال.

وفي هذا السياق، اتسم موقف دول الخليج، وفي مقدمتها السعودية والإمارات، بضبط النفس وتجنب الانزلاق نحو مواجهة مباشرة، مفضلة التمسك بقنوات التفاوض، بالتوازي مع الاستثمار في البنية التحتية للموانئ وتعزيز الشراكات الأمنية الإقليمية. إلا أن الأزمة كشفت عن ثغرات بنيوية، من أبرزها الاعتماد المفرط على الحماية البحرية الغربية، وهشاشة ترتيبات وقف إطلاق النار في غياب حل سياسي مستدام، فضلًا عن غياب رؤية بحرية إقليمية مشتركة. وفي ضوء ذلك، يصبح من الضروري أن يضطلع المجتمع الدولي بدور أكثر فاعلية في بناء هذه الرؤية. أما الدرس الأبرز لدول الخليج، يكمن في ضرورة المواءمة بين الأمن والدبلوماسية، من خلال تعزيز قدراتها الذاتية في مجالي الرصد والردع، بالتوازي مع دعم مسارات السلام الشامل برعاية دولية، إذ أن استقرار الملاحة سيبقى رهينة تسوية سياسية حقيقية، لا حجم الانتشار العسكري.

مقترحات لتأمين الممرات البحرية

إن تأمين الممرات البحرية الاستراتيجية، مثل مضيق هرمز والبحر الأحمر وخليج عدن، يتطلب ما هو أبعد من الانتشار العسكري في أوقات الأزمات؛ فهو يستلزم تبني استراتيجية متكاملة واستباقية، تعالج ليس فقط التهديدات المباشرة، بل أيضًا الجوانب السياسية والبنيوية المرتبطة بها. ورغم الخطوات الجادة التي اتخذتها دول الخليج لتعزيز شراكاتها الدفاعية مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، فإن النهج الأمني القائم لا يزال يعاني من محدودية التنسيق، واعتماد مفرط على الأطراف الخارجية.

بناءً على ذلك، بات من الضروري أن تتبنى دول مجلس التعاون الخليجي دورًا قياديًا فاعلًا في رسم معالم منظومة الأمن البحري الإقليمي. ومن هذا المنطلق:

أولاً: يتوجب على هذه الدول اتخاذ خطوات استراتيجية لتأسيس إطار عمل موحد يعزز التنسيق والتعاون المشترك على المستوى الإقليمي. وعلى الرغم من المكانة المتميزة التي تحظى بها الهياكل القائمة، وعلى رأسها القوات البحرية المشتركة كمنصة للتعاون الإقليمي، إلا أن غياب هيئة تنسيقية قيادية تمثل دول المجلس يحد من تماسك الاستجابة الجماعية ويقلص من قدرة المنطقة على ممارسة دور مستقل وفاعل في إدارة أمنها البحري. لذا، فإن إنشاء آلية تنسيقية متخصصة ضمن إطار «رؤية مجلس التعاون الخليجي للأمن

الإقليمي» خطوة استراتيجية محورية تسهم في توحيد قواعد الاشتباك، وتيسير تنفيذ الدوريات البحرية المشتركة، وتعزيز التكامل التشغيلي بين القوات البحرية للدول الأعضاء، مما يعزز قدرتها على مواجهة التهديدات المتجددة بكفاءة متزايدة، ولا سيما تلك غير التقليدية، مثل الهجمات باستخدام الطائرات المسيّرة والزوارق السريعة الهجومية والألغام البحرية.

ثانيًا: يتوجب على دول مجلس التعاون الخليجي تفعيل إطار مؤسسي لتبادل المعلومات الاستخباراتية بصورة آنية، بالتزامن مع توطيد إمكانية التشغيل المشترك بين قواتها البحرية ونظيراتها لدى الحلفاء الغربيين. وقد أثبتت المناورات المشتركة، مثل «كومباس روز» و«فالكون واريور»، جدوى هذا التعاون في رفع مستوى التنسيق العملياتي. غير أن ترسيخ هذا التعاون ضمن هياكل تنظيمية دائمة يُعد ضرورة لضمان الاستجابة المبكرة للتهديدات وتنفيذ عمليات بحرية منسّقة وفعالة. ويتطلب ذلك دمج أنظمة الوعي البحري المتقدم، وتحديث منظومات القيادة والسيطرة، بما يضمن تواصلًا ميدانيًا متكاملاً بين الأساطيل الإقليمية والدولية.

ثالثًا: تفرض الظروف الإقليمية الراهنة ضرورة تعزيز القدرات السيادية لدول الخليج، من خلال توجيه الاستثمارات نحو أنظمة المراقبة البحرية والدفاع الساحلي والتقنيات غير المأهولة (كالطائرات المسيرة)، بما يحد من الاعتماد المفرط على الأصول الأجنبية، ويُعزز القدرة على الردع الذاتي. وتبرز أهمية هذا التوجه في ظل التراجع الملحوظ للحضور البحري للقوى الغربية، إلى جانب حالة الغموض المتزايدة التي تحيط بمسارات الأزمات المستقبلية في المنطقة.

رابعًا: لا يمكن تحقيق أمن بحري مستدام بمعزل عن معالجة الجذور السياسية للصراعات الإقليمية، وعلى رأسها الأزمة اليمنية. فالمبادرات الدولية، مثل «حارس الازدهار» و«أسبيديس»، ورغم مساهمتها في توفير مظلة مؤقتة للحماية من التهديدات الحوثية، ظلت حبيسة الأطر التكتيكية، دون أن تلامس جوهر النزاع السياسي. وفي ظل غياب تسوية عادلة تضمن مشاركة جميع المكوّنات الفاعلة، وتضع آليات طويلة الأمد لاحتواء التصعيد، سيبقى أمن البحر الأحمر هشًا وعرضة للتقلبات. من هنا، فإن المقاربة الأمنية لا تكتمل إلا بتكاملها مع رؤية دبلوماسية شاملة توازن بين المتطلبات العسكرية والحلول السياسية لضمان استقرار دائم في واحدة من أكثر الممرات البحرية حساسية في العالم.

خامسًا: ينبغي على دول الخليج توسيع نطاق تعاونها مع شركاء استراتيجيين جدد، خصوصًا الصين والهند واليابان، في ضوء اعتماد هذه الدول المتزايد على ممرات بحرية آمنة لضمان أمن إمدادات الطاقة. ويشكّل تعميق التعاون الآسيوي، دبلوماسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، ركيزة مهمة لتوزيع أعباء الأمن البحري بشكل أكثر توازنًا، وتعزيز فاعلية الردع تجاه التهديدات الصادرة عن أطراف دولية وغير دولية على حد سواء.

أخيراً: لا بد من حماية الأصول الاقتصادية الاستراتيجية، إذ تواجه مشروعات رؤية ٢٠٣٠، مثل «نيوم» وممر البحر الأحمر السياحي في السعودية، مخاطر مباشرة ناجمة عن أي اضطرابات بحرية. لهذا السبب، يتعين على الحكومات الخليجية إعداد خطط حماية بحرية متخصصة تدعم هذه الاستثمارات، مع إشراك

القطاع الخاص في تقييم المخاطر الأمنية، وتفعيل أنظمة الإنذار المبكر للحد من احتمالات الأضرار. وبهذا الصدد، لا يقتصر تأمين البحر الأحمر والخليج على القوة العسكرية فحسب، بل يتطلب تخطيطًا متكاملًا، ورؤية دبلوماسية استباقية، وقيادة إقليمية واعية تستند إلى التعاون الدولي، بدلًا من الاعتماد الكلي عليه.

ختامًا، لم تعد ممرات البحر الأحمر وخليج عدن ومضيق هرمز مجرد مسارات تجارية حيوية، بل أصبحت مؤشرات دقيقة على منسوب التوتر الجيوسياسي العالمي. ومع احتدام الصراع بين إسرائيل وإيران، واستمرار الأزمات المزمنة في اليمن والسودان والصومال، برز الأمن البحري كأولوية استراتيجية لا تحتمل التأجيل. فقد تحولت هذه المساحات المائية إلى خطوط تماس مفتوحة في صراعات أوسع، وباتت حمايتها شرطًا أساسيًا لاستقرار الإقليم والعالم، وضمان أمن الطاقة العالمي. عليه، فإن تحصين هذه الممرات يتطلب تضافر الجهود بين دول الخليج والدول الساحلية والقوى الدولية الفاعلة عبر دعم الحوكمة البحرية والاستثمار في بناء صلابة استراتيجية، والأهم: الحيلولة دون انزلاق هذه الممرات إلى صراع طويل الأمد قد يعصف بالأمن الإقليمي والدولي معًا.

المراجع

• القوة البحرية للاتحاد الأوروبي. (٢٠٢٥). عملية أسبيديس: التقرير الفصلي لأمن الملاحة البحرية. خدمة العمل الخارجي للاتحاد الأوروبي. متاح عبر الرابط: https://www.eeas.europa.eu

• المنظمة البحرية الدولية. (٢٠٢٥). إحصائيات الشحن في البحر الأحمر وتقييمات التهديدات. متاح عبر الرابط: https://www.imo.org

• ثيفون، ك. (٢٠٢٣). طموحات جديدة في المجال البحري: تحديث القوات البحرية في دول الخليج. المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية –تاريخ الاطلاع عليه: ٩ يوليو ٢٠٢٥.

• القيادة المركزية الأمريكية. (٢٠٢٥). الملخص العملياتي: البحر الأحمر وخليج عدن – نشرة أمن الملاحة البحرية. متاح عبر الرابط: https://www.centcom.mil

• وزارة الدفاع الأمريكية. (٢٠٢٤). «البيان المشترك: مجموعات عمل الدفاع بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي بشأن الدفاع الجوي والصاروخي المتكامل والأمن البحري». ٢٢ مايو. بيان صحفي– تاريخ الاطلاع عليه: ٩ يوليو ٢٠٢٥. متاح عبر الرابط: https://www.defense.gov/News/Releases/Release/Article/٣٧٨٤٥٧٢/joint-statement-us-gulf-cooperation-council-defense-working-groups-on-integrate/

• البحرية الأمريكية. (٢٠٢٣). «شراكة متعددة الجنسيات بقيادة الولايات المتحدة تطلق قوة مهام جديدة للأمن البحري». ٢٢ مايو. مكتب إعلام البحرية الأمريكية– تاريخ الاطلاع عليه: ٩ يوليو ٢٠٢٥. متاح عبر الرابط: https://www.navy.mil/Press Office/News Stories/Article/٣٤٠٢٥٠٨/us led multinational partnership launches new task force for maritime security/

• البنك الدولي. (٢٠٢٥). آفاق الاقتصاد العالمي: تحديث منتصف العام، متاح عبر الربط: https://www.worldbank.org

دول الخليج والوسط العالمي الجديد: الاستقلال الاستراتيجي في ظل نظام عالمي متفكك

الخليج العربي وصعود القوى الاستراتيجية المتوسطة

حنان الغامدي، باحثة

تُؤكد دول الخليج العربي، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، حضورها الكبير بوصفها قوى متوسطة ذات تأثير متزايد في خضم نظام دولي يمر بمرحلة تحول عميق. ومع أفول نجم هيمنة القوى العظمى التقليدية وظهور عالم متعدد الأقطاب، سعت هذه الدول إلى تحقيق استقلاليتها الاستراتيجية في إدارة سياستها الخارجية وفي مسار تنميتها الاقتصادية، فهي تشق دروبًا مستقلة، تُقيم فيها توازنًا دقيقًا في علاقاتها بين الشرق والغرب.

السياسة الخارجية: الاستقلالية الاستراتيجية والمشاركة متعددة الأقطاب

أحد الجوانب الرئيسية للتحول الذي تشهده دول الخليج هو سعيها إلى تحقيق استقلالية أكبر في السياسة الخارجية في ظل تزايد التفتت الجيوسياسي. وبالابتعاد عن الاعتماد على الضمانات الأمنية الحصرية، تتبنى هذه الدول الآن سياسة خارجية أكثر استقلالية وتعددية، مما يدل على ثقتها المتزايدة في إدارة شراكات دولية متنوعة. وهي توازن بشكل استراتيجي تفاعلاتها مع اللاعبين العالميين الرئيسيين – مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا وأوروبا والاقتصادات الناشئة – لحماية مصالحها الوطنية وتعظيمها.

تجسد المملكة العربية السعودية هذا الاستقلال الاستراتيجي من خلال الحفاظ على علاقات أمنية قوية مع الولايات المتحدة، مع تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الصين في الوقت نفسه، بما في ذلك اتفاقيات مهمة مثل بيع النفط باليوان. كما تشارك المملكة في مجموعات تقودها الصين مثل منظمة شنغهاي للتعاون كشريك في الحوار، وتدرس الانضمام إلى منتديات مثل بريكس.

هدف الرياض واضح: تحقيق التوازن الأمثل من خلال الحفاظ على الضمانات الأمنية الأمريكية وتعزيز المشاركة متعددة الأقطاب دون الاضطرار إلى الانحياز حصريًا إلى أي كتلة عالمية واحدة.

تعكس السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة أيضًا نهجًا براغماتيًا متعدد الأقطاب. منذ عام ٢٠٢١م، تحولت أبوظبي من التدخلات الحازمة إلى المشاركة الدبلوماسية الأوسع نطاقًا، حيث قامت بتطبيع العلاقات مع اللاعبين الإقليميين مثل إيران وتركيا وقطر وسوريا، بينما قامت بإضفاء الطابع الرسمي على العلاقات مع إسرائيل من خلال اتفاقيات أبراهام. وفي الوقت نفسه، على الرغم من التحالفات الرسمية مع القوى الغربية، اتبعت الإمارات العربية المتحدة مسارًا مستقلًا بشأن القضايا العالمية المثيرة للجدل، ولا سيما الحفاظ على العلاقات مع روسيا

والصين. وقد سمح هذا النهج المرن للإمارات العربية المتحدة بالاستفادة من الاضطرابات العالمية مثل الصراع بين روسيا وأوكرانيا، وجذب رؤوس أموال روسية كبيرة ومغتربين إلى دبي وتعزيز مكانتها كمركز اقتصادي عالمي رئيسي.

Source: Middle East Council on Global Affairs.

لقاء وزراء دول مجلس التعاون الخليجي مع وزير الخارجية الروسي لافروف في الرياض، في سبتمبر ٢٠٢٤م

كما سعت دول الخليج الأصغر حجماً، بما في ذلك قطر والكويت وعمان، بنشاط إلى تحقيق استقلالية استراتيجية، حيث اعتمدت كل منها استراتيجيات دقيقة ومصممة خصيصاً لحماية سيادتها وتوسيع نفوذها في ظل النظام الإقليمي والعالمي المتغير. وحولت قطر تجربة أزمتها الدبلوماسية في الفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ إلى حافز لإعادة ضبط سياستها الخارجية، وجعلتها فرصة لتوسيع نطاق علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية خارج الخليج. وقد عمقت تحالفاتها مع تركيا وإيران، وعززت تعاونها الأمني مع الولايات المتحدة، ووسعت نطاق انتشارها العالمي من خلال استثمارات رفيعة المستوى عبر هيئة قطر للاستثمار. كما وسعت الدوحة من نفوذها في مجال القوة الناعمة من خلال استضافة أحداث رياضية مهمة، أبرزها كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢، ولعبت دورًا محوريًا في الوساطة الدبلوماسية، لا سيما في أفغانستان وغزة ولبنان.

على الرغم من التحديات السياسية الداخلية المستمرة، أكدت الكويت التزامها بسياسة خارجية محايدة ومتوازنة، وواصلت تقديم نفسها كلاعب إنساني ودبلوماسي في المنطقة. وقد ساهمت بنشاط في الدبلوماسية الإقليمية، ودعمت الوساطة في النزاعات الإقليمية وشاركت في حوارات أوسع نطاقاً حول أطر الأمن في الخليج، بما في ذلك مبادرات لتخفيف التوترات في منطقة الشرق الأوسط الأوسع. وفي الوقت نفسه، وسعت الكويت نطاق أنشطتها الإنسانية، وزادت تدفقات المساعدات إلى المناطق المتضررة من النزاعات مثل غزة والسودان ولبنان. ومن خلال الحفاظ على وجودها المستمر في الدوائر الإنسانية والدبلوماسية، عززت الكويت سمعتها الدولية كدولة خليجية بناءة ومحايدة، وحافظت على استقلاليتها الاستراتيجية في خضم المنافسة الإقليمية المتزايدة.

وبالمثل، أعادت عمان تأكيد التزامها بالدبلوماسية الهادئة والحياد الاستراتيجي، وحافظت على دورها كوسيط حصيف وموثوق به في مشهد إقليمي يتسم بتزايد الاستقطاب. وواصلت مسقط تسهيل الاتصالات السرية بين إيران والقوى الغربية والجهات الفاعلة الإقليمية، ولعبت دوراً بناءً في جهود تخفيف التوتر، لا سيما في ظل التوترات المتصاعدة في مضيق هرمز والخليج بشكل عام. كما واصلت عمان مشاركتها في الجهود الدولية للوساطة في اليمن، حيث وفرت أرضية محايدة للحوار بين الأطراف المتنازعة.

قامت دول مجلس التعاون الخليجي الست جميعها بتوسيع نطاق مشاركتها الدولية، حيث قامت بتنمية شبكات متنوعة من الشراكات الاستراتيجية. وتعكس هذه السياسة الخارجية إدراكاً مشتركًا بالتعددية القطبية باعتبارها فرصة لتعزيز نفوذها. والجدير بالذكر أن مجلس التعاون الخليجي عقد في أكتوبر ٢٠٢٤ أول قمة على مستوى القادة له مع الاتحاد الأوروبي في بروكسل، مما شكل علامة فارقة في تعزيز أهمية الخليج في السياسة الخارجية الأوروبية. كما أصبحت الحوارات رفيعة المستوى أكثر تواتراً مع عواصم رئيسية مثل واشنطن وبكين ونيودلهي وموسكو ولندن، مما يعكس جهداً منسقاً للتعامل مع تعقيدات عالم متعدد الأقطاب. ويدفع هذا التوسع في التواصل الدبلوماسي فهم استراتيجي داخل الخليج بأن التعددية القطبية توفر فرصًا معززة للقوى المتوسطة لتعمل كوسطاء بين الكتل المتنافسة. واستفادت دول مجلس التعاون الخليجي من موقعها الجيوستراتيجي عند تقاطع آسيا وأوروبا وأفريقيا، وسعت إلى إقامة تحالفات مرنة تعزز استقلاليتها الاستراتيجية وتسمح لها بلعب دور متزايد التأثير على الساحة العالمية.

Photo

قادة دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي يجتمعون في بروكسل لحضور ، أكتوبر ٢٠٢٤م

التحول الاقتصادي: الاستقلال عبر تنويع مصادر الدخل

أصبح تحقيق السيادة الاقتصادية جزءًا لا يتجزأ من طموحات الاستقلال الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي. تاريخيًا، أدى الاعتماد الكبير على صادرات الهيدروكربونات إلى جعل هذه الدول عرضة للصدمات الاقتصادية الخارجية والتبعية الاستراتيجية. وإدراكًا لذلك، فقد شرعت دول مجلس التعاون الخليجي في إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق تهدف إلى توسيع قواعد إيراداتها، وتحفيز الابتكار، وتعزيز أهميتها الاقتصادية العالمية.

تجسد رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ هذا التحول الاستراتيجي. وقد أدى هذا البرنامج، الذي دخل الآن عامه التاسع، إلى إحداث تغييرات هيكلية عميقة في الاقتصاد والمجتمع السعوديين. فقد عملت المملكة على تقليل اعتمادها على النفط بشكل مطرد، وتنويع مصادر دخلها، وتعزيز تقديم الخدمات العامة، وتشجيع التنمية المستدامة كوسيلة للتحوط ضد التقلبات العالمية. ومن العناصر الأساسية لهذه الرؤية مشاركة الرياض الفعالة في تدفقات الاستثمار العالمية وجهودها لوضع نفسها كجزء لا يتجزأ من الشبكات الاقتصادية الدولية. وتستوعب المشاريع الضخمة مثل نيوم والمبادرات السياحية الكبرى مثل العلا ومشروع البحر الأحمر استثمارات كبيرة من عائدات النفط، في حين أدى توسع قطاعات مثل البناء والسياحة والترفيه إلى ارتفاع حصة الأنشطة الاقتصادية غير النفطية إلى أكثر من ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبالتوازي مع ذلك، تطور صندوق الاستثمارات العامة السعودي ليصبح أداة رئيسية للتأثير

الاقتصادي الخارجي، حيث استحوذ على أصول استراتيجية على مستوى العالم وعزز مشاركة المملكة في الاقتصاد العالمي.

ولطالما اعتُبرت الإمارات العربية المتحدة وقطر رائدتين في مجال التنويع الاقتصادي، وذلك بفضل تبنيهما المبكر لسياسات استشرافية. وقد استفادت الإمارات العربية المتحدة، على وجه الخصوص، من ثروتها من الهيدروكربونات لوضع أسس اقتصاد قائم على المعرفة، مما أكسبها سمعة طيبة باعتبارها بيئة مواتية للأعمال التجارية وتحتل مرتبة عالية في التصنيفات الدولية للقدرة التنافسية الاقتصادية. استرشادًا بمبادئ تركز على رأس المال والتجارة والتعاون والاتصال والمناخ، أعادت الإمارات العربية المتحدة توجيه مسار نموها نحو التكنولوجيا والتمويل والاستدامة. تم استخدام صناديق الثروة السيادية مثل جهاز أبوظبي للاستثمار وشركة مبادلة للاستثمار لبناء حصص في الصناعات العالمية الرئيسية، بينما رسخت دبي مكانتها كمركز عالمي للسياحة والتجارة والابتكار، مما أدى إلى تخفيض اعتماد الدولة على النفط إلى ما دون ثلث الناتج المحلي الإجمالي.

استفادت دولة قطر من مواردها من الغاز الطبيعي للاستثمار على نطاق واسع في رأس المال البشري والبنية التحتية وأدوات القوة الناعمة العالمية مثل التعليم والإعلام والرياضة. واسترشاداً برؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠، ركزت الدولة على تعزيز اقتصاد متنوع وقائم على المعرفة، مع استثمارات ضخمة في البحث والدبلوماسية الثقافية والأصول التجارية العالمية.

صاغت جميع دول مجلس التعاون الخليجي رؤى طويلة الأمد (مثل مئوية الإمارات ٢٠٧١، رؤية عُمان ٢٠٤٠، كويت جديدة ٢٠٣٥، ورؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠) حول أولويات مشتركة: توسيع نشاط القطاع الخاص غير النفطي، وتمكين النساء والشباب، وتحسين البنية التحتية، ووضع دولهم في موقع محوري في شبكات التجارة والاستثمار العالمية. تشمل جهود التنويع في عمان الاستثمار الاستراتيجي في الموانئ واللوجستيات والطاقة المتجددة ومصايد الأسماك، وقد أشادت تقييمات صندوق النقد الدولي الأخيرة بالتقدم المطرد الذي أحرزته في القطاعات غير النفطية. وعلى الرغم من حجمها الاقتصادي الأصغر، عززت البحرين مكانتها في مجال التمويل الإقليمي والإنتاج الصناعي، بينما تستهدف الآن القطاعات الناشئة مثل التكنولوجيا المالية والابتكار الرقمي.

لم يؤد التنويع الاقتصادي إلى إعادة تشكيل الأولويات المحلية فحسب، بل أدى أيضًا إلى توسيع النطاق الدبلوماسي لدول الخليج. من خلال تقليل الاعتماد على عائدات الهيدروكربونات، اكتسبت هذه الدول مرونة أكبر في بسط نفوذها في الخارج، حيث جمعت بين القوة المالية والدبلوماسية الاستباقية لتشكيل النتائج الإقليمية والدولية. إن تعميق العلاقات الاقتصادية مع الأسواق الآسيوية والأفريقية يقلل من الأهمية التاريخية للشراكات الغربية. وقد

برزت الصين كشريك تجاري رئيسي، مع توسيع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة للتعاون الثنائي في مجالات مثل التكنولوجيا والطاقة، في حين يعكس الدور المتنامي للهند في شبكات التجارة الخليجية تحول المنطقة نحو استراتيجية اقتصادية متعددة الأقطاب. وتوضح مفاوضات التجارة الحرة والشراكات الجديدة، بما في ذلك انضمام الإمارات العربية المتحدة إلى مجموعة بريكس في عام ٢٠٢٤ والمحادثات التجارية الجارية بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين، استراتيجية مدروسة لدمج الخليج بشكل أعمق في التيارات المتغيرة للاقتصاد العالمي.

> **لم يؤد التنويع الاقتصادي إلى إعادة تشكيل الأولويات المحلية فحسب، بل أدى أيضًا إلى توسيع النطاق الدبلوماسي لدول الخليج**

تتعامل كل دولة من دول الخليج مع هذا التحول بطريقة تعكس هياكلها الاقتصادية الفريدة وتوجهاتها الجيوسياسية. فقد طورت قطر نموذجًا هجينًا للتنويع الاقتصادي والدبلوماسية المستقلة، مستفيدة من ثروتها السيادية وحضورها الإعلامي العالمي ودبلوماسيتها الرياضية لبناء مرونة استراتيجية وأهمية دبلوماسية. وتتبع عمان استراتيجية الحياد، حيث تستثمر في الطاقة الخضراء واللوجستيات مع الحفاظ على علاقات دبلوماسية متوازنة. وتستخدم الكويت، على الرغم من القيود السياسية الداخلية التي تواجهها، نفوذها من خلال الدبلوماسية الإنسانية والإدارة المالية الحكيمة. وفي الوقت نفسه، تواصل البحرين تعميق تخصصاتها في القطاعين المالي والرقمي مع تعزيز التكامل الإقليمي.

تعكس إعادة التوجيه الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي نحو اقتصادات متنوعة وحديثة التزامًا طويل الأمد بالحد من الاعتماد على النفط وتخفيف المخاطر الخارجية. من خلال الاستثمار في رأس المال البشري والصناعات المستقبلية والروابط الاقتصادية العالمية، تضع هذه الدول الأساس لزيادة الاعتماد على الذات وتعزيز الاستقلالية الاستراتيجية في نظام دولي متطور

الوساطة الدولية ودبلوماسية الصراعات

تكملةً لتحولها الاقتصادي، قامت دول الخليج في الوقت نفسه بتعزيز دورها الدبلوماسي على الساحة العالمية. ومع تنوع اقتصاداتها، تطورت أيضاً مقاربتها للسياسة الخارجية، مع التركيز بشكل واضح على الوساطة وتخفيف حدة التوتر والمشاركة البراغماتية. ويعكس هذا التغيير في الموقف الدبلوماسي حسابات استراتيجية وإدراكاً بأن التنمية المستدامة تعتمد على بيئة إقليمية مستقرة. وهذا التركيز المتزايد على الوساطة ليس عرضياً، بل يمثل مكوناً هيكلياً في السياسة الخارجية الخليجية، مدعوماً بأهداف التنمية الوطنية واستراتيجيات التموضع العالمي.

سلطت الأحداث الأخيرة التي وقعت في حرب الاثني عشر يوماً بين إيران وإسرائيل في يونيو

٢٠٢٥ الضوء على الموقف المتطور لدول الخليج. فقد شكل هذا الصراع، الذي شهد قصفاً صاروخياً إيرانياً استهدف أصولاً أمريكية، بما في ذلك قاعدة العُديد الجوية في قطر، تذكيراً صارخاً بتعرض دول الخليج لخلافات جيوسياسية أوسع نطاقاً. ومع ذلك، وبدلاً من الانجرار إلى التصعيد، اتخذت عواصم دول الخليج موقفاً جماعياً يركز على ضبط النفس. دعت وزارة الخارجية القطرية إلى تهدئة الوضع، بينما أكدت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على الحاجة الملحة إلى الاستقرار الإقليمي لحماية مشاريع التنمية الوطنية الجارية. لم تكن هذه الدعوات مجرد رسائل دبلوماسية؛ بل تجسدت في الدور القطري الفاعل خلف الكواليس لتخفيف حدة التوتر، حيث أشارت التقارير إلى قيام الدوحة بتسهيل قنوات اتصال غير مباشرة بين واشنطن وطهران، مما أسهم في تحقيق وقف هش لإطلاق النار. لم يكن هذا الدور عرضياً، بل كان متوافقاً مع النهج الدبلوماسي الراسخ لقطر، الذي تجلى من خلال الوساطة السابقة في أفغانستان وغزة وغيرها.

أصبح الموقف الدبلوماسي للمملكة العربية السعودية أكثر وضوحًا في السنوات الأخيرة، لا سيما من خلال جهودها الرامية إلى تحقيق التوازن بين الخصومات الطويلة الأمد والأولويات الإقليمية الناشئة. ولم يعكس تقاربها مع إيران في عام ٢٠٢٣، بوساطة الصين، إعادة تقييم شاملة بقدر ما عكس جهدًا براغماتيًا لإدارة التوترات، وتحقيق التوازن بين معارضة الرياض القوية لطموحات إيران النووية وتفضيلها لتهدئة التوترات الإقليمية. وقد تم اختبار هذا التوازن مرة أخرى في يونيو ٢٠٢٥، عندما تصاعدت التوترات بين إيران وإسرائيل إلى صراع مفتوح. على الرغم من تعرض إيران للهجوم، دعت المملكة العربية السعودية إلى ضبط النفس، مما يسلط الضوء على نهجها المزدوج: المعارضة الحازمة للسعي الإيراني للحصول على السلاح النووي، مع معارضة الضربات العسكرية الأحادية عبر الحدود، لا سيما من إسرائيل، التي لا تربطها بالرياض أي علاقات دبلوماسية رسمية وتبقي على حذر استراتيجي تجاهها. إلى جانب هذه الاستجابات المدروسة، وسعت السعودية نفوذها الدبلوماسي من خلال الوساطة في السودان وسوريا والتواصل الدبلوماسي مع تركيا، مما عزز مبدأ السياسة الخارجية الذي يعتبر الاستقرار الإقليمي ضروريًا لنجاح خططها الطموحة للتحول الاقتصادي.

وبالمثل، قامت الإمارات العربية المتحدة بتنويع أنشطتها الدبلوماسية، حيث تحولت إلى نهج أكثر توازناً. وقد كان هذا التطور واضحاً بشكل خاص خلال فترة عضوية أبوظبي في مجلس الأمن الدولي في الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣، حيث أعطت الأولوية لبناء التوافق والمشاركة البناءة. وقد عززت مشاركة الإمارات العربية المتحدة في تسهيل التبادلات الإنسانية بين روسيا وأوكرانيا، إلى جانب دعمها لعملية السلام بين إثيوبيا وإريتريا، سمعتها كجسر دبلوماسي بين الأطراف المتنازعة. واستكمالاً لإعادة ضبط سياستها الدبلوماسية، طورت الإمارات العربية المتحدة محفظة قوية من القوة الناعمة. وقد وضعت دبي وأبو ظبي نفسيهما كمراكز عالمية للأعمال والتكنولوجيا والسياحة، مستفيدتين من الأحداث البارزة مثل إكسبو ٢٠٢٠ وتوسع المؤسسات الثقافية مثل متحف اللوفر أبو ظبي. وفي الوقت نفسه، استثمرت صناديق الثروة السيادية مثل مبادلة بشكل استراتيجي في القطاعات الناشئة بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة والتكنولوجيا الحيوية، مما عزز طموح الإمارات العربية المتحدة

في أن تكون حلقة وصل محورية بين الاقتصادات الناشئة والاقتصادات الراسخة.

Photo Source: Daily News (2025)

كما قامت البحرين بتوسيع نطاق نفوذها الدبلوماسي، وبلغ ذلك ذروته بانتخابها عضواً في مجلس الأمن الدولي للفترة ٢٠٢٦-٢٠٢٧، مما يمثل علامة فارقة في مشاركتها الدولية.

هذا التأييد الجماعي للوساطة يُعد استراتيجية مدروسة لتعزيز الأولويات المحلية. يدرك قادة دول الخليج أن حل النزاعات أمر بالغ الأهمية لحماية طرق التجارة، وضمان ثقة المستثمرين، والحفاظ على الظروف اللازمة لنجاح برامج التحول الوطني. ويتميز نهجهم الدبلوماسي، الذي يتسم بالتحفظ والمرونة والواقعية الثقافية، عن الأساليب الغربية الأكثر تدخلاً. يفضل وسطاء الخليج الحوار على الإكراه، ويلتزمون بالحفاظ على السيادة، ويسعون إلى التوصل إلى نتائج تفاوضية تحافظ على كرامة جميع الأطراف. يعتمد نهجهم على العلاقات الشخصية والتواصل القائم على الثقة لبناء علاقات جيدة مع الأطراف المتنازعة.

هذا النمط من المشاركة متجذر بعمق في تقاليد المصالحة الخليجية، وقد جعل هذه الدول وسيطة دبلوماسية فعالة. إن موقعها الجيوسياسي الفريد، مقترناً باستقرار الأنظمة الملكية التي تعزز بناء العلاقات طويلة الأمد، قد عزز مصداقيتها كوسيط في النزاعات المعقدة. ورغم أن هذه الاستمرارية لا تضمن النجاح الدبلوماسي في كل سياق، فإنها تمنح دول الخليج ميزة نسبية في بناء الثقة والحفاظ على الحوار في المفاوضات الحساسة للغاية.

بدورها، عززت هذه الجهود الدبلوماسية القوة الناعمة للخليج بشكل كبير. من خلال المساهمة في حل النزاعات في مناطق تمتد عبر إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب آسيا، إمتلكت دول الخليج سمعة طيبة على الصعيد الدولي وسمعة طيبة كجهات فاعلة موثوقة في تحقيق الاستقرار. غالبًا ما يُنظر إلى دول مثل قطر والإمارات العربية المتحدة على أنها جهات دبلوماسية رئيسية، في حين وسعت المملكة العربية السعودية دورها كقوة إقليمية مؤثرة. وتشمل الجهود الأخيرة التي بذلتها الرياض استضافة محادثات السلام في السودان في عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، وما يتعلق بسوريا، ودعم الحوارات المتعلقة باليمن. إلى جانب مبادرات السعودية، عززت الوساطة النشطة لقطر في غزة وأفغانستان، وتيسير الإمارات العربية المتحدة للتبادلات الإنسانية في أوكرانيا والجهود الدبلوماسية في أفريقيا، الهوية الدبلوماسية الأوسع للخليج. تعكس هذه الجهود مجتمعة التزامًا متزايدًا من دول الخليج بتوسيع نفوذها وتعزيز الاستقرار الإقليمي من خلال المشاركة المتعددة الأطراف والدبلوماسية رفيعة المستوى.

> **وهذا التركيز المتزايد على الوساطة ليس عرضياً، بل يمثل مكوناً هيكلياً في السياسة الخارجية الخليجية، مدعوماً بأهداف التنمية الوطنية واستراتيجيات التموضع العالمي**

الجدول رقم (١): الأدوار الدبلوماسية الاستراتيجية والوساطة في النزاعات التي تضطلع بها دول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	أدوار الوساطة	الأهداف الاستراتيجية	الندوات/ القمم الهامة
المملكة العربية السعودية	محادثات السودان، الحوار اليمني، التقارب الإيراني، قمم غزة	الاستقرار الإقليمي لدعم رؤية ٢٠٣٠	جامعة الدول العربية، قمم منظمة التعاون الإسلامي الطارئة، مراقب في مجموعة البريكس
الإمارات العربية المتحدة	تبادل أسرى الحرب بين روسيا وأوكرانيا، السلام بين إثيوبيا وإريتريا، تطبيع العلاقات في سوري	رؤية عالمية، للوفاق بين الشرق والغرب	عضو في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة للفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣م، عضو في مجموعة البريكس
قطر	محادثات الولايات المتحدة وطالبان، وقف إطلاق النار في غزة، قنوات تواصل غير مباشرة بين إيران والولايات المتحدة	مصداقية محايدة واستراتيجية القوة الناعمة	دبلوماسية كأس العالم ٢٠٢٢م، أفغانستان، قوافل المساعدات الإنسانية في غزة
عُمان	محادثات سرية بين الولايات المتحدة وإيران، العمل التمهيدي لخطة العمل الشاملة المشتركة، اتصالات الحوثيين	الحفاظ على الحياد وكذلك استقرار التوازن التجاري والأمني	قنوات مسقط الخلفية، منتديات خفض التصعيد البحري
الكويت	وساطة مجلس التعاون الخليجي لحل النزاعات (٢٠١٧-٢٠٢١م)، والدبلوماسية الإنسانية	توافق داخلي، توازن إقليمي	اجتماعات دول مجلس التعاون الخليجي، الندوات الإنسانية العربية
البحرين	الدبلوماسية الناشئة للأمم المتحدة، الإصلاحات الداخلية	اعتراف عالمي، تنويع اقتصادي	مقعد في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة (٢٠٢٦-٢٠٢٧م)، والمبادرات الثنائية لتعزيز التعاون التجاري

المصدر: مركز الخليج للأبحاث ٢٠٢٥م

الخلاصة: الاستقلالية الاستراتيجية في نظام متعدد الأقطاب

يُسلّط هذا الحزم الدبلوماسي المتنامي الضوء على سعي دول الخليج إلى تحقيق استقلالية استراتيجية، مستفيدةً من أدوارها الاقتصادية والدبلوماسية المتنامية لضمان نفوذ أكبر في نظام عالمي متغير. وتمتد استراتيجيات التنويع التي تتبعها هذه الدول الآن إلى ما وراء الاقتصاد، حيث تشكل العلاقات الخارجية من خلال تقليل الاعتماد على أي قوة منفردة والسعي إلى إقامة شراكات عالمية متنوعة. وبينما تحافظ دول الخليج على نهجها المتميز في السياسة الخارجية، فإن تنافسها يتركز بشكل متزايد على أهداف ذات محصلة إيجابية، مثل جذب الاستثمار، وتوسيع السياحة، وتشجيع الابتكار، وتعزيز النفوذ الدبلوماسي، مما يعكس رؤية مشتركة للازدهار الإقليمي. وقد ساهمت هذه الديناميكية المتطورة في تعزيز ثقة دول الخليج بنفسها، مما عزز ديناميكية المنطقة، وقلل من تعرضها للصدمات الخارجية.

لا تزال هناك بعض التحديات، لا سيما في التعامل مع ديناميكيات القوى العظمى والاستجابة للانتقادات الدولية، التي غالبًا ما تتركز حول قضايا الحوكمة والحقوق في الخليج. ورغم اختلاف وجهات النظر حول هذه القضايا، فإن المسار العام لا يزال واضحًا. وقد عززت هذه التطورات مجتمعة دور دول الخليج كجهات فاعلة قادرة على التكيف والتطلع إلى المستقبل، لم تعد تكتفي بأدوار سلبية، بل تعمل بنشاط على تشكيل بيئتها الإقليمية والعالمية. من خلال مسارين متلازمين، هما التحديث الاقتصادي والدبلوماسية المرنة، تُرسّخ دول الخليج حضورها في نظام عالمي مُجزّأ. وقد عزز استخدامها الاستباقي للقوة الناعمة، من الدبلوماسية الثقافية البارزة إلى التواصل الإنساني، مكانتها كقوى متوسطة مؤثرة، مما سمح لها بممارسة نفوذها المعياري إلى جانب قوتها المادية. لم تعد دول مجلس التعاون الخليجي تُعرّف فقط بدورها كمورد للطاقة، بل كدول تعزز مكانتها كقوى متوسطة، وتدعو إلى الاستقرار ونظام دولي أكثر تعددية. ويمثل هذا الدمج بين الطموح الاقتصادي والفاعلية الدبلوماسية سمة مميزة للهوية العالمية المتطورة لدول الخليج.

المراجع

Shahbaz, A. A., & Hassaniyan, A. (٢٠٢٥). The Growing Autonomy for GCC States' Foreign Policy. Tandfonline. https://www.tandfonline.com/doi/full/١٠.١٠٨٠/٢٥٧٦٥٩٤٩.٢٠٢٥.٢٤٨٠٠٠٧

Mason, R. (٢٠٢٥). From Relative Autonomy to Relational Autonomy? A Reappraisal of GCC State–Building and Foreign Policy. Tandfonline. https://www.tandfonline.com/doi/full/١٠.١٠٨٠/٢١٥٣٤٧٦٤.٢٠٢٥.٢٤٨١٦٥٣

Vinjamuri, L. et al. (٢٠٢٥). Competing Visions of International Order. Chatham House. https://www.chathamhouse.org/sites/default/files/٢٠٢٥-٠٣/٢٠٢٥-٠٣-٢٧-competing-visions-international-order-vinjamuri-et-al.pdf

Lyall, N. et al. (٢٠٢٤). Perspectives of GCC States Towards BRICS Membership. Trends Research. https://trendsresearch.org/insight/perspectives-of-gcc-states-towards-brics-membership-an-analysis-at-macro-meso-and-micro-levels

Mladenov, N., & Janardhan, N. (٢٠٢٣). US–Gulf Reset in a Shifting Global Order. The Washington Institute. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/us-gulf-reset-shifting-global-order

Chaziza, M. (٢٠٢٥). Saudi Arabia's Niche Diplomacy: A Middle Power's Strategy. MDPI. https://www.mdpi.com/٢٠٧٣-٤٠٦٠/٦/٢/٦٥

ISPI. The GCC in a Multipolar World: Navigating Rivalries and Building Alliances. ISPI. https://www.ispionline.it/en/publication/the-gcc-in-a-multipolar-world-navigating-rivalries-and-building-alliances-١٨٧٣٨٠

ما بعد توطين الوظائف: نحو بناء كوادر ماهرة وشاملة ومستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي

برنامج أسواق العمل الخليجية والهجرة والسكان (GLMM)

كتب بواسطة: فرانسواز دي بيل إير، زميل أول، **جينارو إريتشيلو**، زميل غير مقيم، **فرويلان ماليت**، باحث أول مشارك، **جرجس نوفل**، زميل غير مقيم، **محمد سويتاس**، زميل غير مقيم، **شارق عمر**، متدرب غير مقيم

تشهد دول مجلس التعاون الخليجي حاليًا تحولًا اقتصاديًا جوهريًا، مدفوعًا بأجندات طموحة تهدف إلى تنويع مصادر الدخل بعيدًا عن الاعتماد على الطاقة الهيدروكربونية. يرمي هذا التوجه إلى تعزيز مكانة المنطقة التنافسية في الاقتصاد المعرفي العالمي. إن إرساء أسواق عمل مرنة، عالية المهارة، وشاملة يُعد حجر الزاوية لتحقيق نمو مستدام. يتطلب ذلك مواكبة سريعة للتغيرات التكنولوجية المتسارعة، التحولات الديموغرافية، وتصاعد المنافسة العالمية على الكفاءات. ولقد أسهمت سياسات التوطين (مثل السعودة، التوطين في الإمارات، والتعمين في عُمان) في دمج أعداد أكبر من المواطنين، لا سيما النساء والشباب، في أسواق العمل الخليجية. كما أدت الإصلاحات الأخيرة في سياسات العمل والهجرة إلى التخفيف من بعض الممارسات التي طالما واجهت انتقادات واسعة، مثل نظام الكفالة، مما حسّن من حركة العمالة. كما شهدت المنطقة أيضًا استحداث مسارات جديدة للإقامة طويلة الأجل والتجنيس، الأمر الذي أسهم في استقطاب المزيد من الكفاءات العالية من الخارج. ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة الأجانب ضمن إجمالي السكان في دول الخليج إلى نحو ٥٥٪ في عام ٢٠٢٢ (انظر الجدول ١).[1]

وعلى الرغم من هذه الإصلاحات، لا تزال هناك تحديات هيكلية قائمة، أبرزها اتساع فجوة المهارات وبطء جاهزية القوى العاملة لمواكبة التحول الرقمي. بالإضافة إلى ذلك، يشكل الاعتماد المفرط على العمالة الأجنبية في القطاع الخاص عائقًا أمام الاستدامة، لا سيما في ظل السياسات التي قد تعيق استقرار الكفاءات الأجنبية المتميزة على المدى الطويل.

الجدول ١: عدد السكان الإجمالي ونسب المواطنين والمقيمين الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي (الإحصاءات الوطنية (منتصف عام ٢٠٢٢)

الدولة	إجمالي عدد السكان	المواطنين	الأجانب	نسبة المواطنين	نسبة الأجانب
البحرين	1,524,693	714,011	810,682	46.8	53.2
الكويت	4,589,643	1,502,896	3,086,747	32.7	67.3
عُمان	4,730,648	2,835,864	1,894,784	59.9	40.1
قطر	2,878,202	348,839*	2,529,362*	12.1**	87.9**
السعودية	32,175,224	18,792,262	13,382,962	58.4	41.6
الإمارات	10,288,946	1,331,683*	8,957,263*	12.9**	87.1**
الإجمالي	56,187,356	25,525,555*	30.661,800*	45.4**	54.6**

المصدر: الأجهزة الإحصائية الوطنية، وتقديرات برنامج أسواق العمل الخليجية والهجرة

والسكان بالاستناد إلى البيانات الرسمية المنشورة.

*تقديرات برنامج أسواق العمل الخليجية والهجرة والسكان بالاعتماد على بيانات صادرة عن الأجهزة الإحصائية الوطنية.

** يتم حساب النسبة بناءً على تقديرات السكان.

للتعرف على المنهجية المُتبعة، يُرجى الاطلاع إلى الرابط التالي:

١. الاتجاهات الناشئة ومستقبل القوى العاملة

شكلت جائحة كوفيد-١٩ نقطة تحول مكنت دول مجلس التعاون الخليجي من تعزيز برامج توطين العمالة، في سياق رؤى استراتيجية طموحة، وعلى رأسها «رؤية السعودية ٢٠٣٠». وقد بادرت دولة قطر إلى إصدار «قانون التقطير» رقم ١٢ لسنة ٢٠٢٤، والذي سيُطبق بدءًا من أبريل ٢٠٢٥، حيث يُلزم شركات القطاع الخاص بإعطاء الأولوية في التوظيف للمواطنين القطريين وأبناء المواطنات القطريات لشغل وظائف بعينها، ولا يجوز اللجوء إلى تعيين الوافدين إلا في حال عدم توفر كوادر وطنية مؤهلة. ويُستثنى من القانون الشركات التابعة لقطر للطاقة والبترول، بينما تتولى وزارة العمل تصنيف المؤسسات، وتحديد نسب التقطير، وتنسيق برامج التوظيف والتدريب. وتُمنح الشركات المتوافقة مع النسب المحددة حوافز مالية حكومية.

وقد شهدت معدلات مشاركة المواطنين في سوق العمل نموًا مستمرًا في مختلف دول الخليج، رغم تفاوت وتيرة التقدم. ومن اللافت الارتفاع الكبير في مشاركة المرأة السعودية، حيث ارتفعت من ٢٠٪ في عام ٢٠١٨ إلى نحو ٣٦٪ في عام ٢٠٢٤، في ظل دخول أعداد متزايدة من الشباب ذوي التعليم العالي إلى سوق العمل. وقد ظهرت اتجاهات مشابهة في دول خليجية أخرى مثل الكويت وقطر، حيث تجاوزت معدلات مشاركة النساء المواطنات في القوى العاملة ٤٠٪ خلال عام ٢٠٢٤.

وفي ضوء التحولات الاقتصادية، بدأت أنظمة الهجرة في الخليج تتطور نحو استراتيجيات طويلة الأمد تستهدف جذب الكفاءات العالمية. فقد ارتفعت نسبة الكفاءات العالية بين الوافدين الجدد إلى سوق العمل. ففي السعودية، على سبيل المثال، زادت نسبة المهنيين ذوي المهارات العالية بين العمالة المستقدمة من الخارج من ٦٪ في الربع الرابع من عام ٢٠٢١ إلى ٢٠٪ في الربع الرابع من عام ٢٠٢٣. ويبرز هذا الاتجاه مدى جاذبية دول الخليج، خاصة السعودية والإمارات، للمهنيين الأجانب، كما يعكس توجه المنطقة نحو اقتصاد قائم على المعرفة.

وفي هذا الصدد، أطلقت دول الخليج إصلاحات ومبادرات اجتماعية وقانونية ، أبرزها التأشيرات الذهبية والخضراء. لاستقطاب الكفاءات الأجنبية الماهرة والاحتفاظ بها، نظرًا لدورها المحوري في تحقيق أهداف التنمية، لا سيما في القطاعات الاستراتيجية مثل تقنيات الذكاء الاصطناعي والصحة والهندسة. ومع ذلك، تعكس تجارب أبناء الجيل الثاني من المهاجرين واقعًا من التهميش وعدم الاستقرار، حيث يواجهون تحديات الإقامة المؤقتة وغياب فرص الحصول على الجنسية، في وقت يشهد فيه سوق العمل الخليجي تحولًا سريعًا نحو طلب كفاءات متقدمة. وتُبرز هذه المعطيات الحاجة إلى تبنّي سياسات هجرة أكثر عدالة وشمولًا تتماشى مع التحولات الاجتماعية والاقتصادية الراهنة.

٢. الاقتصاد الرقمي وتحوّل المهارات

أدت الطفرات التكنولوجية، وخصوصًا في مجالي الأتمتة والذكاء الاصطناعي، إلى إعادة تشكيل هيكل سوء العمل في دول مجلس التعاون. وفي المملكة العربية السعودية، يتجلى هذا التحول من خلال الانتقال المتسارع من الوظائف ذات المهارات المحدودة إلى المهن التخصصية والمناصب الإدارية والتقنية التي يشغلها المواطنون، بما يعكس نمط الاستقطاب العالمي في أسواق العمل. وتؤكد بيانات المرصد الوطني للعمل ، جنبًا إلى جنب مع تحليلات منصة «لينكدإن»، تنامي الطلب على وظائف مستقبلية متقدمة مثل تطوير البرمجيات الخلفية وتحليل البيانات والإدارة البيئية. وتُظهر مسوح القوى العاملة التي تجريها الهيئة العامة للإحصاء زيادة ملحوظة في أعداد ونسب أصحاب المهارات العالية من العاملين السعوديين وغير السعوديين، كما يتضح في الشكلين (١) و(٢).

الشكل ١: التوزيع النسبي للعاملين السعوديين وغير السعوديين المسجلين لدى التأمينات الاجتماعية حسب فئة المهارة، خلال الربع الأول من عام ٢٠٢١ والربع الأول من عام ٢٠٢٥.

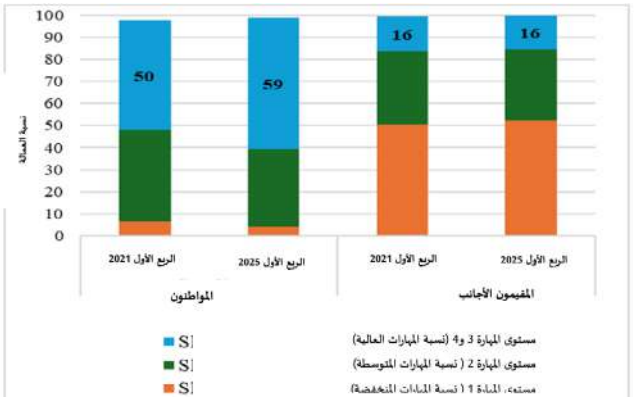

المصدر: بيانات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (GOSI)، ضمن إحصاءات سوق العمل المستندة إلى السجلات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، وفقًا للفترات الزمنية المحددة.

الشكل ٢: المملكة العربية السعودية: تطور أعداد العمالة غير السعودية من ذوي المهارات العالية، ونسبة تمثيلهم ضمن المسجلين الجدد في التأمينات الاجتماعية خلال الفترة من الربع الأول ٢٠٢١ حتى الربع الأول ٢٠٢٥.

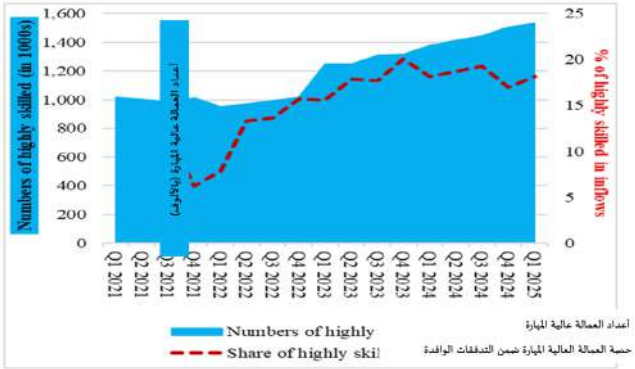

> **مع الزيارة الأخيرة للرئيس الأمريكي ترامب للإمارات، من المتوقع أن يعيد الإطار الاستثماري الممتد لعشر سنوات بقيمة ١,٤ تريليون دولار تموضع الدولة كمركز عالمي للابتكار التكنولوجي**

المصدر: بيانات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (GOSI) ضمن إحصاءات سوق العمل المعتمدة على السجلات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء (GAStat)، وفقًا للتواريخ المحددة.

في إطار سعيها للريادة العالمية في مجال التكنولوجيا، أطلقت الإمارات سلسلة من الإصلاحات، من بينها تيسير متطلبات الحصول على التأشيرات الذهبية، ما أتاح للممرضين الأجانب الذين تجاوزت خدمتهم ١٥ عامًا في القطاع الصحي فرصة التقدم للحصول على التأشيرة الذهبية.[٢] وقد منحت حكومة دبي نحو ١,٤٠٠ تأشيرة من هذا النوع لكوادر التمريض طويلة الأمد في هيئة الصحة بدبي وعدد من المستشفيات العامة والخاصة.[٣]

ومع الزيارة الأخيرة للرئيس الأمريكي ترامب للإمارات، من المتوقع أن يعيد الإطار الاستثماري الممتد لعشر سنوات بقيمة ١,٤ تريليون دولار تموضع الدولة كمركز عالمي للابتكار التكنولوجي، إضافة إلى كونه رافدًا رئيسيًا لاستقطاب الكفاءات المتخصصة في تقنيات الذكاء الاصطناعي، وهو ما يشكّل عنصرًا محوريًا في خطط النمو والتطور الاقتصادي على المدى الطويل.[٤] وفي ظل توسع فرص العمل في صناعة الذكاء الاصطناعي بالإمارات، يُتوقع أن يُسهم هذا الاستثمار الجيوسياسي في جذب واستبقاء المواهب التكنولوجية، ويعزز من موقع الدولة والمنطقة الخليجية عمومًا كمركز تقني ناشئ في الجنوب العالمي.[٥]

٣. مواءمة سياسات العمل مع مستهدفات تنويع الاقتصاد

على الرغم من أن سياسات التوطين مثل السعودة والتوطين في الإمارات وقطر ساهمت في رفع معدلات التوظيف بين المواطنين في عدد من القطاعات، إلا أن العديد منهم لا يزالون يتركزون في وظائف المبتدئين أو في القطاع العام. ولا تزال بطالة الشباب بين المواطنين تتراوح بين ١٠٪ و١٥٪، رغم النمو الاقتصادي القوي والمطرد. فيما يشير تقرير البنك الدولي «المستجدات الاقتصادية لمنطقة الخليج – ربيع ٢٠٢٤» إلى أن تعافي النمو الاقتصادي في المنطقة بعد تقلبات سوق النفط يتطلب إصلاحات هيكلية عميقة لضمان تحويل المكاسب الاقتصادية الكلية إلى تحسينات ملموسة على مستوى الأفراد وسوق العمل.[٦] في هذا السياق، تتزايد الحاجة إلى قوى عاملة ماهرة وقادرة على مواكبة التحولات، لاسيما في القطاعات عالية الطلب مثل الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وتحليل البيانات والطاقة المتجددة، تمتلك مهارات تقنية متقدمة إلى جانب التفكير النقدي، وحل المشكلات، والقدرة على التكيف.[٧]

لزيادة الإنتاجية وتنويع فرص التوظيف، تحتاج دول الخليج إلى مواءمة سياسات تطوير القوى العاملة مع متطلبات اقتصاد متنوع. تتمثل

الخطوة الأساسية في إجراء تحليلات قطاعية دقيقة لاحتياجات المهارات، ووضع أطر تنظيمية أكثر مرونة واستجابة. وفي السعودية، ساهمت الدراسات الاستشرافية في رسم خريطة دقيقة لاحتياجات المهارات على مستوى كل قطاع، ما مهد الطريق لتطوير برامج تعليمية وتدريبية تتسم بالملاءمة والدقة[٨]. وقد أطلقت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية مبادرة «مجالس المهارات القطاعية» كأحد المحاور الرئيسية لرؤية ٢٠٣٠، لمعالجة فجوات المهارات في قطاعات استراتيجية تشمل الطاقة والتصنيع والخدمات الرقمية والسياحة والخدمات اللوجستية والرعاية الصحية.[٩]

وفي قطر، اتبعت استراتيجية القوى العاملة الوطنية في قطر للفترة ٢٠٢٤–٢٠٣٠ نهجًا يقوم على التوظيف وفق المهارات، مع دعم العمل عن بُعد وتقديم حوافز لأرباب العمل لتشجيع توظيف المواطنين وأبناء المواطنات القطريات. وتضع الاستراتيجية خطة طويلة المدى تستهدف رفع نسبة مشاركة القوى الوطنية إلى ٥٨٪، بالتوازي مع تعزيز الإنتاجية وتحسين كفاءة سوق العمل. وتركز الاستراتيجية على ترسيخ نظام توظيف مرن وقائم على المهارات، إلى جانب تبسيط إجراءات التوظيف وتوسيع نماذج العمل المرن، مثل العمل عن بُعد. وتشمل الخطة استحداث أنواع جديدة من التأشيرات تشمل رواد الأعمال ومن يعملون لحسابهم الخاص والطلاب، ضمن سياسة تهدف إلى تنويع مسارات العمل.[١٠]

ومن شأن تعميم هذه النماذج على مستوى دول الخليج، مع الاستفادة من أنظمة معلومات سوق العمل المتقدمة، أن يساهم في معالجة الفجوات المهارية المستمرة.

٤. تطوير مؤسسات سوق العمل وتعزيز التعاون الخليجي المشترك

إن تأسيس منظومة حوكمة فعالة لسوق العمل خطوة أساسية نحو تنمية قوى عاملة مستدامة. يتطلب ذلك توافر بيانات محدثة، وتكامل الجهود بين القطاعات المختلفة، ومنصات ذكية لمواءمة المهارات مع احتياجات السوق المتغيرة. ومن هذا المنطلق، يُستحسن أن تولي دول مجلس التعاون الخليجي اهتماماً خاصاً بتطوير مراصد سوق العمل ومجالس المهارات القطاعية وتوسيع نطاق الشراكات بين القطاعين العام والخاص، بما يضمن توجيه السياسات وفقاً لمعلومات دقيقة ومفصلة. وعلى المستوى الإقليمي، لا يزال التعاون المشترك يمثل موردًا غير مستغل بشكل كامل. إن تبني آليات مثل الاعتراف المتبادل بالمؤهلات وتوحيد المعايير المهنية، إلى جانب بناء منصات إقليمية للتنبؤ باحتياجات المهارات، من شأنه أن يعزز حركة الكفاءات والخبرات داخل دول المجلس ويحد من ازدواجية الجهود.

يمثل اعتماد "جواز المهارات الخليجي الموحّد" خطوة نوعية للتركيز على المهارات الفعلية للأفراد بدلاً من خلفياتهم المهنية أو شبكاتهم الوظيفية. وقد دعا المنتدى الاقتصادي العالمي إلى تطوير منظومة اعتماد فعالة تتسم بالاتساق بين الدول والقطاعات وأنظمة التعليم، بحيث ترتكز على عناصر واضحة تشمل التصنيف، وقابلية النقل، والمصداقية، وهي مقومات رئيسية لتأسيس «جواز مهارات عالمي» يمنح الأفراد حرية التنقّل والتمكين الذاتي في أسواق العمل.[١١] رغم أن غالبية دول مجلس التعاون قد أنشأت مراصد وطنية لسوق العمل، فإنها لا تزال تتباين في منهجياتها وأولوياتها ومدى قدرتها

على الوصول إلى الجمهور.[١٢] ولذلك، فإن تأسيس مرصد خليجي موحد لسوق العمل يُعد ضرورة لتعزيز الشفافية وتوفير بيانات قابلة للمقارنة ولدعم التنقل الإقليمي العادل، لا سيما في ظل التحولات الجذرية في أنماط العمل بفعل الأتمتة. وبالنظر لشح البيانات المتعلقة بجنسية العمال وفترات إقامتهم وحركتهم داخل المنطقة، فإن إنشاء مرصد إقليمي سيوفر رؤى أعمق بشأن حركة القوى العاملة داخل الخليج. ويعزز من وضوح الرؤية حول معالجة قضايا جوهرية تمس التنمية الوطنية والإقليمية، كمدى جاذبية دول الخليج للمواطنين والمقيمين، وما يترتب على هذه الحركة من مكاسب أو خسائر في المهارات

5. بناء منظومات تعليمية مستدامة وتحقيق نمو اقتصادي احتوائي

لم يعد التعليم الأولي كافيًا لتلبية متطلبات سوق العمل المستقبلي، بل بات من الضروري نشر ثقافة التعلم مدى الحياة، وإتاحة مسارات مرنة لتطوير المهارات، بما يواكب تحولات المهن عبر مختلف مراحل المسار الوظيفي. وتمثل برامج مثل «دروب» و«تمهير» في المملكة العربية السعودية نماذج واعدة في هذا السياق، ومع ذلك، لا بد من توسيع نطاق هذه البرامج[١٣]، ودمجها مع المنصات الرقمية، وضمان وصولها إلى الفئات المهمشة، خاصة النساء والشباب. كما ينبغي منح الأولوية لجهود تحديث المناهج الدراسية لدمج مهارات الثقافة الرقمية، وريادة الأعمال، والتنمية المستدامة في دول الخليج كافة.[١٤]

في قطر، أُطلقت آليات جديدة تتيح لأفراد أسر المقيمين، مثل الأزواج والأبناء البالغين، الانضمام رسميًا إلى سوق العمل، مما يتيح الاستفادة من مورد بشري مقيم طالما كان خارج المعادلة الإنتاجية. يُنفذ ذلك من خلال مسارين تشرف عليهما وزارة العمل، حيث يمكن للمتقدمين تقديم طلباتهم عبر خدمة «الانضمام إلى سوق العمل» إلكترونيًا، أو من خلال طلبات تصاريح العمل التي يقدمها أصحاب العمل مباشرةً، بشرط استيفاء متطلبات أساسية مثل الإقامة السارية وتسجيل العنوان الوطني ورقم هاتف مسجل. ويُشترط كذلك التزام الجهات الموظفة بكامل اشتراطات قانون العمل القطري، والتقديم من خلال نظام المصادقة الوطني. وبمجرد الموافقة، تتحول إقامة الفرد من كفالة أسرية إلى كفالة عمل.[١٥]

أما منصة «عقول»، التي أُطلقت رسميًا في أغسطس ٢٠٢٤، فهي أداة رقمية متقدمة تربط الخريجين الوافدين بالفرص الوظيفية المتاحة في القطاع الخاص، مما يُسهم في مواءمة العرض مع احتياجات سوق العمل. وتُسهم المنصة في تعظيم الاستفادة من رأس المال البشري المقيم، وتُعد خطوة متقدمة نحو موازنة سياسات التوطين مع احتياجات السوق، ضمن إطار أكثر مرونة وواقعية عبر توظيف الكفاءات المحلية غير المستغلة.

٦. تصميم نموذج مستقبلي يرتكز على المهارات والاستدامة

تتطلب المرحلة المقبلة في دول مجلس التعاون الخليجي انتقالًا واعيًا من السياسات العددية إلى نموذج قائم على الكفاءة، يُركّز على تطوير المهارات الرقمية والتحليلية ومهارات الاقتصاد الأخضر، مع تحقيق أهداف مزدوجة تتمثل في توفير وظائف نوعية وتعزيز الإنتاجية والريادة القطاعية. وقد شدّد تقرير «مستقبل الوظائف

لعام ٢٠٢٥» الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي على الحاجة الملحة لسد الفجوة في المهارات الرقمية،[١٦] لا سيّما مع التوسع المرتقب في وظائف علوم البيانات والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني. يستدعي هذا التحول ضرورة تكثيف التعاون بين القطاعين العام والخاص لتعزيز مسارات التدريب ورفع الكفاءة، إلى جانب تطوير أدوات تعلم مدى الحياة، وتوفير أنماط عمل مرنة. كما أنّ تعزيز توازن الحياة المهنية وتوفير الدعم الأسري والتوجيه الوظيفي للفئات غير الممثلة تمثيلًا كافيًا، يُعد ركيزة أساسية لإطلاق الطاقات البشرية الكامنة في دول المنطقة.

علاوة على ذلك، ينبغي أن تتضمن استراتيجيات تطوير القوى العاملة سياسات هجرة مرنة تسهل نقل المعرفة وتوطين المهارات محليًا. وفي هذا الإطار، تبرز الحاجة إلى إيجاد حلول ناجعة لمشكلة استبقاء الكفاءات الأجنبية، سواء كانت من المهاجرين الجدد أو من أبناء وأحفاد الوافدين المولودين في دول الخليج. وتشير دراسات متعددة إلى أن هذه الفئة من المهنيين كثيرًا ما تنظر إلى الإقامة في دول الخليج باعتبارها «مرحلة انتقالية» تسبق الانتقال إلى بلدان أخرى، غالبًا في الغرب بحثًا عن فرص مهنية أفضل أو مزايا إقامة أكثر استقرارًا أو السعي للحصول على جنسية أكثر فاعلية تتيح فرص استقرار أوسع أو خيارات إقامة طويلة الأجل داخل الخليج أو تنقل دولي أكثر سهولة. يؤكد هذا الواقع الحاجة إلى إعادة تصميم بيئة العمل الخليجية لتكون أكثر شمولًا، تُقدّم فرصًا عادلة لجميع أصحاب الكفاءات، دون تمييز بناءً على الجنسية، بما يسهم في استبقاء المواهب وتعزيز تنافسية أسواق العمل الخليجية على المدى الطويل.[١٧]

٧. التوصيات

في إطار التوجه نحو نموذج مستقبلي أكثر استدامة، يستدعي المشهد الاقتصادي الخليجي المعاصر التخلي عن الحصر الضيق في سياسات التوطين، والانطلاق نحو استراتيجية أوسع ترتكز على الكفاءات وتتسم بالشمول المؤسسي وتركز على الابتكار والإنتاجية. وتشجيع جهود التنمية المستدامة. فإن مواءمة احتياجات سوق العمل مع سياسات هجرة مدروسة وآليات فاعلة لاستبقاء الكفاءات الماهرة تمثل دعائم جوهرية لبناء سوق عمل يواكب التغييرات ومستدام في دول الخليج. وفي هذا السياق، نقدم جملة من التوصيات على النحو التالي:

١. **بلورة أُطر وطنية وإقليمية لاستشراف المهارات المستقبلية:** الربط المنهجي بين تطوير المناهج وتفعيل برامج التدريب المهني وتحفيز أرباب العمل للمشاركة في إعادة تأهيل المهارات تماشيًا مع تحولات سوق العمل.

٢. **تعزيز الشراكات المؤسسية بين القطاعين العام والخاص:** اعتماد نماذج تشاركية مثل برامج التدريب المهني المزدوج المصممة حسب احتياجات السوق، للحد من الفجوات بين مخرجات التعليم ومتطلبات التشغيل الفعلية.

٣. **تحفيز مشاركة الفئات الأقل تمثيلًا عبر حزم دعم موجهة:** تعزيز فرص المشاركة في سوق العمل الوطني من خلال توفير خدمات رعاية أطفال بأسعار ميسرة، واعتماد ترتيبات عمل مرنة (مثل العمل عن بعد) وتقديم خدمات الإرشاد المهني، لا سيما للنساء والشباب.

٤. **صياغة سياسات هجرة ذكية تركز على الجدارات وتضمن الإنصاف والتنوع:** اعتماد مسارات انتقائية للهجرة تستهدف القطاعات ذات الطلب المرتفع، مع ضمان نقل المعرفة ودعم جهود تأهيل القوى العاملة المحلية. نوصي كذلك بإلغاء الفروقات في الأجور القائمة على الجنسية وتنويع خيارات الإقامة طويلة الأجل، بما يضمن تحقيق أسواق عمل شاملة للجميع.

٥. **تعزيز التعاون الإقليمي بشأن معايير العمل وتنقل القوى العاملة: إطلاق** مبادرات مثل «جواز المهارات الخليجي» وتوحيد التصنيفات المهنية والاعتراف المتبادل بالمؤهلات المهنية؛ بهدف تعزيز مرونة سوق العمل الإقليمي ورفع كفاءة التخطيط الاستراتيجي للقوى العاملة.

٦. **اعتماد التعلم مدى الحياة كمرتكز تنموي وطني:** الاستثمار في المنصات الرقمية وحسابات المهارات الفردية، وبرامج التدريب الدائمة لضمان مواكبة المهارات لمتطلبات السوق المتغيرة.

٧. **إطلاق مرصد خليجي موحد لسوق العمل:** إنشاء منصة معلوماتية إقليمية تسهم في رفع مستوى الشفافية وتوفير بيانات دقيقة للتخطيط المستقبلي، وتوجيه السياسات بشكل أكثر استباقية وكفاءة.

المراجع

[1] Last data available or calculable for the six countries, as of mid-2025.

[2] Ben Mimoune, N., & Kabbani, N. (2025). Assessing skills gaps in a post-pandemic landscape: Insights from Oman and Kuwait. *Asian and Pacific Migration Journal*, *34*(1), 60-82. https://doi.org/10.1177/01171968251329973 (Original work published 2025); Leber, A. M. (2025). Saudization in a "Saudi First" kingdom. *Asian and Pacific Migration Journal*, *34*(1), 83-108. https://doi.org/10.1177/01171968251332655 (Original work published 2025).

https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/01171968251329973.

[3] https://gulfmigration.grc.net/saudi-arabia-labour-force-participation-rates-by-nationality-saudi-non-saudi-and-sex-q1-2021-q4-2024/.

[4]https://gulfmigration.grc.net/gcc-labour-force-participation-rates-by-nationality-national-non-national-and-sex-in-gcc-countries-2013-2024/.

[5] GAStat, Labour Market Statistics, given quarters/years. De Bel-Air, F. Towards a knowledge-based labour market in Saudi Arabia? *GLMM Factsheet* No. 12, October 2024, https://gulfmigration.grc.net/wp-content/uploads/2024/10/Francoise-De-Bel-Air-Factsheet-No.-12-Towards-a-Knowledge-Based-Labour-Market-in-Saudi-Arabia-Final.pdf.

[6]https://journals.sagepub.com/eprint/EQDKBTW9EDY6DFSHQNPA/full

[7] UAE Golden Visa Overview.

[8] See *GRC Annual Strategic Review 2023-2024*.

[9] Al Qassemi, S., "Second-Generation Migrants in the UAE," *Gulf Migration Review*, 2024.

[10] https://nlo.gov.sa/home?lang=en.

[11] *LinkedIn Workforce Insights* (2023). https://economicgraph.linkedin.com/.

[12] https://www.protocol.dubai.ae/en/media-listing/news-events/hamdan-bin-mohammed-grants-golden-visas-to-nursing-staff-at-dubai-health/

[13] https://www.khaleejtimes.com/life-and-living/visa-and-immigration-in-uae/dubai-nurses-thank-sheikh-hamdan-for-golden-visa.

[14]https://www.thenationalnews.com/future/technology/2025/03/23/uae-trump-ai-investment-14-trillion-tahnoon/.

[15] https://restofworld.org/2025/golden-visa-ai-jobs-uae/.

[16] https://www.worldbank.org/en/country/gcc/publication/gulf-economic-monitor.

[17] AlMahmoud, M. *High-Skilled Employment and Vision 2030: How Education and Training for Saudi Youth Align with Saudi Labour Market Demands* https://gulfmigration.grc.net/wp-content/uploads/2025/03/GRC-GLMM-RPG-KAS-Saudi-Vision-2023-Moneerah-Al-Mahmoud-PB-No-20-2025-2025-03-13.pdf.

[18] NLO Labour Foresight Unit. www.nlo.gov.sa.

[19] Ministry of Human Resources and Social Development (HRSD). *National Skills Strategy.* Riyadh: HRSD Publications, 2023. See: Soytas, M. *Future Skills Needed and Profiles of Workers: Ways to Maximise Productivity of Labour* https://gulfmigration.grc.net/wp-content/uploads/2025/03/GRC-GLMM-RPG-KAS-Saudi-Vision-2023-Mehmet-Soytas-PB-No-18-2025-2025-03-13.pdf.

[20] https://www.gco.gov.qa/en/media-centre/in-focus/labour-reform/

[21] https://www.weforum.org/stories/2022/05/global-skills-passport-trust-workforce/.

[22] https://observatory.mohre.gov.ae/en; Labour Market Regulatory Authority Home Page; CBS KLMIS labour market data; www.nlo.gov.sa. The GCC Stats Center based in Muscat republishes official statistics supplied by GCC member states including some on employment. However, existing publications remain limited in scope and only incorporate basic employment-related indicators.

[23] https://www.hrdf.org.sa/en/.

[24] Soytas, M. *Future Skills Needed and Profiles of Workers: Ways to Maximise Productivity of Labour* https://gulfmigration.grc.net/wp-content/uploads/2025/03/GRC-GLMM-RPG-KAS-Saudi-Vision-2023-Mehmet-Soytas-PB-No-18-2025-2025-03-13.pdf.

[25] https://thepeninsulaqatar.com/article/20/06/2025/mol-initiatives-ease-family-residency-holders-to-join-workforce.

[26] https://www.weforum.org/publications/the-future-of-jobs-report-2025/.

[27] https://restofworld.org/2025/golden-visa-ai-jobs-uae/.

الدبلوماسية الثقافية ركيزة القوة الناعمة لدول الخليج العربي

د. زيد بن علي الفضيل، مدير البرنامج الثقافي والإعلامي

(١) توطئة:

تذكر إحدى الروايات التراثية بأن إنسانًا كان يمشي في الصحراء، فرأى شاخصًا من بعيد، ظنه للوهلة الأولى وحشًا، فلما اقترب منه تبيّن فيه ملامح إنسان، ولما اقترب أكثر وأكثر تبين أنه أخيه. هكذا تختصر الرواية كثيرًا من الكلمات، لتؤكد على دور الثقافة والمعرفة الحقيقية في تعزيز العلاقات بين الناس، ومدى تأثيرها الإيجابي على مختلف المجتمعات، ودورها في إلغاء كل الحُجُب التي تعيق فرص الحوار البناء بين مختلف الدول والمجتمعات.

إنها الثقافة بكل تفاصيلها التي توثق العلاقة وتختزل المسافات بين الأضداد؛ وهو ما اهتمت الدبلوماسية التقليدية لتحقيقه عبر عمل السفراء والقناصل وطواقم الدبلوماسيين والمبعوثين الخاصين، غير أن جهدها ــ ومهما كان جيدًا ــ يظل حبيس دائرة الشك الدبلوماسي، مما أضعف من دورها وحدَّ من تأثيرها؛ لذلك جاءت الدبلوماسية الثقافية لتقوم بهذا الدور على أكمل وجه، ودون أي تأثير سياسي رسمي، إذ تعتمد في عملها الناعم على إبراز جانب المهارات الفنية والقيم الإبداعية المعرفية، والتي تُمثل قوة ناعمة في إطارها التكويني، وتُسهم على المدى المتوسط والبعيد في تعزيز الثقة بين مختلف الدول والمجتمعات بشكل أكثر إيجابية، مما يزيد في تأكيد حالة الثقة لدى الآخر أيًا كانت هويته العرقية والدينية والجغرافية.

إذن هي القوة الناعمة التي طور مفهومها جوزيف ناي في أواخر القرن العشرين، والتي تشير إلى القدرة على التأثير في الآخرين، وتعزيز التواصل بينهم بشكل إيجابي، من خلال «الجاذبية والإقناع بدلًا من الإكراه»، وتتمثل في حقل ونشاط ما يعرف باسم الدبلوماسية الثقافية، الهادف إلى تبادل الأفكار والفنون والمعارف بغرض خلق تفاهم بين الأمم والشعوب، والإسهام في بناء الثقة بين الدول، بما يسمح للمجتمع العالمي بالعمل معًا في مواجهة مختلف التحديات كالتطرف، ناهيك عن تعزيز مختلف القيم الإيجابية كالمساواة في الحقوق والواجبات، وزيادة رقعة المعرفة الإنسانية، علاوة على تعزيز أطر ومهارات الحوار المرتكز على تمكين مختلف الحريات المذهبية والدينية وفق الضوابط والسلوك المجتمعي المتفق عليه لكل دولة، وهو ما ينعكس إيجابًا على الآخر أيًا كان مذهبه ودينه.

(٢) أشكال وأدوات الدبلوماسية الثقافية

في هذا السياق قد تنوعت أطر ونظريات مسار عمل الدبلوماسية الثقافية ليشمل إطار ونظرية البناء الاجتماعي، وإطار ونظرية الاندماج الثقافي، وإطار ونظرية الهوية الثقافية الدولية، وإطار ونظرية التبادل الثقافي، وجميعها تحقق الهدف وفق منظور سياسي مغاير عن الآخر، إذ تعكس فكرة الاندماج الثقافي أو الهوية الثقافية الدولية (العولمة) صورة غير إيجابية لما تمثله من حالة

استلاب للبعد الثقافي المحلي بوجه عام، وهو ما لا يعكسه إطار التبادل الثقافي من حيث تكوينه البنائي وديمومته بشكل إيجابي بين مختلف المجتمعات الإنسانية، إذ يُمثل مفهوم التبادل الثقافي السبيل المناسب والسلس لفكرة تعزيز حوار الحضارات، والتي ترتكز على فكرة أن التفاهم والاعتراف بالتنوع الثقافي والديني هو السبيل الأفضل للحد من التوترات الدولية، وبناء سلم مجتمعي بين الشعوب.

بذلك تحقق الدبلوماسية الثقافية أهدافها المهمة التي من شأنها تقديم نظرة إيجابية عن المجتمع المُستهدف، وتُحفز لتغيير السياسات من قبل الآخر إزاء ذلك المجتمع، مما يدعو إلى تنمية المشتركات البينية، ويعزز من حالة السلم والوئام الدوليين. وتعتمد في حركتها على عدد من الأدوات التي تمثل قيمة جامعة بين مختلف الشعوب والدول، فلا يختلف حول إدراك كنهها أحد، كما أنها تؤسس لبناء جسور متينة من التواصل الإنساني بشكل عام، ومن ذلك:

- الفنون وتتضمن المسرح، وصناعة الأفلام، والموسيقى، والتراث الشعبي، والفنون التشكيلية، وغير ذلك. وهي من أهم أدوات الدبلوماسية الثقافية لما أثبتته من فعالية في إحداث التغيير الإيجابي في شكل العلاقات بين مختلف الشعوب، بفضل حياديَّتها وقدرتها على لمس مشاعر الإنسان العميقة.

- المعارض على اختلاف أنواعها وأشكالها المعرفية والإبداعية.

- التبادل العلمي والفني والتعليمي، إذ يمثل الطالب سفيرًا لمجتمعه ودولته في الدولة التي يدرس فيها، كما يؤثر سلوك المجتمعات والدول في الطلاب الذين يدرسون بها، ولهذا تحرص مختلف الدول على تقديم المنح التعليمية لنشر ثقافتها وتعزيز وجودها المرجعي في الإطار الدولي.

- الترجمة بمفهومها الواسع، ولاسيما المتعلق بالأدب والأعمال الإبداعية.

- التواصل الثقافي عبر مؤسسات الإعلام المتخصصة، ومنصات الإعلام الجديدة، والبرامج الثقافية النوعية.

(٣) الاستراتيجية الثقافية لدول مجلس التعاون الخليجي:

وانطلاقًا من أهمية الجانب الثقافي ودوره في تطوير البنية الحياتية، وإيمانًا بقيمة الدبلوماسية الثقافية ودورها في تعزيز الصورة النمطية الإيجابية، اهتم مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإعلان استراتيجيته الثقافية التي تنسق وتوثق أطر العمل الثقافي في دول المجلس. مؤكدة على عدد من المبادئ العامة الموجهة لاستراتيجيتها من قبيل:

- التأكيد على الهوية العربية والإسلامية لدول مجلس التعاون.
- حق المشاركة الثقافية لكل المواطنين إنتاجاً واستفادةً وحواراً ونقداً ومراجعةً.
- النظر إلى التراث باعتباره روحاً ونبعاً مهماً.
- استيعاب روح العصر بتوظيف العلم والتقنية في المجال الثقافي.
- الحوار مع الثقافات الأخرى لتعزيز القيم الإنسانية.
- الالتزام باللغة العربية في مجالات التعليم والثقافة وجميع وسائل التعبير.
- تعزيز قيم العمل في الإنتاج واحترامها باعتبارها مكوناً أساسياً من مكونات الحضارة والثقافة الإنسانية.
- تعزيز الثقافة العقلانية التي تركز على قيم التسامح والحوار واحترام الآخر والتعايش معه، وتحارب مظاهر التعصب والتطرف.

كما اهتمت الاستراتيجية بتوضيح نقاط القوة والضعف، علاوة على الفرص والتحديات، وفق تحليل (SWOT) العلمي. حيث أظهرت العديد من نقاط القوة التي تتمتع بها دول مجلس التعاون، ومن ذلك:

- امتلاكها لإرث ثقافي وحضاري أصيل ومتنوع.
- وجود مؤسسات ثقافية رسمية وغير رسمية قوية.
- توفر بنى تحتية أساسية متنامية.
- يمثل الشباب فيها الفئة الأكبر من المجتمع الخليجي مع بروز عدد متميز منهم ثقافياً.

كما بينت الاستراتيجية عديدًا من الفرص التي يمكن من خلالها صناعة محور ثقافي متميز يسهم في تفعيل الدبلوماسية الثقافية، ومن ذلك:

- تميز الموقع الجغرافي لدول مجلس التعاون والذي يجعلها محط أنظار العالم.
- تميز دول المجلس بتنوعها الثقافي باعتبارها ملتقى بين الحضارات قديمًا وحديثًا.
- القدرة المالية التي جعلتها متقدمة في التحول الرقمي، وساعدتها على تنظيم واستضافة كبرى الفعاليات العالمية.

وعليه فقد حرصت دول مجلس التعاون الخليجي على التوسع في البنى والمؤسسات الثقافية، واهتمت بتطوير القائم منها وفق خطط مدروسة لتحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانات الثقافية المتوافرة، كما عملت على تعزيز الإعداد والتأهيل الثقافي للكوادر البشرية العاملة في القطاع الثقافي بدول مجلس التعاون، ودراسة واقع ومستوى الوعي الثقافي العام في دول مجلس التعاون، علاوة على تصميم الأنشطة الثقافية الملائمة.

> **رصت دول مجلس التعاون الخليجي على التوسع في البنى والمؤسسات الثقافية، واهتمت بتطوير القائم منها وفق خطط مدروسة لتحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانات الثقافية المتوافرة**

كما اهتمت بدراسة وتوثيق وحفظ التراث الثقافي (المادي وغير المادي)، ودعم وتطوير حركة الإبداع الثقافي بدول مجلس التعاون، والاستفادة من أحدث التطورات الثقافية العالمية الجارية، ودعم حركة الترجمة والنشر، علاوة على الاهتمام بالاتجاهات الثقافية الإقليمية والعالمية المعاصرة بنحوٍ متوازن مع الاتجاهات الثقافية بدول مجلس التعاون.

كذلك اهتمت بتعزيز الأنشطة والفعاليات والمواسم الثقافية في دول مجلس التعاون، وعملت على الحفاظ على استمراريتها، وحرصت على الاعتناء بالتراث الشعبي ومظاهره الإبداعية، ونقله إلى العالم، ناهيك عن تعزيز ملامح الهوية الثقافية بدعم اللغة العربية وتداولها كلغة للتواصل والإبداع، وتشجيع المنتج الثقافي المرتبط بالهوية الثقافية لدول مجلس التعاون

ولتفعيل وجودها الثقافي الدولي في إطار تعزيز مسار الدبلوماسية الثقافية بوصفها قوة ناعمة، فقد عملت دول مجلس التعاون على تأسيس مراكز ثقافية لها في قارات العالم، وتعزيز التمثيل المشترك في المحافل والفعاليات الثقافية الدولية، وبناء وتفعيل الشراكات الاستراتيجية مع الدول والمؤسسات والمنظمات الدولية، مع الاستفادة من تجاربها في تطوير القطاع الثقافي بدول مجلس التعاون.

كما حرصت على الاستفادة من أبرز التجارب العالمية المعاصرة في الاستثمار الثقافي، وإقامة مشاريع ثقافية مستدامة وذات مردود اقتصادي، وتحويل المنتج الثقافي إلى رموز وشعارات ثقافية، وتطوير وتكثيف المحتوى الثقافي الرقمي عن دول مجلس التعاون باللغة العربية وبعدد من اللغات العالمية الأكثر انتشاراً.

(٤) صور الدبلوماسية الثقافية الخليجية:

وعليه، وبالنظر إلى ما سبق فقد حرصت دول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز مسار الدبلوماسية الثقافية في إطار نسق سياساتها وتكوينها البنيوي، مدركة بأن ذلك هو السبيل الأمثل لتقديم الصورة الصحيحة عن واقع وغايات دولها المستقبلية، ومؤمنة بأنها الطريق القويم لبناء جسور من التفاهم، وتعزيز التعاون الدولي. وتتركز أهداف الدبلوماسية الثقافية في الخليج على التالي:

- تغيير الصورة النمطية السائدة، وتعزيز الصورة الإيجابية، من واقع تسليط الضوء على مختلف الجوانب الثقافية الداعية إلى الإبداع، ودعم التنوع الثقافي، وتعزيز قيمة التسامح.
- تعزيز بناء الثقة والتفاهم المتبادل بين دول الخليج والعالم.
- تطوير دعائم الاقتصاد المعرفي ودعم التنمية بشكل فاعل.

وقد تم ذلك عبر عديد من المبادرات التي تصب في إطار الدبلوماسية الثقافية مثل:

- تعزيز أطر التبادل الثقافي بتنظيم معارض الكتاب، والمعارض الفنية، والعروض المسرحية، ومهرجانات الأفلام، علاوة على المناسبات الثقافية المشتركة بين دول الخليج ودول أخرى.
- دعم مسار التعاون الأكاديمي على صعيد المشاريع البحثية المشتركة، وتوفير المنح الدراسية في الجامعات والمعاهد الأكاديمية.

- تمويل المشاريع الفنية، وتشجيع المبدعين، وتعزيز دور الفن في المجتمع، علاوة على إقامة الفعاليات الثقافية المتنوعة، وتنظيم مهرجانات ثقافية دولية، مثل مهرجان السينما العربية في دبي، ومهرجان البحر الأحمر السينمائي في جدة، ومهرجان الشارقة للموسيقى، علاوة على مهرجانات الشعر المختلفة، وجوائز الأدب المتنوعة.

وكان من جراء ذلك أن أصبحت دول مجلس التعاون الخليجي نموذجاً بارزاً لدبلوماسية الثقافة والفنون، من خلال تنظيم المعارض الفنية المرموقة، والمهرجانات الثقافية، والجوائز الأدبية، والمبادرات الفنية الطموحة، وباتت كل دولة منها منارة تستقطب شعوب العالم لزيارتها والاندماج بثقافتها العربية الأصيلة.

في هذا السياق قد تصدرت المملكة العربية السعودية الساحة الثقافية بمهرجاناتها المختلفة، والتي حفزت العالم على زيارتها، وكان لذلك أثره الإيجابي عليها، وفي ذلك فقد مثل موسم الرياض بأنشطته المختلفة، وفعالياته الفريدة، علامة فارقة في عالم الدبلوماسية الثقافية، حيث استقطب مشاهير العالم لزيارة الرياض وتقديم صورة إيجابية عنها وعن بقية مدن السعودية، وهو ما ساهم في تغيير الصورة النمطية السائدة عن المملكة العربية السعودية؛ كما شكلت فعالية «الفورميلا» الرياضية نقلة نوعية للسعودية في عالم سباق السيارات، وهو ما عزز من طبيعة الصورة النمطية الحديثة عن السعودية في الذهن العالمي، وإضافة إلى ذلك فقد شكل معرض الرياض الدولي للكتاب علامة فارقة في المشهد المعرفي بكثرة دور النشر الحريصة على التواجد في المعرض، لما وجدته من إقبال جماهيري على الكتاب، كذلك فقد تميزت السعودية بملتقياتها الثقافية كملتقى سوق عكاظ العربي، ومهرجاناتها المختلفة كمهرجان العلا، وبينالي الدرعية في الرياض، وبينالي الفنون الإسلامية في جدة، ومعرض صنع في السعودية (الفنون والحرف اليدوية)، ومعرض الرياض آرت، ومعرض الفن السعودي المعاصر، ومهرجان البحر الأحمر السينمائي الدولي، ومعرض فن جدة ٢١,٣٩، ناهيك عن إعلانها لعديد من الجوائز

العالمية المهمة كجائزة الملك فيصل العالمية والتي تأتي من حيث أهميتها وترتيبها الثانية بعد جائزة نوبل الدولية، كذلك فتمثل جائزة القلم الذهبي الحديثة الإنشاء قيمة مهمة في إطارها السعودي والعربي.

> **تصدرت المملكة العربية السعودية الساحة الثقافية بمهرجاناتها المختلفة، والتي حفزت العالم على زيارتها، وكان لذلك أثره الإيجابي عليها**

كذلك الحال مع دولة قطر التي حققت باستضافتها لكأس العالم قيمة كبرى ليس لها لوحدها وإنما أيضًا لمختلف شقيقاتها من دول الخليج، باعتبار وحدة الثقافة الجامعة، بل وصار غطاء الرأس (الغترة والشماغ) أيقونة دولية حين جعلته شعارًا للدورة الرياضية العالمية، وهو ما أسهم في تغيير الصورة النمطية عن اللبس الخليجي وفق ما صورته السينما العالمية، وإضافة إلى ذلك فقد ساهمت قطر بتقديم مهرجان الدوحة الثقافي، وبينالي الدوحة للفنون، ومهرجان كاتارا للموسيقى، ومهرجان قطر الدولي للأفلام القصيرة، ومهرجان أجيال السينمائي، ومهرجان قطر الدولي للفنون، علاوة على عديد من الجوائز الإبداعية ومنها جائزة كاتارا، إلى غير ذلك من الأنشطة والفعاليات.

كما حققت الإمارات العربية المتحدة تقدمًا كبيرًا في هذا الإطار، حيث تنوعت فعالياتها الثقافية التي كان لها أثرها الإيجابي، ويأتي على رأسها تنظيمها لمعرض إكسبو ٢٠٢٠، كذلك استضافتها لمتحف اللوفر أبوظبي، الذي يُمثل تحالفاً ثقافياً فريداً مع فرنسا، مما يعكس انفتاحها على الثقافات العالمية، علاوة على آرت دبي، وبينالي الشارقة، ومهرجان طيران الإمارات للآداب، ومهرجان ميتا السينمائي الدولي، ومعرض فن أبوظبي، ومهرجان الفجيرة الدولي للمونودراما، ومهرجان دبي السينمائي، علاوة على العديد من الجوائز الإبداعية المهمة ومنها جائزة بوكر الإماراتية، وجائزة الشارقة للآداب، وغيرها.

والحال كذلك مع الكويت التي تستضيف العديد من المعارض والمهرجانات الدولية كبينالي الكويت الدولي، ومهرجان الكويت السينمائي الدولي، ومهرجان الكويت الدولي للموسيقى، ومهرجان الكويت للمسرح الثنائي، وغير ذلك.

كما توجد في سلطنة عُمان العديد من المهرجانات التي تعدّ لقاءً فنياً وثقافياً دولياً، ومن ذلك مهرجان مسقط الدولي للفنون، ومعرض فن مسقط، ومهرجان الفنون الإسلامية، ومعرض ظفار الدولي للفن المعاصر، علاوة على أوبرا مسقط الذي يعد علامة فارقة في عالم الموسيقى في إطار مجلس التعاون الخليجي.

وأخيرًا تمثل مملكة البحرين قيمة ثقافية متميزة، حيث تتنوع الصور الثقافية فيها، وتتميز بقيمتها العالية منذ عقود طويلة، ويمثل ربيع المنامة واجهة مهمة في الإطار الثقافي البحريني والخليجي، حيث يتميز بتنوع نشاطاته الثقافية والتي منها: مهرجان البحرين الدولي للموسيقى، ومهرجان البحرين السينمائي الدولي، و»مهرجان ربيع الثقافة، وغيرها من الفعاليات والنشاطات المهمة على امتداد العام.

وعلى الصعيد الإنساني فقد ساهمت دول مجلس التعاون الخليجي بدعم مختلف الأعمال الإنسانية، وهو ما ضاعف من قوتها الناعمة دولياً، ومن ذلك تقديمها مساعدة واسعة إبان جائحة كورونا حيث تم إنشاء شبكة موحدة لأمن إمدادات الغذاء.

في هذا السياق كشفت منصة المساعدات السعودية التابعة لـ»مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية» عن حجم المساعدات التي قدمتها السعودية على شكل منح إنسانية وخيرية وقروض ميسرة لتشجيع التنمية في أرجاء العالم، حيث بلغ عدد المشاريع ٣٤٣٨، في ١٠٧ دول مستفيدة، بتكلفة إجمالية بلغت §٢٩,٧٧٢,٢٠٨,٨٨٣ ريال ($٧,٩٣٩,٢٥٥,٧٠٢ دولار).

(٥) خلاصة الدبلوماسية الثقافية الخليجية:

هكذا، أصبحت أنظار العالم تتجه نحو منطقة الخليج العربي، ليس لكونها مصدرًا رئيسيًا للطاقة وحسب، بل لكونها أيضًا مركزاً لأهم الفعاليات الثقافية في الإقليم، ومصدرًا لكثير من المساعدات الإنسانية لمختلف الدول المحتاجة والفقيرة، ودون النظر إلى هويتها العرقية والدينية، فالإنسان مقدم على كل شيء.

وكان من جراء هذا التطور المعاش والنماء في الجانب الثقافي أن باتت دول الخليج العربي حاضرة في المشهد العالمي بصورة إيجابية، بعيدًا عن تلك الصورة التي رسمت لها سابقًا، فأصبحت محط أنظار العالم على مختلف القطاعات السياسية والاقتصادية، علاوة على الثقافية، ويؤكد حضورها المتميز حلول أغلبها في مرتبة متقدمة عربياً وإقليمياً في تصنيف مؤشر القوة الناعمة الصادر عن شركة «براند فاينانس» البريطانية، والذي يعد من أهم التصنيفات الدولية التي تقيس مدى تأثير الدول، اعتمادًا على ٥٥ مؤشرًا فرعيًا تغطي مجالات متعددة، منها: الاقتصاد والتجارة، والعلاقات الدولية، والثقافة والتراث، والتكنولوجيا والابتكار، وأخيرًا بذل المساعدات الإنسانية والتنموية.

نحو مستقبل آمن: صفقات التسليح الدفاعية وبناء القدرات الاستراتيجية في الخليج

د. رافائيل هيرنانديز دي سانتياغو، باحث أول

تشهد الساحة الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي تغيرًا مفصليًا؛ فبعد أن كانت تلك الدول تتبنى النماذج الدفاعية التقليدية التي تعتمد على المعدات بشكل كبير، أصبحت تتجه نحو تبني أطر عمل أكثر ديناميكية وتكاملًا تكنولوجيًا، وذلك في إطار سعيها للتصدي للتهديدات الإقليمية المتطورة، وتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي، وتلبية متطلبات الحرب متعددة الأبعاد. لم يعد تأمين المستقبل أمنيًا يكمن في مجرد حيازة أنظمة الأسلحة الأكثر تقدمًا؛ بل أصبح يدور حول بناء قدرات دفاعية تتسم بالمرونة والترابط والقدرة على التكيف.

يقدم هذا المقال تحليلاً للتوجهات التي ترسم ملامح المشتريات الدفاعية والقدرات الاستراتيجية لدول الخليج، موضحًا كيف تعيد دول المنطقة صياغة مواقفها الدفاعية من خلال تحديث أنظمتها، واعتماد الابتكار، وبناء علاقات الشراكة. كما يستقصي العلاقة بين شراء المعدات الدفاعية والرؤى التنموية الوطنية، لاسيما التوجه نحو تأسيس صناعات دفاعية محلية وتحقيق الاستقلال الاستراتيجي.

الإطار الاستراتيجي: تحليل التهديدات ومسارات تحول السياسات

لا تزال منطقة الخليج تُصنف ضمن أكثر البيئات الجيوسياسية تعقيدًا على مستوى العالم. وتُصاغ الاستراتيجيات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل شبكة متغيرة من التهديدات، من أبرزها: النفوذ الإيراني المتواصل وقدرة الجماعات المسلحة غير الحكومية على الصمود وكذلك حالة عدم الاستقرار البحري وظهور أبعاد جديدة للحروب كالحرب السيبرانية والفضائية والمعلوماتية والإدراكية. وفي عام ٢٠٢٥م، يتعين علينا أخذ عاملين إضافيين بعين الاعتبار؛ وهما الديناميكية الجيوسياسية المتجددة تحت إدارة ترامب في فترته الثانية، وإعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية لسوريا وما لذلك من تأثيرات على امتداد النفوذ الإيراني في المنطقة.

إدارة ترامب في ولايته الثانية: تحولات في التوازنات الإقليمية

بمجرد عودة ترامب إلى سدة الرئاسة الأمريكية، تبدلت حسابات دول الخليج الاستراتيجية نحو محاور ثنائية أكثر وضوحًا، وتقليص التفاعل متعدد الأطراف، وتدعيم موقفها تجاه إيران. فقد

أسفرت إعادة انتخاب ترامب عن استئناف حملة «الضغط الأقصى» على إيران، والتي تتضمن فرض عقوبات اقتصادية ومساعي تعطيل إلكتروني وتكثيف استراتيجيات الاحتواء الإقليمي. وبخلاف النهج متعدد الأطراف الذي اتبعته إدارة بايدن السابقة، تعكس سياسات ترامب عودة للتحالفات المبنية على المصالح المتبادلة والضمانات الأمنية الثنائية مع شركاء رئيسيين كالسعودية والإمارات.

يحمل هذا الاصطفاف الأمريكي–الخليجي «المتجدد» تبعات متعددة على المشهد الدفاعي الإقليمي. لكن السؤال هو: هل يمكن وصف هذا الاصطفاف بالمتجدد؟ يُعزز هذا الطرح استمرار حالة الشك التي سادت فترة ترامب الرئاسية الأولى. فخلال زيارته لدول مجلس التعاون، لم تُحسم جميع المسائل الشائكة أو تمّ تأجيلها. والأكثر من ذلك، فبسبب تصعيده ضد إيران، أدخل ترامب دول مجلس التعاون في دائرة الصراع رغمًا عن رغبتها في النأي بنفسها عن ذلك.

مع ذلك، يمكننا الحديث عن:

- توطيد التعاون العسكري بين أمريكا ودول مجلس التعاون: فقد شهدت هذه العلاقة زخمًا ملحوظًا في نقل الأسلحة وتنفيذ عمليات التدريب المشتركة وتكثيف الحوارات الاستراتيجية، خاصة مع السعودية والإمارات. لقد ركزت إدارة ترامب على تسريع إجراءات الموافقة على صفقات الأسلحة وتطوير أنظمة الدفاع الصاروخي. فعلى سبيل المثال، عجلت الموافقة على صفقات أسلحة بمليارات الدولارات، مثل بيع طائرات F-٣٥ المقاتلة والذخائر الموجهة بدقة بقيمة ٢٣ مليار دولار لدولة الإمارات. وطورت واشنطن التعاون في مجال الدفاع الصاروخي بنشر بطاريات صواريخ باتريوت وأنظمة ثاد المتقدمة في السعودية. كما تم توسيع المناورات العسكرية المشتركة مثل «الأسد المتأهب» و«النجم الساطع» لتحسين مستوى التوافق والجاهزية بين القوات الأمريكية وقوات دول مجلس التعاون.

- عملت إدارة ترامب على تعزيز اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل والدول العربية، بناءً على اتفاقيات إبراهام. وبينما أُبرمت اتفاقيات جديدة مع دول مثل المغرب والسودان، إلا أن السعودية أعلنت بوضوح أنها لن تمضي في مسار التطبيع في الوقت الراهن. ورغم هذه المستجدات، تُحافظ السعودية على دعمها لحل الدولتين كإطار لحل النزاع الفلسطيني–الإسرائيلي. وتُساهم هذه الاتفاقيات الجديدة، ضمن إطار «الميثاق الاستراتيجي الموسع للشرق الأوسط » في تشكيل تحالف استراتيجي غير رسمي يهدف إلى التصدي للنفوذ الإيراني وتقوية القدرات الدفاعية المشتركة، خاصة في مجالي الدفاع الجوي والصاروخي. فعلى سبيل المثال، يسّرت أمريكا تبادل المعلومات الاستخباراتية ومبادرات الدفاع الصاروخي المشتركة بين عدد من دول الخليج وإسرائيل. ويشمل ذلك دمج أنظمة الرادار والإنذار المبكر لتحسين القدرة على كشف التهديدات الإقليمية. كما تم التوصل إلى اتفاقيات لنشر بطاريات دفاع صاروخي من طرازي باتريوت وثاد، التي قدمتها واشنطن لدول خليجية رئيسية، بالتنسيق مع الأصول الدفاعية الصاروخية الإسرائيلية

مثل نظامي القبة الحديدية ومقلاع داوود. تهدف هذه التدابير إلى إيجاد شبكة دفاع إقليمية أكثر تماسكًا قادرة على الاستجابة السريعة للتهديدات الصاروخية القادمة من إيران ووكلائها.

- وإلى جانب ما سبق، يُلاحظ تراجع الاهتمام باشتراطات حقوق الإنسان: فقد شهدت فترة ولاية ترامب إلغاء أولوية الانتقادات المتعلقة بحقوق الإنسان المرتبطة بالحوكمة الداخلية في منطقة الخليج. ويُمكننا القول إن هذا التخفيض في الضغط الأمريكي العلني حول قضايا الحوكمة قد أتاح لدول مجلس التعاون حيزًا دبلوماسيًا أوسع للمضي قدمًا في تحقيق غاياتها الاستراتيجية.

ساهمت هذه العوامل في بلورة عقيدة أمنية خليجية أكثر جرأة واستباقية، تتماشى بشكل وثيق مع الأهداف الاستراتيجية الأمريكية بينما تعمل دول الخليج تحت تدقيق دولي أقل نسبيًا. ومن الناحية العملية، تتجلى هذه العقيدة بعدة طرق: زيادة التحديث العسكري، وتعميق تبادل المعلومات الاستخباراتية مع أمريكا، ورغبة أكبر في الانخراط بشكل حاسم في الصراعات الإقليمية مثل الصراع في اليمن. ومع ذلك، تُوازن هذه الجرأة بجهود تهدئة براغماتية اتبعتها دول مجلس التعاون الخليجي على مدى السنوات الثلاث الماضية، مثل المبادرة الدبلوماسية لاستعادة العلاقات مع قطر، والانخراط في مفاوضات مع إيران لخفض التوترات، والجهود المبذولة لترسيخ العلاقات مع العراق ولبنان. وتعكس سياسات التهدئة هذه نهجًا دقيقًا؛ فبينما يبقى الخليج مستعدًا لمواجهة التهديدات واستعراض القوة، فإنه يدرك أيضًا الفوائد الاستراتيجية للاستقرار الإقليمي وإدارة النزاعات ضمن إطار عقيدته الأمنية.

إعادة تشكيل المشهد السوري والحد من النفوذ الإيراني

تخضع الساحة العسكرية والسياسية في سوريا لتحولات محورية، تُؤثر بدورها على مكانة إيران الإقليمية، وبالتالي على تقديرات الأمن الخليجي

> **تصعيد الضربات الإسرائيلية بدعم أمريكي: إضافة إلى ما سبق، فقد شهدت الحملات الجوية الإسرائيلية ضد البنية التحتية العسكرية الإيرانية في إيران تصعيدًا ملحوظًا**

تدفع هذه التغييرات عدة مستجدات، تشمل:

- إعادة انخراط سوريا في الدبلوماسية العربية: يُشكل قبول سوريا مجددًا في جامعة الدول العربية وتصاعد تفاعل دول الخليج كالإمارات والسعودية معها، تحولاً استراتيجيًا ذا دلالة. فبعيدًا عن مجرد موازنة النفوذ الإيراني المتجذر، تُحرك دول مجلس التعاون مجموعة أوسع من الأهداف تشمل: تعزيز الاستقرار الداخلي لسوريا، ومكافحة الجماعات المتطرفة الناشطة في المنطقة، بالإضافة إلى تعطيل شبكات

تهريب المخدرات. وتهدف هذه الجهود إلى الحيلولة دون تدهور الأوضاع نحو حالة طويلة من الفوضى والتشرذم على غرار ما حدث في العراق بعد عام ٢٠٠٣م، وهو ما تسعى دول مجلس التعاون لتجنبه صونًا لأمن المنطقة ومصالحها الاقتصادية.

- إعادة تموضع روسيا وتركيا: مع سقوط نظام الأسد وتولي حكومة جديدة مقاليد الأمور، يواجه الوجود العسكري الروسي في سوريا حالة من الارتياب بشأن نفوذه ودوره المستقبلي. وفي ذات الوقت، أدى إعادة تموضع تركيا في شمال سوريا إلى إنشاء منطقة عازلة تقيد التحركات الإيرانية، مما يساهم في إعادة تشكيل التوازن الإقليمي. ومن ناحيةٍ أخرى، تراقب دول الخليج هذه التطورات عن كثب بينما تُعدّل استراتيجياتها استجابةً للتغير في هياكل الحكم والقوى في سوريا.

- تصعيد الضربات الإسرائيلية بدعم أمريكي: إضافة إلى ما سبق، فقد شهدت الحملات الجوية الإسرائيلية ضد البنية التحتية العسكرية الإيرانية في إيران تصعيدًا ملحوظًا، بتنسيق ضمني مع واشنطن. وأعربت إدارة ترامب عن دعمها الصريح لهذه الضربات، واضعةً إياها ضمن إطار مناهضة محور التوسع الإيراني، مما يُسهم في تشكيل نطاق تحجيم بحكم الأمر الواقع، يمتد من المجال الجوي الإسرائيلي، مرورًا بالأردن، وصولاً إلى دول الخليج.

من منظور دول الخليج، لم تعد ساحة المعركة السورية «صراعًا جامدًا». بل أصبحت مسرحًا عملياتي حيث تم تدمير الممرات اللوجستية الإيرانية وشبكات الوكلاء التابعة لها –خاصة تلك التي تربط طهران ببيروت عبر العراق وسوريا.

يُتابع المسؤولون عن التخطيط الدفاعي بدول الخليج تحولات المشهد الإقليمي، كمبرر استراتيجي لزيادة الاستثمارات في عدة محاور رئيسية. يأتي في طليعة هذه المحاور توسيعٌ ملحوظٌ في أنظمة الدفاع ضد الصواريخ الباليستية (BMD) خاصةً في السعودية والإمارات. فقد مضت الرياض في مساعيها لاقتناء نظام الدفاع الطرفي للارتفاعات العالية «ثاد»، فيما كانت الإمارات في عام ٢٠٢٢م، أول دولة أجنبية تُشغل هذا النظام، بالتوازي مع برنامج مكثف لصواريخ باتريوت « PAC–٣ » (وفقًا لإفادة وكالة التعاون الأمني الدفاعي الأمريكية؛ وبالتحديد ريثيون عام ٢٠٢٢م). تُعتبر هذه الصفقات الدفاعية تدابير لحماية المنطقة من أي رد فعل محتمل من قبل القوات الوكيلة المتحالفة مع إيران في اليمن والعراق ولبنان، كما أنها تُساهم في تقوية منظومة الدفاع الجوي متعددة الطبقات القادرة على دعم عمليات الانتشار الإقليمي.

ثانيًا، وفي سياق متصل، تعمل دول الخليج على توسيع قدراتها في جمع المعلومات الاستخباراتية والمراقبة والاستطلاع بعيدة المدى. فبعد استحواذ الإمارات على منصة «جلوبال آي") من ساب، أصبحت تتمتع بتغطية رادارية محسنة للممرات الإقليمية الهامة خاصةً المحور السوري–العراقي السابق–في حين تواصل السعودية استثماراتها في المسيرات مثل «وينغ لونغ ٢» الصينية وأخرى من طراز «بريداتور» ذات الأصل الأمريكي (وفقًا لأبحاث المعهد الدولي للدراسات

الاستراتيجية –التوازن العسكري ٢٠٢٣م؛ قاعدة بيانات نقل الأسلحة التابعة لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام). هذه الأنظمة لا تُوفر مراقبة مستمرة وحسب، بل تمنح أيضًا قدرات هجومية، مما يمحو الفاصل بين المراقبة لأغراض دفاعية والاستهداف الوقائي.

وعلى الرغم من تأطيرها رسميًا كتوجهات دفاعية، فإن هذه التطورات تعكس عقيدة خليجية أكثر حزمًا متجذرة في الحرمان الإقليمي –أي منع الخصوم، خاصة إيران، من ترسيخ وجودهم في الدول العربية الرئيسية. ومع ذلك، تُظهر العديد من هذه السياسات سمات لطالما ارتبطت بوضعية عسكرية هجومية منها ما يلي: بسط النفوذ خارج الحدود، اختراق عميق للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، واستخدام أطراف غير حكومية كوكلاء. تشبه هذه الاستراتيجية ما وصفه المنظر العسكري كارل فون كلاوزفيتز ذات مرة بضرورة العمل «بأقصى قدر من الطاقة» لتحقيق التفوق في النقاط الحاسمة «مما يوحي بأن عواصم الخليج تتبنى الردع الاستباقي كدرع وسيف لها.

ساهمت هذه التغيرات الجيوسياسية في ترسيخ قناعة لدى قادة الخليج بأن تحقيق الأمن الإقليمي يتطلب تحركًا استباقيًا، وليس مجرد إدارة سلبية للوضع القائم. وقد وفّر الدعم الحاسم من إدارة ترامب الثانية، إلى جانب تضييق الخناق على النفوذ الإيراني في سوريا، فرصة استراتيجية لدول الخليج لإعادة النظر في مواقفها العسكرية وتكييفها مع الواقع الجديد

وفي هذا السياق، تشهد دول الخليج تنسيقًا متزايدًا مع حلفائها الغربيين لتطوير أنظمة مشتركة للإنذار المبكر، وبناء منظومة دفاع صاروخي إقليمي، وتعزيز شبكات المراقبة البحرية. كذلك، أصبحت قرارات شراء الأسلحة تعتمد بدرجة أكبر على توافر المعلومات الاستخباراتية أولاً بأول، في استجابة للتغيرات المتسارعة في الساحة السورية والتعديلات الإيرانية في تموضعها الاستراتيجي.

يبدو أن ملامح اصطفاف دفاعي إقليمي جديد بدأت تتبلور، حيث يجمع هذا الاصطفاف الدفاعي بين إسرائيل ومصر والأردن ودول مجلس التعاون، كردّ جماعي على التهديدات الإيرانية المتزايدة، والجماعات المسلحة العابرة للدول. غير أن هذا التلاقي لا يخلو من توتر كامِن، إذ ينظر بعض الخليجيين إلى التمدد الإسرائيلي بحذر، متوجسين من الوقوع في فخ استبدال هيمنة إقليمية بأخرى.

حيث تُثير التوسعات الإسرائيلية المتسارعة في الإقليم –من العمليات العسكرية غير المعلنة في سوريا والعراق، وصولاً إلى توسيع صادراتها الدفاعية نحو العواصم الخليجية–قلق العديد من القادة والخبراء الخليجيين، الذين يرون في

ذلك مؤشرات على تشكّل نظام هيمنة جديد. وهو أمر يتنافى مع الرؤية الخليجية الراسخة التي ترفض تفوق أي قوة إقليمية منفردة، سواء أكانت إيران، أم تركيا، أم إسرائيل.

في هذا السياق، يمكن فهم الموقف الخليجي بشكل أوضح باعتباره أقرب إلى المناورة والتحوّط منه إلى الاصطفاف الكامل؛ إذ تسعى دول الخليج إلى تحقيق مكاسب تكتيكية عبر التنسيق مع إسرائيل، مع الحرص على عدم الانجرار إلى تبعية سياسية أو أمنية عميقة. وفي ظل مساعي إعادة دمج سوريا ضمن الإجماع العربي، وبالنظر إلى مركزيتها الجغرافية والرمزية، قد تتحول دمشق إلى دولة محورية تُسهم في تقييد النفوذ الإيراني دون أن تفتح الباب أمام تغوّل إسرائيلي في المنطقة.

إن عودة إدارة ترامب إلى الحكم، إلى جانب التحولات الجارية في الملف السوري، تمثلان أكثر من مجرد تغييرات سياسية؛ بل هما محطتان فارقتان قد تُسهمان في صياغة الإطار الأمني لمنطقة الخليج في السنوات القادمة. وقد جاءت استجابة دول الخليج على شكل مزيج دقيق من الجرأة، والاستثمار الاستراتيجي طويل الأمد، والتحوّط السياسي، بهدف ضمان منظومة أمنية مستدامة وقادرة على التكيّف مع بيئة إقليمية مشتعلة بالاضطرابات.

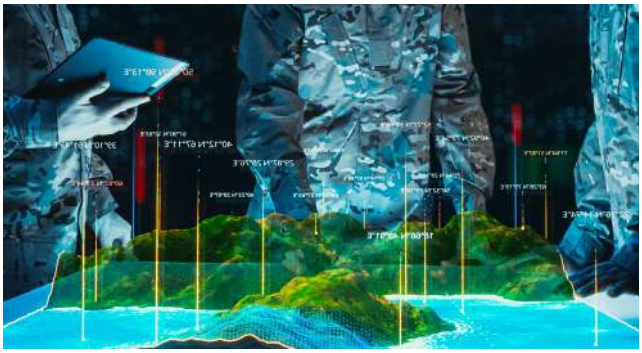

اتجاهات التسلح: المعاصرة والتقدم التكنولوجي وتحقيق التوازن

أ- التركيز على المنصات عالية التقنية

شهدت الأعوام الأخيرة تحولًا ملحوظًا في سياسات التسلح، إذ انتقلت من الشراء الكمي إلى اقتناء الأنظمة المتقدمة والمنتقاة بعناية. وتُولي دول الخليج، لا سيما السعودية والإمارات، اهتمامًا بالغًا بامتلاك منصات القتال من الجيل الخامس، مثل مقاتلات F-٣٥ ورافال. كما تركز هذه الدول على المنصات البحرية متعددة المهام، وأنظمة الدفاع الجوي والصاروخي المتكاملة، كمنظومتي ثاد وباتريوت (PAC-٣).

كما تشهد الأنظمة غير المأهولة –مثل الطائرات المُسيّرة والسفن السطحية غير المأهولة– اهتمامًا متزايدًا، كونها توفر وسيلة فعالة من حيث التكلفة لفرض النفوذ، وتنفيذ مهام الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع (ISR). وردع التهديدات غير المتكافئة. وقد برزت الإمارات كقوة إقليمية رائدة في مجال الطائرات المسيّرة، حيث طورت وصنّعت أنظمة خاصة بها، وبدأت في تصديرها، إلى جانب استيرادها لمنصات متقدمة من الصين والدول الغربية.

ب- مجالات الأمن السيبراني، الذكاء الاصطناعي، والفضاء الخارجي

أصبح دمج تقنيات الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي في البنية الدفاعية عنصرًا محوريًا في استراتيجيات التحديث العسكري. وقد بادرت دول الخليج إلى الاستثمار في بناء قدرات سيبرانية

متطورة، دفاعًا وهجومًا، إدراكًا منها لاحتمالية نشوب النزاعات المستقبلية في الفضاء الرقمي وفي هذا الإطار، تزداد أهمية النظم المعتمدة على الذكاء الاصطناعي، بما يشمل أدوات دعم القرار، والتحليل التنبؤي، والأنظمة الذاتية في ساحة القتال، ضمن مشاريع التحديث الدفاعي.

أصبح الفضاء في الآونة الأخيرة مجالًا محوريًا للابتكار في الصناعات الدفاعية. وقد بادرت دول مثل السعودية والإمارات وقطر إلى إطلاق برامج فضائية وطنية، ترتكز على استخدام الأقمار الصناعية لأغراض مدنية وعسكرية مشتركة. وتُجسد التجربة الإماراتية في هذا الصدد –من خلال مهمة «مسبار الأمل» إلى المريخ وتأسيس قيادة فضائية–توجهًا استراتيجيًا نحو دمج القدرات الفضائية ضمن منظومات الدفاع متعددة المجالات.

ت- إعادة تشكيل خريطة التوريد الدفاعي والتحوّط الاستراتيجي

لا يُشير التوجه المتزايد لتنويع الشركاء في مجال الدفاع إلى قطيعة مع واشنطن، بل يُعتبر عنصرًا مكملًا لتجديد الاصطفاف التكتيكي معها، في إطار سعي دول الخليج للحفاظ على مرونتها الاستراتيجية واستقلالية قرارها في ظل بيئة دولية متغيرة. وتعكس العقيدة الأمنية الخليجية قناعة بأن التحالف لا يعني بالضرورة التبعية؛ فأمريكا تظل شريكًا استراتيجيًا أساسيًا، لكنها لم تعد الشريك الأوحد، خاصةً في عالم يتّسم بعدم الاستقرار وتعدد الأقطاب.

على سبيل المثال، تُعد الاتفاقية التي أبرمتها السعودية مع الصين للحصول على تقنيات إنتاج الصواريخ الباليستية –والتي تم الكشف عنها عام ٢٠٢١م، وتم توسيعها لاحقًا في ٢٠٢٣م، من خلال التعاون مع مؤسسة علوم وتكنولوجيا الفضاء الصينية (CASC) مؤشرًا واضحًا على رغبة الرياض في تنمية قدراتها الصاروخية الذاتية خارج إطار القيود الغربية. وبالمثل، شكّل توقيع الإمارات اتفاقية بقيمة ٣,٥ مليار دولار مع كوريا الجنوبية عام ٢٠٢٢م، لشراء نظام الدفاع الجوي تشيونغونغ ٢ كي–إم–سام (**Cheongung II KM–SAM**) تطورًا لافتًا يعكس تصاعد مكانة سيول كشريك دفاعي بديل وموثوق به. كما يشير تصاعد التعاون الدفاعي بين الإمارات وإسرائيل إلى تقارب استراتيجي، لا سيما في مجالات الأمن السيبراني، وأنظمة مكافحة الطائرات المسيّرة، واهتمام أبو ظبي بمنظومة الدفاع الجوي «سبايدر»، مما يعكس انسجامًا في الرؤى حيال طبيعة التهديدات في الإقليم.

وتعكس هذه التطورات إعادة تموضع أوسع في علاقات الشراكة الخليجية، مدفوعة بالحاجة إلى الوصول إلى التقنيات الناشئة، والتحولات في الحسابات الجيوسياسية، والحرص الاستراتيجي على تجنب التبعية لأي قوة خارجية حتى ولو كانت الولايات المتحدة.

الصناعات الدفاعية في الخليج: نحو الاستقلال الاستراتيجي

• الشركات الدفاعية الوطنية وجهود التوطين الصناعي

إن توطين الإنتاج الدفاعي يُمثل محورًا جوهريًا في غالبية الرؤى الوطنية الخليجية، إذ تسعى الدول من خلاله إلى بناء قدرات ذات سيادة، والحد من الاعتماد على الموردين الخارجيين، ودعم قطاع الصناعات التحويلية المتقدمة. وقد وضعت «رؤية

السعودية ٢٠٣٠» و«مشروع ٣٠٠ مليار» في الإمارات أهدافًا طموحة لتطوير الصناعات الدفاعية. ولتحقيق ذلك، أنشأت الرياض الهيئة العامة للصناعات العسكرية (GAMI) وشركة الصناعات العسكرية السعودية (SAMI) مستهدفةً توطين ٥٠٪ من نفقاتها الدفاعية بحلول عام ٢٠٣٠م، أما في الإمارات، فقد برزت مجموعة إيدج (EDGE، التي تأسست في عام ٢٠١٩م، بسرعة كواحدة من أبرز التكتلات الدفاعية على المستوى الإقليمي، متخصصة في الأنظمة المستقلة، والحرب الإلكترونية، والتقنيات السيبرانية. تُصدِّر «إيدج» منتجاتها إلى ما يزيد عن ٢٠ دولة، وقد نسجت شراكات استراتيجية مع شركات من أوروبا وآسيا وإفريقيا، مما يُبرز تزايد الأهمية العالمية للتقنيات الدفاعية ذات الصناعة الخليجية.

وفي باقي دول مجلس التعاون، تتواصل جهود مشابهة وإن كانت ذات طابع أكثر تخصصًا. فقد استثمرت قطر في البحث والتطوير الدفاعي والإنتاج الوطني من خلال كيانات كبرى مثل برزان القابضة، التي تتعاون مع شركاء من تركيا وأوروبا لإنتاج أنظمة برية ومسيرات، وذخائر محليًا. كما أقامت برزان شراكات مع راينميتال وبي إم سي (BMC) لتطوير مركبات مدرعة. وفيما يخص الكويت، فرغم اعتمادها الأكبر على أنظمة الشراء التقليدية، فقد بدأت في تأسيس برامج المقاصة الدفاعية وتوطين جزئي في مجالات كاللوجستيات والصيانة، وغالبًا ما يكون ذلك بالتنسيق مع الموردين الغربيين. فيما ركزت البحرين على تعزيز قدراتها في الدفاع السيبراني والوعي بالمجال البحري، متعاونةً مع شركات إسرائيلية وغربية لتطوير الكفاءات المحلية في الأنظمة البحرية وتقنيات المجسات. وبالنسبة لعُمان، التي تمتلك ميزانية دفاع أصغر، فقد وجهت تركيزها نحو التقنيات ثنائية الاستخدام ومراكز الصيانة الاستراتيجية، مقيمة شراكات مع شركات عالمية لتقوية صناعاتها المحلية في مجالات الطيران وإصلاح السفن.

تعكس هذه التطورات مجتمعةً تحولاً إقليميًا نحو الاستقلالية الاستراتيجية، حيث تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى بناء قدرات ذاتية لأغراض التنويع الاقتصادي.

- **منظومات الابتكار والبحث والتطوير**

إن بناء قدرات دفاعية قابلة للتحديث المستمر لا يقتصر على خطوط الإنتاج والتجميع. وفي هذا الإطار، تضخ دول الخليج المزيد من الاستثمار في مراكز البحث والتطوير، وحاضنات الابتكار الدفاعي، والمختبرات المتخصصة في التقنيات المزدوجة الاستخدام (العسكرية والمدنية). وباتت الشراكات مع المؤسسات الأكاديمية، والشركات التكنولوجية العالمية، والأكاديميات العسكرية، تمثل جزءًا أصيلاً من هذا التوجه، ما يعزز قدرة دول الخليج على إنتاج حلول تكنولوجية محلية ذات بُعد استراتيجي، تُسهم في تحقيق الاستقلال التقني والأمني على المدى البعيد.

يسعى كل من مجمع توازن الصناعي في الإمارات ومراكز البحث والتطوير العسكرية في السعودية إلى إرساء بيئات مواتية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في المجال التكنولوجي. وتُعد مبادرات مثل البرامج العسكرية التي تركز على الذكاء الاصطناعي، ومحاكاة الدفاع السيبراني، وهياكل القيادة الممكنة بتقنية الجيل الخامس أمثلة على التقاء الابتكار بالدفاع الاستراتيجي.

رأس المال البشري والتأهيل الاستراتيجي

تُدرك دول الخليج أن فعالية الأسلحة المتطورة مرهونة بكفاءة الأفراد. وعليه، فإن الاستثمار في التعليم العسكري، وتطوير كادر الضباط، وبرامج التدريب المشتركة يُعد ركيزة أساسية ضمن استراتيجيتها بعيدة المدى.

ويشهد مجال التعليم العسكري في الأكاديميات العسكرية والمعاهد الاستراتيجية في الخليج نموًا غير مسبوق. فقد أصبحت أكاديمية ربدان في الإمارات وكلية الملك عبد العزيز الحربية في السعودية تُقدم دورات متخصصة في العمليات السيبرانية، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، والدفاع الفضائي. كما يزداد إقبال الضباط الخليجيين على الدراسة في الكليات الحربية الغربية، بينما يجري تصميم البرامج المحلية لتتناسب مع متطلبات الحروب الحديثة.

علاوة على ذلك، يتزايد دور التعاون المدني - العسكري. حيث يساهم «الكتاب الأبيض» فيما يخص الدفاع الوطني، والمراجعات الاستراتيجية، ومراكز الفكر في صياغة استراتيجيات الأمن المستقبلية. ويُعد هذا التآزر بين الجانبين المدني والعسكري حاسمًا لعمليات الشراء المستنيرة وتطوير العقائد العسكرية والتخطيط الاستراتيجي.

الشراكات الدفاعية الإقليمية ومسارات الاندماج العسكري

- **التشغيل البيني والمناورات المشتركة**

يتطلب تأمين المستقبل عملًا جماعيًا متكاملًا. في هذا السياق، تُجري دول مجلس التعاون تدريبات عسكرية مشتركة بوتيرة متزايدة، لا تقتصر على التعاون فيما بينها فحسب، بل تمتد لتشمل شركاء غربيين وآسيويين. تهدف هذه التدريبات إلى اختبار قابلية التشغيل المشترك، ومحاكاة سيناريوهات متعددة المجالات، وصقل آليات التنسيق الفعال.

وتشهد المبادرات الدفاعية، مثل قوات درع الجزيرة، التي لم تُفعَّل بكامل إمكاناتها في السابق، اهتمامًا متجددًا وتنشيطًا ملحوظًا في الوقت الراهن. على سبيل المثال، أعلن مجلس التعاون عام ٢٠٢٣م، عن تدريبات عسكرية مشتركة تحت مظلة درع الجزيرة، لتعزيز قابلية التشغيل البيني وقدرات الانتشار السريع بين الدول الأعضاء. إضافة إلى ذلك، تشهد الجهود التنسيقية على مستوى دول المجلس في مجال الأمن السيبراني تكثيفًا، خاصة مع إنشاء المركز الخليجي للتميز في الأمن السيبراني في الرياض عام ٢٠٢٢م، يُسهم هذا المركز في تسهيل تبادل المعلومات، وتقييم التهديدات المشتركة، وتنظيم تدريبات دفاع سيبراني منسقة بين الدول الأعضاء.

> **تشهد المبادرات الدفاعية، مثل قوات درع الجزيرة، التي لم تُفعَّل بكامل إمكاناتها في السابق، اهتمامًا متجددًا وتنشيطًا ملحوظًا في الوقت الراهن**

كما يحرز التكامل على صعيد الدفاع الجوي تقدمًا لافتًا. فقد شرعت دول مجلس التعاون في مناقشات جادة نحو إقامة منظومة إقليمية متكاملة للدفاع الجوي والصاروخي، بالاستفادة من القدرات الحالية مثل نظام «ثاد» السعودي وبطاريات «باتريوت» الإماراتية. يهدف هذا المسعى إلى بناء نظام إنذار مبكر متصل بالشبكة، قادر على تنسيق جهود الرصد والاعتراض الفوري للهجمات.

ولقد تطورت الدوريات البحرية لتصبح أكثر تنظيمًا وتنسيقًا عبر عمليات كالدوريات الأمنية البحرية المشتركة لمجلس التعاون الخليجي في الخليج العربي ومضيق هرمز. وقد جرى تكثيف هذه الدوريات منذ عام ٢٠٢١م، بهدف التصدي للتهديدات المتنامية كالتهريب والقرصنة واختراقات الطائرات المسيرة العدائية. وتُشارك في هذه الدوريات عادةً قوات مهام مشتركة تُبادل المعلومات الاستخباراتية وتُنفذ تدريبات متناسقة، مما يُعزز من مستوى الوعي الجماعي بالمجال البحري.

وتُشير هذه المساعي، في مجملها، إلى توجّه خليجي أكثر ترابطًا وفعالية نحو الدفاع الجماعي، ينتقل من مجرد الأقوال إلى مستويات أعلى من التكامل العملي والجاهزية التشغيلية.

- **الأمن البحري واستراتيجية البحر الأحمر**

يُمثل الأمن البحري، خاصةً في مضيقي هرمز وباب المندب، شريانًا حيويًا لتدفقات الطاقة والتجارة في منطقة الخليج. ويُشير تزايد اقتناء الأساطيل البحرية، بما فيها الطرادات وسفن الدوريات وأنظمة المراقبة تحت الماء، إلى اهتمام متزايد بتعزيز سلاح الردع البحري.

وتُقدم تحالفات مثل القوة البحرية المشتركة (CMF) وعملية «سينتينل» والتحالف الدولي لأمن وحماية حرية الملاحة البحرية (IMSC) مساحات للتعاون الأمني البحري متعدد الأطراف، مع تركيز خاص على حماية الممرات المائية الاستراتيجية مثل مضيق هرمز.

في الوقت ذاته، تعمل دول الخليج على إرساء عقائد بحرية وهياكل قيادة محلية. فعلى سبيل المثال، تُعطي العقيدة السعودية الأولوية للدفاع البحري المتكامل ضد التهديدات غير المتماثلة وحماية البنية التحتية الحيوية، مع التأكيد على قابلية التشغيل البيني مع الحلفاء. بينما تركز العقيدة الإماراتية على إبراز القوة، والقدرات البرمائية، ودمج الحرب السيبرانية والإلكترونية، مدعومة بقيادة مركزية للتنسيق عبر مسارح عمليات متعددة. أما الدول الأصغر مثل قطر والبحرين، فتُركز على الوعي بالمجال البحري والتدريبات المشتركة، مما يعزز قدراتها في القيادة والتحكم لحظة بلحظة. وتُشكل هذه الجهود مجتمعةً تحولاً نحو استراتيجيات بحرية شاملة ومتعددة المجالات، تتماشى مع التحالفات متعددة الجنسيات لحماية الأمن البحري الإقليمي.

التحديات الاستراتيجية والاعتبارات الأخلاقية

مع تسارع وتيرة عمليات التسلح والتحديث، تظل تحديات جوهرية في انتظار المعالجة. وتتطلب قضايا مثل الاستدامة طويلة الأمد، والانسجام الاستراتيجي الشامل، والمخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان إدارة حكيمة وواعية.

- **ضغوط الميزانية وتحديات تحقيق الاستدامة الدفاعية:**

تزايدت الضغوط على ميزانيات الدول جراء التغيرات في الاقتصاد العالمي ما بعد الجائحة والتحول الذي شهده قطاع الطاقة. ويُشكل التوفيق بين الإنفاق الدفاعي، والمسؤولية المالية، وتنويع الاقتصاد، والتنمية الاجتماعية تحديًا معقدًا. ومع تزايد تعقيد وتكاليف برامج المشتريات الدفاعية، تواجه دول الخليج ضغطًا متصاعدًا لتفادي مضاعفة القدرات غير المستغلة، والتركيز بدلاً من ذلك على تحسين توزيع الموارد على مستوى المنطقة، وهذا يستدعي تنسيقًا وتعاونًا أكبر وشفافية بين وزارات الدفاع في دول مجلس التعاون الخليجي لتحديد أوجه التكامل ونقاط الضعف، مما يُتيح التخصص بدلاً من الاقتناء المتكرر. فعلى سبيل المثال، قد تركز بعض الدول على تطوير مجالات متخصصة كالدفاع الجوي، أو القوة البحرية، أو القدرات السيبرانية، بينما تعتمد على شركائها في المجالات الأخرى. وهذا النهج لا يُعظم الفعالية الشاملة للدفاع الإقليمي فحسب، بل يُسهم أيضًا في ضبط التكاليف المتصاعدة، وتحسين قابلية التشغيل المشترك، وتعميق التكامل في مجالات التدريب والصيانة واللوجستيات. وفي نهاية المطاف، يُعتبر هذا التحسين أمرًا حاسمًا لبناء منظومة أمنية متماسكة قادرة على التصدي الفعال للتهديدات المعقدة دون إرهاق الميزانيات الوطنية لكل دولة.

- **مواءمة الرؤية الاستراتيجية مع الهياكل القيادية**

يجب أن يتوافق التحديث العسكري مع المبادئ الدفاعية الوطنية والتقييمات الدقيقة للمخاطر وهياكل القيادة الموحدة. لقد شهدت بعض الدول إفراطًا في اقتناء المنصات العسكرية الأجنبية بوتيرة تفوق قدرتها على تطوير العقائد العسكرية والقدرات اللوجستية اللازمة لدعمها. لذا، فإن معالجة هذه الفجوات تُعد خطوة جوهرية لتحقيق الفاعلية التشغيلية المنشودة.

- **الاعتبارات الأخلاقية في توظيف التقنيات الحديثة**

يُثير التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي، والأدوات السيبرانية، والأنظمة غير المأهولة تساؤلات أخلاقية عميقة. فكيف ستضمن دول مجلس التعاون الامتثال للقانون الإنساني الدولي؟ وكيف ستُحافظ على سلاسل القيادة والمساءلة في الأنظمة شبه المستقلة؟ هذه ليست قضايا مؤجلة للمستقبل؛ بل هي التزامات قائمة في الوقت الراهن. وينبغي لدول الخليج وضع هذه الاعتبارات في طليعة الجهود الرامية إلى وضع أُطر أخلاقية والمساهمة في صياغة المعايير الدولية للتقنيات العسكرية الناشئة، مما يُعزز من مكانتها كجهات فاعلة مسؤولة في المنظومة الدولية.

الخلاصة: ما ينتظرنا في المرحلة المقبلة

لم يعد تحقيق الأمن طويل الأمد في منطقة الخليج يقتصر على الردع بالقوة العسكرية فحسب، بل أصبح يدور حول المرونة، والقدرة على الصمود، والتكامل. حيث تُعيد دول الخليج صياغة مواقفها الدفاعية تماشيًا مع ما ينشأ من تهديدات متصاعدة، وظهور التقنيات الحديثة، وتغير التحالفات الدولية.

تُشير التوجهات الراهنة إلى حركة واضحة نحو:

- صفقات عالية التقنية ومنتقاة بدقة.
- دمج القدرات السيبرانية والذكاء الاصطناعي والفضاء.
- نمو الصناعات الدفاعية المحلية.
- بناء شراكات استراتيجية متنوعة على نطاق واسع.
- تعزيز التعاون الإقليمي والنهج متعدد الأطراف.

ولتحقيق النجاح، يجب على دول الخليج الحفاظ على الانضباط الاستراتيجي، والاستثمار في رأس المال البشري، ومعالجة الاعتبارات الأخلاقية بشفافية وبعد نظر. وبذلك، لن تكتفي هذه الدول بالدفاع عن سيادتها، بل ستُشكل أيضًا النظام الأمني الإقليمي في حقبة تتسم بالضبابية والتحولات العميقة. ومع استمرار تطور الخليج كمركز جيوسياسي وجيو-اقتصادي، فإن استراتيجياته الأمنية المُحصّنة للمستقبل ستعمل كدرع وإشارة في ذات الوقت: درع ضد التهديدات الناشئة، وإشارة واضحة إلى الثقة والاستقلالية والرؤية الاستراتيجية.

> **لن تكتفي هذه الدول بالدفاع عن سيادتها، بل ستُشكل أيضًا النظام الأمني الإقليمي في حقبة تتسم بالضبابية والتحولات العميقة**

الفصل الثالث
الأقاليم العالمية

بين الدبلوماسية والتحالفات الاقتصادية: ملامح تطور الشراكة الأمريكية ـ الخليجية

آمنة موصلي، باحثة

تستند العلاقات بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي إلى إرث ممتد من التعاون الاستراتيجي متعدد الأبعاد، انبثق من مصالح متداخلة تشمل أمن الطاقة، واستقرار الإقليم ومكافحة الإرهاب. ورغم التحديات المتعاقبة والمتغيرات الإقليمية والدولية، ظلت هذه العلاقة في جوهرها ثابتة ومرنة، قادرة على التأقلم مع المستجدات. وقد شكلت الإدارة الثانية للرئيس ترامب محطة مفصلية في هذا المسار، تميزت بتكثيف الحضور الدبلوماسي وتعميق التعاون الاقتصادي وزيادة التركيز على التهديدات الأمنية. ويستعرض هذا الفصل مسار تطور العلاقات الأمريكية الخليجية في ضوء المتغيرات العالمية، ويقف على أبعاد عودة ترامب إلى السلطة، وما قد يترتب عليها من انعكاسات على مستقبل هذه الشراكة الحيوية

التحليل السياق

أعقبت إعادة انتخاب دونالد ترامب في عام ٢٠٢٤م، موجة تفاؤل في الأوساط الخليجية بشأن مستقبل العلاقات الثنائية وإمكانية تعميقها. وقد عبرت رسائل التهنئة الصادرة عن قادة مجلس التعاون عن تقدير واضح للدور الأمريكي في ترسيخ أمن المنطقة واستقرارها. ويستند هذا التفاؤل إلى ما أحرزته الولاية الأولى لترامب من تقدم على صعيد العلاقات الخليجية–الأمريكية، لا سيما في مجالي الاقتصاد والأمن. ومن هذا المنطلق، تزايدت التوقعات باستمرار هذا النهج، مع تركيز أوسع على تعزيز أوجه الشراكة الاستراتيجية.

توحي المؤشرات الأولية للولاية الثانية للرئيس ترامب بتمسك إدارته بأولويات المرحلة السابقة، وإن ترافقت مع تغير ملحوظ في الأسلوب والخطاب السياسي. وتتحرك العلاقات بين واشنطن ودول مجلس التعاون الخليجي في مسارين متكاملين: أحدهما يركز على التعاون الاقتصادي، والآخر على التفاعل الدبلوماسي. وفي هذا السياق، جاءت الزيارة التاريخية للرئيس ترامب إلى منطقة الخليج في مايو ٢٠٢٥م، لتؤكد من جديد ثوابت السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، وتسلط الضوء على المكانة الاستراتيجية لدول الخليج ضمن توازنات النظام الدولي. وقد حمل اختيار المملكة العربية السعودية كمحطة أولى في الزيارة دلالة رمزية عميقة، تكرارًا لمشهد مشابه في عام ٢٠١٧م، بما يعكس موقع السعودية المركزي في أولويات السياسة الإقليمية الأمريكية. وقد أبرزت الزيارة المسارين المتداخلين للعلاقة بين الجانبين؛ فعلى المستوى الاقتصادي، برزت الاتفاقيات الاستثمارية الكبرى التي وُقعت خلال الزيارة باعتبارها نقطة تحول في التعاون العملي. أما سياسيًا، فقد أعاد الرئيس الأميركي تأكيد التزام بلاده بالشراكة الاستراتيجية مع دول الخليج، لا سيما المملكة العربية السعودية، مشددًا على ما تمثله المنطقة من أهمية محورية في السياسة

الخارجية الأمريكية. وفي المجال الدبلوماسي، عادت الملفات الإقليمية الكبرى إلى الواجهة، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية والملف السوري والعلاقات مع إيران، فضلًا عن قضايا الأمن والدفاع التي لا تزال تمثل ركيزة أساسية في الشراكة الاستراتيجية بين الجانبين.

الشراكة الأمريكية ـ الخليجية: أمن المنطقة خلال الولاية الثانية لترامب

التكامل الاستراتيجي الاقتصادي

في إطار الشراكة المتنامية بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، برز التعاون الاقتصادي كأحد المحاور الجوهرية في سياسة إدارة الرئيس ترامب تجاه المنطقة. وقد تجلى هذا التوجه من خلال توسع غير مسبوق في المسار الاقتصادي، سواء على مستوى الاستثمارات أو المشاريع المشتركة أو الاتفاقيات التجارية الاستراتيجية. وخلال زيارة ترامب إلى الخليج في مايو ٢٠٢٥م، أُعلِن عن توقيع صفقات كبرى تجاوزت قيمتها الإجمالية تريليوني دولار، شملت قطاعات التكنولوجيا، والطاقة، والصحة، والبنية التحتية في دلالة واضحة على عمق الروابط الاقتصادية بين الجانبين.

Photo Source: AlArabiya (2025)

وفي السياق ذاته، أعلنت المملكة العربية السعودية عن حزمة استثمارية بقيمة ٦٠٠ مليار دولار موزعة على قطاعات التكنولوجيا المتقدمة، والطاقة، والرعاية الصحية، والخدمات المالية، ضمن مساعيها لترسيخ موقعها كمركز إقليمي للذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي. وشملت هذه المبادرات توقيع شراكات استراتيجية مع كبرى شركات التكنولوجيا الأمريكية، من بينها جوجل، أوراكل، سيلز فورس، إي إم دي، وإنفيديا، بقيمة ٨٠ مليار دولار، إضافة إلى التزام مستقل من شركة دلتافولت باستثمار ٢٠ مليار دولار لإنشاء مراكز بيانات متقدمة وبنية تحتية داعمة للطاقة. وأُعلن كذلك عن مشروع «منطقة ذكاء اصطناعي» بالشراكة مع خدمات أمازون ويب (AWS) وشركة هيوماين، مدعومًا بخطط لتوفير قدرة حوسبية تصل إلى ٥٠٠ ميغاواط، ما يعزز من موقع المملكة كمحور تقني متقدم في المنطقة.

وفي إطار التوسع الاستراتيجي لقطاع الطاقة، وقعت شركة أرامكو السعودية ما يصل إلى ٣٤ مذكرة تفاهم مع شركات أمريكية كبرى، بقيمة محتملة تبلغ ٩٠ مليار دولار، توزعت على مجالات متعددة بالشراكة مع إكسون موبيل، ونكست ديكيد، وسيمبرا، ووجنرال إلكتريك فيرنوفا. شملت هذه الشراكات اتفاقًا طويل الأمد لتوريد الغاز الطبيعي المسال لمدة ٢٠ عامًا، واستثمارًا بقيمة ٣,٤ مليار دولار لإنشاء مصنع وقود في الولايات المتحدة، إلى جانب مبادرات لتطوير مشاريع الهيدروجين الأخضر. وتندرج هذه الخطوات ضمن مستهدفات رؤية السعودية ٢٠٣٠، بما يعكس التزام المملكة بتنويع مصادر الدخل، وتعزيز موقعها العالمي في مجالات الطاقة النظيفة والتقنيات المستدامة.

وفي تطور غير مسبوق في العلاقات الدفاعية بين واشنطن والرياض، أعلن البيت الأبيض في بيان رسمي: «تأكيدًا للتزامنا المتواصل بتعزيز الشراكة الدفاعية والأمنية، وقّعت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية أكبر اتفاقية لمبيعات الأسلحة في التاريخ، بقيمة تقترب من ١٤٢ مليار دولار، لتزويد المملكة بمنظومات تسليح متقدمة وخدمات قتالية عالية التقنية، عبر عدد من كبرى الشركات الدفاعية الأمريكية." تعكس هذه الاتفاقية مستوى غير مسبوق من التنسيق الدفاعي بين البلدين، كما تؤكد تمسك الولايات المتحدة بدورها الاستراتيجي في صون أمن الخليج وتعزيز استقراره. وفي تصريح لافت، شدد الرئيس ترامب على «أنه لن يتردد مطلقًا» في استخدام القوة العسكرية للدفاع عن المملكة، في موقف اعتُبر تحوّلًا لافتًا مقارنة بنهج الإدارات السابقة، ما يعكس جدية الالتزام الأمريكي تجاه أمن الحلفاء الإقليميين وتموضعًا أوضح في معادلات الردع الإقليمي.

في المقابل، سجلت كل من قطر والإمارات تطورًا استراتيجيًا ملحوظًا في مسار شراكتهما الاقتصادية المتصاعدة مع الولايات المتحدة، من خلال سلسلة من الاتفاقيات التي تعكس عمق التعاون القائم. فقد وقعت قطر اتفاقية تبادل اقتصادي مع واشنطن بلغت قيمتها ١,٢ تريليون دولار، تضمنت صفقات دفاعية وتجارية تجاوزت ٢٤٣,٥ مليار دولار، بما في ذلك عقد لتوريد ٢١٠ طائرة من شركة «بوينغ» بقيمة ٩٦ مليار دولار، إلى جانب استثمارات في مشاريع الطاقة بلغت ٨,٥ مليار دولار. كما خصصت قطر ما يقارب مليار دولار للاستثمار في الحوسبة الكمية، بالشراكة مع شركة «كوانتنيوم» الأمريكية، في خطوة تؤشر إلى توجه استراتيجي طويل الأمد نحو مواكبة الابتكار التقني وتوسيع آفاق التعاون في مجالات التكنولوجيا المتقدمة.

وفي السياق ذاته، أبرمت الإمارات اتفاقيات تجارية مع الولايات المتحدة بقيمة ٢٠٠ مليار دولار، شملت قطاعات استراتيجية مثل المعادن، والبنية التحتية الرقمية، وإنتاج الطاقة. وأُعلن كذلك عن إطلاق إطار استثماري مشترك طويل الأمد بين حكومتي البلدين يمتد لعشر سنوات، تصل قيمته إلى ١,٤ تريليون دولار، ويغطي مجالات حيوية من بينها الذكاء الاصطناعي والطاقة وأشباه الموصلات والأمن الوطني. ومن المرتقب أن يسهم هذا التعاون في دعم الاقتصاد الرقمي الإماراتي بما يصل إلى ١٨١ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٣م، في دلالة على تعاظم الدور الأمريكي في توجيه دفة الابتكار والتقدم التكنولوجي في منطقة الخليج العربي.

> **يشير حجم الصفقات الاقتصادية التي أُبرمت خلال زيارة الرئيس ترامب إلى منطقة الخليج في عام ٢٠٢٥م، إلى ما يتجاوز تعزيز الروابط التجارية بين الجانبين؛ إذ يعكس تحولًا استراتيجيًا في نمط انخراط الولايات المتحدة في خطط التنمية بعيدة المدى لدول الخليج.**

يشير حجم الصفقات الاقتصادية التي أُبرمت خلال زيارة الرئيس ترامب إلى منطقة الخليج في عام ٢٠٢٥م، إلى ما يتجاوز تعزيز الروابط التجارية بين الجانبين؛ إذ يعكس تحولًا استراتيجيًا في نمط انخراط الولايات المتحدة في خطط التنمية بعيدة المدى لدول الخليج. فبدلًا من التركيز الحصري على التعاون الدفاعي بوصفه محور

العلاقة التقليدي، باتت واشنطن تنتهج مقاربة أوسع تتماشى مع الرؤى الوطنية الخليجية، لا سيما في مجالات الذكاء الاصطناعي، البنية الرقمية، وتنويع مصادر الطاقة.

ورغم أن هذه الاتفاقيات تُمثل محاولة لإعادة التموضع داخل مسار الشراكة الأمريكية - الخليجية، تبقى التساؤلات قائمة بشأن مدى قابليتها للتنفيذ الكامل. إذ تُظهر التجارب السابقة أن العديد من الاستثمارات الكبرى واجهت تأخيرات أو أُعيدت هيكلتها، نتيجة لتحولات محلية أو تحديات إدارية أو تغيرات في السياق الاقتصادي العالمي. ومع ذلك، فإن حجم صفقات عام ٢٠٢٥م، وتنوعها، خصوصًا تلك المرتبطة باستراتيجيات وطنية بعيدة المدى مثل «رؤية السعودية ٢٠٣٠» أو الإطار الإماراتي للاقتصاد الرقمي، يدل على مستوى متقدم من التخطيط المؤسسي والجدية في التنفيذ. وحتى إن لم تُنفذ هذه الاتفاقيات بالكامل، فإن إنجاز جزء منها كفيل بإحداث نقلة نوعية في عمق الشراكة الاقتصادية بين الولايات المتحدة ودول الخليج، وترسيخ تحول هيكلي يتجاوز الأطر التقليدية للعلاقة التي طالما ارتكزت على الدفاع والطاقة.

الحضور السياسي والدور الدبلوماسي

على الصعيدين الدبلوماسي والأمني، كشفت التطورات الأخيرة عن تحول ملحوظ في النظرة الدولية إلى منطقة الخليج؛ إذ لم تعد تُختزل في كونها ساحة لتنافس القوى الكبرى على النفوذ، بل أضحت طرفًا فاعلًا في رسم مسارات الحوار والتسويات الإقليمية والدولية. يتجلى هذا التحول في الانخراط الخليجي بمبادرات معقدة تتعلق بالملفين الفلسطيني والأوكراني، بالإضافة إلى الدور المحوري لسلطنة عُمان في تيسير قنوات الاتصال غير المباشرة بين طهران وواشنطن، والدور الحيوي لدولة قطر في جهود الوساطة متعددة الأطراف. ويجسد هذا النشاط الدبلوماسي انتقال دول مجلس التعاون من دور المتلقي إلى دور المبادر في إنتاج الحلول، بما يعزز حضورها السياسي ويدفع نحو الاعتراف بها كقوى مساهمة في استقرار النظام الدولي. هذا التحول المتسارع يفرض على واشنطن مراجعة سياساتها التقليدية، وإعادة مواءمة استراتيجياتها بما ينسجم مع المشهد الإقليمي المتغير.

وفي سياق التحولات الإقليمية المتسارعة، مثلت زيارة الرئيس ترامب إلى منطقة الخليج نقطة تحوّل بارزة في مسار السياسة الأمريكية حيال الشرق الأوسط، إذ أسفرت عن إعلان واشنطن استعدادها لاتخاذ خطوات عملية نحو استئناف العلاقات الدبلوماسية مع سوريا للمرة الأولى منذ أكثر من عقد. ويُعد هذا التحول مؤشرًا واضحًا على إعادة توجيه الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وتكييف استراتيجيتها للملف السوري ضمن رؤية أوسع لإعادة تموضعها الإقليمي. جاء رفع بعض العقوبات الأمريكية كمقدمة لهذا التحول، إثر مشاورات مباشرة مع كل من الرياض وأنقرة، وتبعته سلسلة لقاءات رفيعة المستوى، من أبرزها الاجتماع الثلاثي الذي ضم الرئيس السوري، بالإضافة إلى لقاء جمع وزير الخارجية السوري الجديد بالسيناتور ماركو روبيو في تركيا. وقد حملت هذه المؤشرات رسائل مزدوجة: أولها بروز الدور السعودي كقوة دبلوماسية فاعلة في ملفات التسوية الإقليمية، وثانيها أن منطقة الخليج باتت تتصدر أولويات السياسة الخارجية الأمريكية. ويكشف التقارب المتنامي بين إدارة ترامب والقيادة السعودية

في ملفات إقليمية حساسة مثل مسار تطبيع العلاقات مع سوريا وتعزيز التعاون الدفاعي عن مستوى عال من التفاهم الاستراتيجي لا يستند فقط إلى المصالح المشتركة بل يعكس أيضًا إدراكًا متبادلًا لدور السعودية المتصاعد في إعادة تشكيل معادلات التوازن الإقليمي.

ومع ذلك، مثلت المواجهة العسكرية التي اندلعت في يونيو ٢٠٢٥م، بين الولايات المتحدة وإسرائيل من طرف، وإيران من طرف آخر، أحد أخطر التحديات الأمنية التي واجهت الشراكة الأمريكية الخليجية حتى الآن. ففي ٢٢ يونيو، شنّت قاذفات B-٢ الأمريكية ضربات دقيقة طالت منشآت نووية استراتيجية داخل إيران، في ظل تصاعد أنشطة طهران في تخصيب اليورانيوم وتوسيع قدراتها النووية، والتي اعتبرتها واشنطن خطرًا وشيكًا يستدعي التدخل. جاءت الضربات بعد أسابيع من تصعيد الصراعات بالوكالة وتعثر المسار الدبلوماسي، وعدّتها الإدارة الأمريكية إجراءً وقائيًا لمنع انتشار الأسلحة النووية. وأثارت العملية ردود فعل دولية متباينة، تراوحت بين التأييد الحذر والإدانة الصريحة، وأسفرت عن تحول جذري في المشهد الأمني الإقليمي. وبلغ التصعيد ذروته في ٢٣ يونيو، حين أطلقت إيران صواريخ انتقامية استهدفت قاعدة العديد الجوية الأمريكية بقطر، في سابقة هي الأولى من نوعها لهجوم مباشر تشنه طهران على قوات أمريكية متمركزة في منطقة الخليج. وقد اعتُبر هذا التصعيد، في العديد من الأوساط الإقليمية، انتهاكًا صريحًا لسيادة دول المنطقة ومؤشرًا على احتمالات انزلاق التوترات نحو مواجهات أوسع.

عقب الضربات التي وقعت في يونيو، بات البُعد الأمني في الشراكة ـ الأمريكية الخليجية يحتل موقعًا أكثر حساسية، متصدرًا أولويات العواصم الخليجية، في ظل واقع إقليمي بالغ التعقيد والتسارع. ومع استمرار التوترات في غزة وانسداد آفاق التهدئة، عبّرت دول مجلس التعاون عن خشيتها من الانزلاق، بحكم الجغرافيا وتشابك المصالح، إلى قلب تصعيد غير محسوب بين واشنطن وطهران. فالخليج، بما يضمه من منشآت استراتيجية حساسة، وفي مقدمتها القواعد العسكرية الأمريكية والمضائق البحرية، لم يعد يرى في هذا التصعيد مجرد أزمة عابرة، بل تهديدًا وجوديًا يمس السيادة والاستقرار الوطني. وقد ترجمت هذه المخاوف إلى خطوات عملية عقب استهداف قاعدة العديد الأمريكية في قطر، حيث سارعت عدة دول خليجية إلى اتخاذ تدابير فورية، شملت إغلاقًا مؤقتًا لمجالاتها الجوية، كما في قطر والبحرين والكويت والإمارات. وترافق ذلك مع تصريحات حازمة من مسؤولين خليجيين، حذروا فيها من «عواقب وخيمة» و«تصعيد إقليمي محتمل»، بما عكس قلقًا عميقًا من احتمال امتداد المواجهة إلى الداخل الخليجي، بما يحمله من مخاطر على البنى التحتية الحيوية وسلامة المدنيين. ومرة أخرى، أعادت هذه التطورات طرح تساؤلات استراتيجية في العواصم الخليجية حول مدى مواءمة النهج الأمريكي في إدارة الأزمات الأمنية مع متطلبات الأمن القومي لدول مجلس التعاون.

وفي ظل هذا المشهد المتقلب، حافظت دول مجلس التعاون على خطاب متوازن يجمع بين التحفظ والدعوة إلى الحلول السياسية، مع التشديد على أولوية الحوار واعتماد الدبلوماسية متعددة الأطراف. وعلى الرغم من تباين النبرة من دولة إلى أخرى، فقد أجمعت معظم دول المجلس على مبادئ ضبط النفس واحترام السيادة وتعزيز الاستقرار الإقليمي. يتجلى هذا الموقف بوضوح في موقفي سلطنة عُمان وقطر، اللتين حافظتا تاريخيًا على أدوار دبلوماسية محايدة في الوساطات بين الولايات المتحدة وإيران، إلى جانب

انخراطهما الفاعل في ملفات إقليمية أوسع. وعلى الرغم من استمرار القلق الخليجي إزاء السياسات الإقليمية الإيرانية وبرنامجها النووي، فإن دول المجلس لا تزال متمسكة بموقف مبدئي رافض لأي تدخل عسكري خارج إطار الشرعية الدولية. ويعكس هذا الموقف، ليس انحيازًا إلى طهران، بل رؤية ثابتة مفادها أن معالجة النزاعات الإقليمية يجب أن تتم وفق الشرعية الدولية، مع تجنّب خلق سوابق قد تقوّض استقرار النظام الإقليمي وتفتح الباب أمام مسارات غير قابلة للاحتواء.

ورغم أن أياً من دول مجلس التعاون لم تعلن تأييدًا صريحًا للعملية العسكرية الأمريكية، فإنها في المقابل امتنعت عن إصدار إدانات مباشرة، فيما يُفهم على أنه تبنٍ لسياسة حياد محسوب تهدف إلى الحفاظ على علاقاتها الأمنية مع حلفائها الرئيسيين. أما ردود الفعل الخليجية على الضربة الإيرانية الانتقامية، فقد جاءت أكثر حدة ووضوحًا، بما يعكس تباينًا دقيقًا، وإن كان ذا دلالة عميقة، في مواقف دول المجلس تجاه أطراف التصعيد. ويواصل الخليج انتهاج سياسة حذرة تهدف إلى تحقيق توازن دقيق بين التمسّك بالتحالفات الأمنية، وفي مقدمتها الشراكة مع الولايات المتحدة، وبين التصدي لأي محاولات إيرانية قد تهدد أجواءه أو مصالحه الاستراتيجية، مع تأكيد ثابت على رفض أي انتهاك لسيادته أو تهديد لسلامة أراضيه.

بالمثل، تحاول الولايات المتحدة إدارة هذا التوازن المعقد، إذ يسعى الرئيس ترامب إلى إعادة تعريف دور بلاده في المنطقة، بحيث لا يقتصر على الطابع العسكري، بل يتعدّاه إلى دور الوسيط الساعي إلى إحلال السلام. وفي منشور لاقى انتشارًا واسعًا عبر منصته «تروث سوشيال»، كتب ترامب: "جاءني كل من إسرائيل وإيران، تقريبًا في التوقيت ذاته، وقالا: «نريد السلام». كنت أعلم أن الوقت قد حان. العالم والشرق الأوسط هما الرابحان الحقيقيان. كلا البلدين سيشهدان مستقبلًا مليئًا بالمحبة والسلام والازدهار. لديهما الكثير ليكسباه، والكثير ليخسراه إذا ابتعدا عن طريق الحق والحقيقة. المستقبل أمام إسرائيل وإيران بلا حدود، ويحمل وعودًا عظيمة. ليباركهما الرب."

Photo Source: Foxnews (2025)

يأتي هذا التصريح في سياق المساعي الأمريكية لتأطير اللحظة بوصفها نقطة تحول محتملة نحو التهدئة واستئناف المسار الدبلوماسي، ويعكس في الوقت ذاته التحدي الذي تواجهه إدارة ترامب في الحفاظ على توازن استراتيجي دقيق، يجمع بين منع التصعيد الإسرائيلي، واحتواء الردود الإيرانية، مع تأكيد مصداقية واشنطن كوسيط سياسي فاعل لا كمجرد طرف في معادلة الردع.

يتجلى هذا التوجه في الموقف العلني للرئيس ترامب، الذي شدد على ضرورة ضبط النفس عقب دعوته إلى وقف إطلاق النار، ولا سيما فيما يخص التحركات الإسرائيلية التي قد تؤدي إلى تفاقم التصعيد. وفي منشور واسع الانتشار على منصته «تروث سوشيال»، وجّه ترامب تحذيرًا مباشرًا إلى الجانب الإسرائيلي قائلاً": إسرائيل، لا تُسقطوا تلك القنابل. إذا فعلتم، فسيُعد ذلك انتهاكًا جسيمًا. أعيدوا طياريكم فورًا." وفي تصريح لاحق، أعرب عن

امتعاضه مما وصفه بـ «قصف مكثف» على إيران عقب الهدنة، مؤكدًا: «أنا غير راض عن إسرائيل."

تُشير التصريحات الأخيرة إلى أن الاستراتيجية الأمريكية لا تزال تركز على استدامة الاستقرار الإقليمي، بخلاف التكهنات حول دعم تحركات عسكرية أحادية. في المقابل، تتصاعد المطالبات بانتهاج الولايات المتحدة سياسة أكثر اتزانًا وفاعلية، لا سيما في سياق التصعيد المتسارع في غزة. فمن منظور خليجي، يتوجب على واشنطن تجاوز مجرد التصريحات والانخراط بفاعلية في تهدئة الصراع، عبر ممارسة ضغط مباشر لوقف العمليات العسكرية الإسرائيلية، واستئناف مسار سياسي جاد يستند إلى حل الدولتين. ورغم أن زيارة ترامب إلى الخليج عززت التحالفات القائمة ودفعت بالعلاقات الاقتصادية إلى الأمام، فإنها أيضًا فتحت المجال لمزيد من التواصل الدبلوماسي البنّاء، بما في ذلك دفع واشنطن إلى أداء دور أكثر توازنًا تجاه النزاعات الإقليمية.

الخلاصة

مع انطلاق الولاية الثانية لإدارة الرئيس ترامب، شهدت العلاقات بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي تطورًا نوعيًا اتسم بمزيد من النضج والشمول، جمع بين الاستمرارية المؤسسية والتطوير النوعي في منظومة التعاون الاستراتيجي. وباتت هذه الشراكة ترتكز على دعائم راسخة في مجالات الأمن والتنمية والاستقرار، مع انفتاحها المتزايد على مسارات جديدة تعكس تحول أولويات السياسة الإقليمية والدولية على حد سواء. وقد تجلى هذا التوجه في تبني الولايات المتحدة مسارًا يجمع بين الحضور الدبلوماسي النشط وتعزيز الشراكات الاقتصادية طويلة الأمد، ما أسهم في ترسيخ نفوذها الاستراتيجي ضمن بيئة إقليمية تسعى فيها الدول الخليجية لبناء علاقات خارجية أكثر توازنًا واستقلالًا عن الأطر التقليدية.

وتُرجم هذا التحول عمليًا عبر الاتفاقيات الثنائية التي وُقّعت خلال زيارة الرئيس ترامب إلى الخليج في عام ٢٠٢٥م، والتي تجاوزت قيمتها الإجمالية تريليوني دولار، وهو ما يعكس حجم التشابك الاقتصادي بين الطرفين وعمق الرؤية الاستراتيجية المشتركة. لم تكن هذه الاتفاقيات مجرد صفقات تجارية، بل عكست بوضوح تلاقي طموحات التحول الوطني في الخليج مع القدرات الاستثمارية والتقنية الأمريكية. ومن خلال التوسع في قطاعات حيوية وناشئة كالتقنيات المتقدمة والطاقة النظيفة والبنية التحتية الرقمية وتكنولوجيا الدفاع يجري اليوم تأسيس نموذج شراكة مرن قادر على مواكبة تحولات النظام العالمي.

ورغم التقدم اللافت، لا تزال بعض التحديات قائمة، لا سيما في ظل تباين الرؤى إزاء قضايا محورية كالعلاقة مع إيران ومستقبل النظام الأمني الإقليمي ومسارات القضية الفلسطينية. إلا أن المؤشرات العامة توحي بوجود إرادة سياسية متبادلة لإدارة تلك التباينات ضمن أطر واقعية تتيح تجاوز الخلافات دون الإضرار بالمسارات الإيجابية الأخرى. وفي ظل التحولات المتسارعة في موازين القوى الدولية، تكتسب الشراكة الأمريكية ـ الخليجية أهمية متجددة، بوصفها إطارًا مرنًا يجمع بين الحوار الاستراتيجي والتكامل الاقتصادي. ومع تنامي المصالح المشتركة واتساع نطاق التعاون، تواصل هذه الشراكة ترسيخ موقعها كركيزة أساسية في دعم الاستقرار الإقليمي، وكعامل مؤثر في صياغة التوازنات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط.

إعادة الترتيبات الاستراتيجية في علاقات الخليج – آسيا

ليلى علي، باحث اول مشارك

تشهد علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع القوى الآسيوية تحوّلًا استراتيجيًا لافتًا يتجاوز الأطر التقليدية للتبادل التجاري، أو التنويع في العلاقات الدبلوماسية، للانفتاح على آفاق أوسع تستند إلى مستجدات اقتصادية وتكنولوجية متسارعة. ففي عام ٢٠٢٢م، مثّلت الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية مجتمعةً ما يزيد عن ٦٠٪ من صادرات النفط الخليجية، في مؤشر على عمق الترابط البنيوي المتنامي بين الجانبين. بل هذا التقارب لم يعد مقصورًا على قطاع الطاقة الأحفورية، وامتد إلى مجالات استراتيجية واعدة. ففي ميدان التكنولوجيا المتقدمة، دخلت دولة الإمارات في شراكة مع كوريا الجنوبية لتطوير مشاريع الهيدروجين الأخضر وبناء منصات المدن الذكية. كما رسخت شركة هواوي وجودها في البنية التحتية الرقمية لدول الخليج عبر إنشاء مراكز بيانات وشبكات الجيل الخامس في الإمارات والمملكة العربية السعودية. وبالتوازي، عمقت المملكة العربية السعودية تعاونها مع الصين وكوريا الجنوبية في مجال الطاقة النظيفة، من خلال اتفاقات تهدف إلى تطوير تقنيات الطاقة الشمسية والهيدروجينية، بما ينسجم مع مستهدفات «رؤية ٢٠٣٠». وتعكس هذه التحركات المتعددة الأبعاد تحوّلًا أعمق في التوجه الخليجي نحو آسيا، لا باعتبارها بديلًا عن الشراكات القائمة، بل كخيار استراتيجي يعزز حضور الخليج في نظام دولي آخذ في التشكل، تتزايد فيه أهمية آسيا كمركز ثقل اقتصادي وتقني وجيوسياسي. تنطلق هذه المقالة من تحليل مسار الانفتاح الخليجي المتسارع على آسيا، لتقييم ما إذا كان هذا التوجه قد تجاوز مجرد تعميق العلاقات الاقتصادية، إلى بناء شراكات استراتيجية ذات تأثير متبادل. وتستعرض كيف يمكن لهذا التحول أن يسهم في ترسيخ موقع أكثر توازنًا وفاعلية لدول الخليج ضمن النظام العالمي المتعدد الأقطاب.

> **في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، تعمل دول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز شراكاتها الاستراتيجية مع القوى الآسيوية الصاعدة**

إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية والجيواقتصادية بين مجلس التعاون وآسيا

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي، تعمل دول مجلس التعاون الخليجي على تعزيز شراكاتها الاستراتيجية

مع القوى الآسيوية الصاعدة، من خلال مقاربات متكاملة تقوم على أسس اقتصادية متينة وتنسيق سياسي متقدم وأهداف تنموية مشتركة. ويبرز هذا التوجّه بشكل خاص في مجالات ذات أولوية، مثل التنمية الصناعية والأمن الغذائي والبنية التحتية الرقمية، حيث يتقاطع البُعد الجيوسياسي مع الديناميات الجيواقتصادية. وفي هذا السياق، تنظر دول المجلس إلى الشراكة مع آسيا باعتبارها رافدًا استراتيجيًا يوفر حلولًا عملية منخفضة التكاليف ومرنة التوسع، تدعم جهود التحوّل نحو مرحلة ما بعد النفط. ومع أن هذا التوجه يعكس انفتاحًا متزايدًا نحو الشرق، فإنه لا يُمثّل استبدالاً للشراكات الغربية القائمة، بل يُجسد نهجًا عمليًا متوازنًا، يستند إلى الموقع الجغرافي الفريد لدول الخليج بوصفه نقطة التقاء محورية بين آسيا وإفريقيا وأوروبا. ويأتي هذا التوظيف الجغرافي في إطار استراتيجية شاملة تهدف إلى تنويع الشراكات وتنويع مصادر القوة الاقتصادية وتعزيز استقلالية القرار السيادي لدول الخليج، بما يتماشى مع مصالحها الوطنية في بيئة دولية تتسم بالتنافسية والتقلب.

الاستراتيجية الاقتصادية

تُمثل العلاقات الاقتصادية المتنامية بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا مؤشرًا واضحًا على تحول استراتيجي في بوصلة التعاون الدولي، يتجه بوضوح نحو الشرق. فقد حافظت الصين عام ٢٠٢٣م، على مكانتها بوصفها الشريك التجاري الأكبر لمعظم دول المجلس، وبلغ حجم التبادل التجاري بينها وبين دولة الإمارات أكثر من ١٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٢م، بينما تجاوز حجم التجارة بين الصين والمملكة العربية السعودية ١١٦ مليار دولار. وفي السياق ذاته، يُعد اتفاق الشراكة الاقتصادية الشاملة (CEPA) بين الهند والإمارات، الذي وُقع في العام نفسه، خطوة استراتيجية تهدف إلى رفع حجم التجارة الثنائية إلى ١٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠م، أما كوريا الجنوبية، فقد كثفت شراكاتها الاقتصادية في مجالي الطاقة والبنية التحتية مع دول الخليج، إذ بلغ حجم تجارتها مع المملكة العربية السعودية وحدها ٢٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٢م.

غير أن هذا التوجه الخليجي لا يقتصر على تصدير النفط وتلبية الطلب الآسيوي المتزايد على الطاقة، بل يمتد ليشمل استثمارات واسعة النطاق في البنية التحتية الرقمية والأسواق التقنية الناشئة في القارة الآسيوية. يأتي هذا الانفتاح مدفوعًا برؤية استراتيجية متناغمة مع الخطط الوطنية الطموحة، مثل «رؤية السعودية ٢٠٣٠» و«مئوية الإمارات ٢٠٧١»، اللتين تستهدفان تقليص الاعتماد على الموارد الهيدروكربونية، وتوجيه دفة النمو نحو الاقتصاد المعرفي والابتكار التكنولوجي. ومن خلال تعزيز حضورها في أسواق آسيا الصاعدة، خصوصًا في مجالات مثل التجارة الإلكترونية والطاقة المتجددة والخدمات اللوجستية والتكنولوجيا المالية،

تفتح الصناديق السيادية الخليجية منافذ استثمارية ذات عوائد قوية، وتكسب في الوقت ذاته موطئ قدم في الصناعات المستقبلية. كما يتيح هذا الانخراط المتزايد فرصًا لتبادل المعرفة، وبناء شراكات تكنولوجية تعزّز من القدرات المحلية، وتدعم التحوّل الرقمي في دول الخليج.

في هذا الإطار، ضخت صناديق الثروة السيادية الخليجية استراتيجية في شركات التكنولوجيا الهندية، مثل «جيو بلاتفورمز»، إلى جانب ضخ رؤوس أموال في قطاعات الخدمات اللوجستية المرتبطة بالتجارة الإلكترونية. وفي مسار موازٍ، ضخت مؤسسات إماراتية مثل «القابضة" (ADQ) و«مبادلة» استثمارات واسعة في قطاعات التكنولوجيا المالية والخدمات اللوجستية في جنوب شرق آسيا، شملت شركات رائدة مثل «جوجيك» والبنية التحتية الإقليمية للتجارة الإلكترونية. أما الصندوق السيادي القطري، فقد وسّع هو الآخر حضوره في القارة الآسيوية، عبر استثمارات متنامية في شركات التكنولوجيا الصينية ومجموعة من الشركات الناشئة الهندية. ومن الجانب الآسيوي، تتزايد مساهمة الشركات الكبرى في المشروعات الخليجية، مثل «هواوي» و«سامسونغ» و«سينوبك»، و«سوفت بنك»، من خلال شراكات استراتيجية شملت مجالات متعددة، منها الاتصالات، والذكاء الاصطناعي، والصناعات البتروكيميائية.

تقوم كل من اليابان وكوريا الجنوبية بأدوار محورية في تعزيز التعاون الإقليمي في مجالات الطاقة المتجددة والطاقة النووية. وفي هذا الإطار، ترتبط المملكة العربية السعودية وكوريا الجنوبية بشراكة وثيقة في تطوير المفاعلات المعيارية الصغيرة (SMRs) . ويُعد مشروع محطة براكة للطاقة النووية في دولة الإمارات نموذجًا إقليميًا رائدًا، يجسد نتائج هذا التعاون، إذ استُكمل بفضل الخبرات الكورية الجنوبية (معهد جنوب شرق آسيا للحديد والصلب، ٢٠٢٥م). في المقابل، تواصل سلطنة عُمان ترسيخ موقعها كقوة صاعدة في قطاع الهيدروجين الأخضر. ففي منطقة الدقم، تعمل شركة «لوبرو» الكورية الجنوبية بالتعاون مع شركاء عُمانيين وتايلانديين على إنشاء منشأة لإنتاج الأمونيا الخضراء، تستهدف طاقة إنتاجية تبلغ مليون طن سنويًا للتصدير إلى أسواق جنوب شرق آسيا وكوريا بحلول عام ٢٠٢٧م، أما في صلالة، فيقود تحالف «صلالة إتش٢»، الذي يضم «عُمان للطاقة البديلة» و«سامسونج سي آند تي» و«ماروبيني» و«دوتكو»، مشروعًا لإنتاج مليون طن سنويًا من الأمونيا المتجددة، مدعومًا بطاقة إجمالية قدرها ٥ جيجاوات من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح. ومن المرتقب اتخاذ القرار الاستثماري النهائي عام ٢٠٢٦م، مع انطلاق العمليات التشغيلية المستهدفة بحلول عام ٢٠٣٠ (Rouwenhorst, K., ٢٠٢٥).

تقوم كل من اليابان وكوريا الجنوبية بأدوار محورية في تعزيز التعاون الإقليمي في مجالات الطاقة المتجددة والطاقة النووية

تعكس هذه النماذج اتساع نطاق الشراكة بين دول الخليج وآسيا، والذي لم يعد مقتصرًا على قطاع الطاقة، بل امتد ليشمل البنية التحتية الرقمية والتصنيع الذكي والتقنيات البيئية الناشئة. إن تعميق التعاون مع القوى الآسيوية الكبرى يمكّن دول الخليج من بناء علاقات خارجية أكثر توازنًا وتعددية، بما يعزز من استقلالها الاستراتيجي، ويمنحها مساحة أوسع للحركة في بيئة دولية تتسم بالتعددية القطبية والتنافس الجيوسياسي المتصاعد.

التقارب السياسي

إلى جانب تعميق العلاقات الاقتصادية وتوسيع نطاق التعاون الأمني، يشهد المسار الدبلوماسي بين دول مجلس التعاون الخليجي وآسيا زخمًا متزايدًا واتجاهات متعددة. فقد احتضنت كوالالمبور، في مايو ٢٠٢٥م، أول قمة ثلاثية من نوعها جمعت رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ومجلس التعاون الخليجي، بمشاركة الصين، وهو ما منح الاجتماع بُعدًا استراتيجيًا مضاعفًا. وتكتسب هذه القمة أهميتها في سياق التراجع المتنامي في الثقة الدولية بالقيادة الأمريكية، لا سيما في أعقاب إعلان الرئيس دونالد ترامب فرض حزمة جديدة من الرسوم الجمركية اعتبارًا من أبريل ٢٠٢٥م.

في مؤشر واضح على تنامي حضور دول الخليج في المنطقة، وترسيخ التزامها المتجدد بتعزيز الشراكة الاستراتيجية، وبناء اقتصادات أكثر مرونة، وتوسيع آفاق التعاون الإقليمي. ويأتي اعتماد «إطار التعاون بين آسيان ومجلس التعاون» للفترة ٢٠٢٤–٢٠٢٨م، كخطوة مفصلية ضمن هذا المسار، بوصفه وثيقة مرجعية تحدد أولويات التعاون في مجالات السياسة والأمن والاقتصاد والثقافة والمجتمع. وإذا ما نُفذ هذا الإطار بفعالية، من شأنه أن يُسهم في تجاوز الطابع غير المؤسسي الذي طبع علاقات الطرفين في العقود الماضية. في السياق ذاته، يُعد الاتفاق على دراسة جدوى اتفاقية تجارة حرة بين الجانبين تطورًا نوعيًا، يعكس التوجّه المتصاعد نحو تعزيز التجارة بين دول الجنوب، وتقليص الاعتماد على الأسواق الغربية التقليدية.

وعلى المستوى الثنائي، شهدت العلاقات بين الإمارات وإندونيسيا تطورًا ملموسًا في إطار اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة (CEPA) لعام ٢٠٢٢م، من خلال توقيع مذكرات تفاهم في مجالات متعددة تشمل البنية التحتية والطاقة المتجددة والأمن الغذائي والذكاء الاصطناعي والإصلاح الإداري، إلى جانب التعاون في أبحاث أشجار المانغروف البحرية. وأسهمت اللقاءات رفيعة المستوى في أبريل ٢٠٢٥م، في تعميق التعاون في ملفات التحول في الطاقة ومكافحة الإرهاب والتجارة والتنمية الاجتماعية. وفي الاتجاه ذاته، وقّعت الإمارات وماليزيا، في يناير ٢٠٢٥م، اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة، تهدف إلى ترسيخ مكانة الإمارات كمركز استراتيجي لصادرات ماليزيا إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتعزيز انفتاح الأسواق الآسيوية أمام الاستثمارات الإماراتية.

وفي آسيا الوسطى، واصلت دول الخليج توسيع نطاق حضورها الاستثماري والدبلوماسي. فقد شهد عام ٢٠٢٥م، توقيع اتفاقيات استثمارية جديدة بين الإمارات وكازاخستان، كان أبرزها استحواذ شركة "XRG" الإماراتية على حصة ٣٨٪ في مشروع «بلوك ١» في بحر قزوين بتركمانستان (Chaudhury, D., ٢٠٢٥). كما استضافت العاصمة الأوزبكية طشقند، في أبريل ٢٠٢٤م، الاجتماع

الوزاري الثاني للحوار الاستراتيجي بين مجلس التعاون وآسيا الوسطى، حيث ناقش الجانبان قضايا التجارة والطاقة الخضراء والنقل والأمن الغذائي والاستثمار، في إطار مسعى مشترك لإعادة مواءمة سياساتهما الخارجية مع المتغيرات الجيوسياسية العالمية، انطلاقًا من موقعهما الجغرافي الحيوي عند تقاطع آسيا والشرق الأوسط وأوروبا.

أما في المجال الأمني، فعلى الرغم من استمرار الدور الأمريكي المحوري في البنية الأمنية الإقليمية، فقد بدأت ملامح تحوّل تدريجي بالظهور، تمثلت في تنامي الحوار الدفاعي بين دول الخليج من جهة واليابان وكوريا الجنوبية من جهة أخرى. ففي عام ٢٠٢٢م، وقعت الإمارات اتفاقية تعاون دفاعي مع كوريا الجنوبية تشمل شراء أنظمة تسليح وتنفيذ برامج تدريب مشترك، من أبرزها صفقة نظام الدفاع الجوي «تشونغونغ ٢ » بقيمة تقديرية بلغت ٣,٥ مليار دولار. في المقابل، ورغم القيود الدستورية المفروضة على استخدام القوة العسكرية، نشرت اليابان منذ عام ٢٠٢٠م، وحدات من قوات الدفاع الذاتي البحرية اليابانية (MSDF) في خليج عُمان، لحماية الملاحة التجارية اليابانية وجمع المعلومات الاستخباراتية، خصوصًا حول حركة ناقلات النفط العابرة للمنطقة.

تندرج جميع هذه التفاعلات ضمن إطار استراتيجية التنويع الأوسع التي تنتهجها دول الخليج، والهادفة إلى تعظيم الفوائد من تعدد علاقاتها وتحالفاتها. ولا يعني هذا التوجه أن دول الخليج تنأى بنفسها عن الولايات المتحدة، بل تسعى إلى استثمار الفرص التي تتيحها الشراكات الجديدة. في هذا السياق، تُعد الشراكات الآسيوية مصدرًا موثوقًا للتعاون الفني المحايد سياسيًا، بما يُكمّل الروابط الدفاعية الراسخة مع الغرب. ويعكس هذا التنويع الأمني المرن، إلى جانب التعاون في مجالات الأمن السيبراني والفضاء والطائرات غير المأهولة، نهجًا خليجيًا واقعيًا أكثر من كونه إعادة تموضع جيوسياسي.

الأهداف المشتركة

تسعى دول الخليج إلى أن تحتل موقعًا متقدمًا في الاقتصاد العالمي القائم على الابتكار، مدفوعة برغبة واضحة في بناء نماذج تنموية لما بعد النفط. يظهر هذا الطموح في مبادرات نوعية على مستوى السياسات والمؤسسات، مثل «مكتب الذكاء الاصطناعي» في دولة الإمارات، و«مكتب إدارة البيانات الوطنية» في السعودية، إلى جانب توسع قطر في الاستثمار بقطاعات التقنية الحيوية والتعليم الرقمي. وإدراكًا لأهمية الشراكات المتقدمة في إنجاح هذا التحوّل، تتجه دول الخليج إلى التعاون مع دول آسيوية رائدة مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة والصين، والتي تمتاز بسياسات صناعية دقيقة واستثمارات هامة في البحث والتطوير ونماذج ابتكار تقودها الدولة وتتكامل فيها أدوار القطاعين العام والخاص. وهو نموذج يقترب في جوهره من الأسلوب الخليجي في إدارة التنمية، حيث تؤدي الدولة دورًا محوريًا في صياغة الاستراتيجيات الاقتصادية وتوجيه الاستثمار، ما يفتح الباب أمام شراكات متوازنة تحقق مكاسب استراتيجية للطرفين.

في موازاة التوجهات الغربية، تواصل الصين ترسيخ حضورها الاستراتيجي في منطقة الخليج من خلال توسعها في البنية التحتية الرقمية، وتعاونها متعدد الأطراف في مجالات الذكاء الاصطناعي والمدن الذكية. ففي

المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، تعمل الصين على بناء شبكات الجيل الخامس، بالتوازي مع شراكات لتطوير تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتنفيذ مشاريع المدن الذكية (Tomás, J., ٢٠٢٥). تمتد هذه الجهود إلى مجمل دول الخليج، حيث تسعى الصين إلى قيادة مسارات التحول الرقمي، وتحديث البنية التحتية، وتعزيز منظومات الابتكار (Samena Council, ٢٠٢٢)وقد تصدّرت شركة هواوي هذه التحركات عبر ريادتها في نشر تقنيات الجيل الخامس المتقدم في السعودية والإمارات، فضلًا عن إبرام اتفاقيات استراتيجية مع شركة STC البحرين لتوفير خدمات مدعومة بالذكاء الاصطناعي (Tomás, J., ٢٠٢٥، وكذلك مع STC الكويت لتشغيل شبكة أساسية مستقلة ومتكاملة من الجيل الخامس، وهي قدرة نادرة لا تتوفر إلا لدى قلة من الموردين الصينيين عالميًا. (مجلس سامينا، ٢٠٢٢م). وفي قطر، دخلت هواوي في شراكة مع جامعة قطر لتأسيس مختبر للذكاء الاصطناعي، إلى جانب إطلاق برامج لبناء القدرات، من ضمنها مبادرة» بذور من أجل المستقبل» (جامعة حمد بن خليفة، ٢٠٢٤). أما في سلطنة عمان، فتتجلى الشراكة الصينية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، من خلال تطوير «الحديقة الصناعية الصينية العُمانية» باستثمارات تجاوزت ١٠ مليارات دولار (مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ٢٠٢٣م). إلى جانب إنشاء مصنع لتوربينات الرياح بقيمة ٢٠٠ مليون دولار عبر شركة «شنغهاي إلكتريك»، والمساهمة في صندوق للطاقة المتجددة بالقيمة نفسها لدعم مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في الدقم. تتسق هذه المبادرات مع الرؤى الوطنية في دول الخليج، مثل «رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠»، و«رؤية عمان ٢٠٤٠»، و«رؤية الكويت ٢٠٣٥»، التي تضع في صلب أهدافها التحول الرقمي وتطوير البنى التحتية الذكية وتعزيز الابتكار والتوسع في مصادر الطاقة النظيفة. وبهذا، تندمج الشراكات الآسيوية، ولا سيما الصينية، في مسعى خليجي أوسع لتسريع التحوّل نحو اقتصاد قائم على المعرفة، وتطوير بنية تقنية متقدمة تواكب طموحات ما بعد النفط.

نحو إطار خليجي–آسيوي منظم: الفجوات والتحديات

رغم تنامي العلاقات الثنائية بين دول مجلس التعاون الخليجي والدول الآسيوية، لا يزال غياب إطار مؤسسي متعدد الأطراف يشكل عائقًا أمام تحويل هذا الزخم الدبلوماسي إلى تأثير استراتيجي مستدام. فمعظم التفاعلات لا تزال محصورة في أنماط ثنائية متفرقة، ما يؤدي إلى فجوات في التنسيق والاستمرارية والفاعلية الجماعية. وعلى الرغم من المبادرات الإيجابية، مثل القمة الأولى بين مجلس التعاون وآسيان في عام ٢٠٢٣م، واللقاء الثلاثي الذي عُقد في كوالالمبور عام ٢٠٢٥م، فإن هذه الخطوات لا تزال في مراحلها التمهيدية، وتفتقر إلى أدوات مؤسسية راسخة تؤسس لتعاون منظم ومستمر.

للخروج من حالة «التعاون الثنائي المفتت»، تحتاج دول الخليج والدول الآسيوية إلى بناء إطار إقليمي أكثر شمولًا يترجم التوافقات السياسية الراهنة إلى برامج استراتيجية طويلة المدى. يتطلب ذلك إطلاق مبادرات تكامل قطاعية في مجالات يحظى بها الطرفان باهتمام متبادل، مثل تحول الطاقة وأمن الملاحة البحرية والتكيف مع تغير المناخ وتنظيم الاقتصاد الرقمي وتعزيز نظم الصحة العامة. كذلك، فإن مشاركة دول الخليج بدرجة أعمق في المنصات الآسيوية متعددة الأطراف من شأنه أن يمنحها موقعًا مؤثراً في صياغة القواعد والمعايير التي يتشكل حولها النظام الآسيوي الجديد، بدلاً من الاكتفاء بالتكيف معها.

فالمساهمة في تشكيل المشهد الجيوسياسي والاقتصادي لا تقل أهمية عن جني المكاسب الاقتصادية المباشرة.

بالتوازي، تدعو الحاجة إلى تفعيل مسار «الدبلوماسية غير الرسمية" (Track Two)، من خلال بناء شراكات مع مراكز الفكر والمؤسسات الأكاديمية وشبكات التبادل الثقافي. إذ تلعب هذه المؤسسات دورًا محوريًا في إنتاج المعرفة ودعم صناعة القرار وتعزيز التفاهم بين الشعوب، لا سيما لدى الأجيال الشابة. وتسهم أدوات مثل التبادل الثقافي والتعاون في مجال التعليم وآليات تمويل البحث العلمي المشترك في ترسيخ التعاون بعيد المدى وتوسيع قاعدته المجتمعية.

لتفادي الوقوع في أنماط من التبعية التقنية أو تكرار المنظومات غير المتوافقة، يتعين على دول الخليج تطوير معايير إقليمية موحدة تضمن تكامل البنية التحتية الرقمية، بما يسمح بالتشغيل المتبادل بين استثمارات واردة من شركاء متعددي الخلفيات، سواء كانت الحوسبة السحابية القادمة من الصين أو أنظمة الدفع الرقمية من الهند أو نماذج الحكومة الإلكترونية المطورة في كوريا. ويستدعي ذلك دورًا أكثر فاعلية لدول الخليج في صياغة قواعد الحوكمة الرقمية على المستوى الإقليمي، بالشراكة مع الدول الآسيوية.

إذا كانت دول الخليج تطمح إلى تعظيم مردود شراكاتها السياسية والاقتصادية مع آسيا، فعليها تجاوز النظرة النفعية التي تختزل القارة في كونها سوقًا واعدة أو مصدرًا للفرص، والنظر إليها كفضاء استراتيجي وتنموي مشترك. وهذا يتطلب بناء توافقات خليجية–آسيوية حول جملة من التحديات المشتركة، مثل اضطرابات المناخ، وتفتت النظم التكنولوجية، وانقطاع سلاسل الإمداد، وتصاعد النزعة الحمائية، مع الاستجابة لها من خلال أطر سياسية منسقة. ويمكن للمنصات المؤسسية المنظّمة، مثل القمم التي تقودها دول مجلس التعاون، ومجموعات العمل الموضوعية المشتركة، وآليات التمويل أو البنى التحتية المشتركة، أن توفر القدر المطلوب من المرونة والصلابة المؤسسية اللازمة لدعم هذا التحول الاستراتيجي.

إجمالاً، لا يمكن للعلاقة بين الخليج وآسيا أن تبقى رهينة للفرص العابرة أو الحسابات المؤقتة. وإن كانت المنطقتان تطمحان إلى لعب دور مشترك في رسم معالم النظام الاقتصادي العالمي وتعزيز الاستقرار الإقليمي، فلا بد لهما من الاستثمار في بنية تكاملية راسخة، متعددة المستويات، قائمة على قواعد واضحة، تعكس عمق ترابطهما وطموحاتهما المشتركة على المدى الطويل.

الخاتمة: إعادة تموضع إقليمي، وليس استبدال

تُظهر العلاقات بين دول الخليج وآسيا اليوم مزيجًا متقدمًا من الواقعية السياسية والعمق الاستراتيجي والاستثمار المتبادل في مسارات التحول. فهي لا تعبر عن انحياز أحادي أو انعطاف مفاجئ، بل عن توسيع لرقعة الشراكات والانفتاح. فالاتجاه شرقًا بات ملموسًا ومتصاعدًا، لكنه لا يعني التخلي عن الغرب، ولا ينطلق من مسار حتمي، بل يعكس إعادة تموضع مدروسة في عالم يتجه نحو التعددية القطبية.

إن الرهان الاستراتيجي لدول الخليج لا يكمن في المفاضلة بين الشرق والغرب، بل في ترسيخ موقعها كجسر حيوي يربط بين جغرافيات

متعددة. ففي حين توفر آسيا فرصًا واسعة للنمو، من خلال أسواق ضخمة وتكنولوجيا متقدمة وشراكات تنموية يقودها القطاع العام، يظل الغرب شريكًا أساسيًا في المنظومات الأمنية والدفاعية التي تحيط بالمنطقة. والتحدي الحقيقي أمام دول الخليج هو كيفية تحويل هذا التعدد في الشراكات إلى رؤية استراتيجية متكاملة، تستند إلى تنسيق سياسي ناضج وهياكل مؤسسية مرنة وأطر إقليمية قادرة على استيعاب التحولات السريعة في الاقتصاد والجغرافيا السياسية على حد سواء.

المراجع

• مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. الامتداد الخفي للصين في الشرق الأوسط: احتمال إنشاء منشأة عسكرية صينية في سلطنة عُمان. ٢٠٢٤. متاح على الرابط: https://features.csis.org/hiddenreach/china-middle-east-military-facility/

• Chaudhury, Dipanjan Roy: التقارب بين أوراسيا وآسيا: كازاخستان توقّع شراكة استراتيجية مع فيتنام وتوسّع علاقاتها مع الإمارات.» صحيفة إيكونوميك تايمز، ١٣ مايو ٢٠٢٥. متاح عبر الرابط: https://economictimes.indiatimes.com/news/international/world-news/eurasia-asia-bonding-kazakhstan-signs-strategic-partnership-with-vietnam-expands-ties-with-uae/cms.١٢١١٣٩٤٢٨/articleshow

• جامعة حمد بن خليفة. «هواوي تفتتح مختبر أكاديمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي في جامعة حمد بن خليفة.» ١٦ يناير ٢٠٢٤. متاح عبر الرابط: https://www.hbku.edu.qa/en/news/huawei-ai-ict-academy-lab-inauguration

• Rouwenhorst, Kevin : مشروع صلالة H٢ الضخم للطاقة المتجددة والمخصص للتصدير يستهدف اتخاذ القرار الاستثماري النهائي في عام ٢٠٢٦.» مجلة أمونيا إنرجي، ٢١ مايو ٢٠٢٥.متاح عبر الرابط:

https://ammoniaenergy.org/articles/salalah-h٢-export-focused-renewable-mega-project-targets-fid-in-٢٠٢٦/

• مجلس سامينا للاتصالات :شركة STC الكويت تُطلق شبكة نواة مدمجة بالكامل – أول تطبيق واسع النطاق من نوعه بين المشغّلين.» مجلس سامينا للاتصالات، يونيو ٢٠٢٢. متاح عبر الرابط:

https://www.samenacouncil.org/thought_leadership%٢٠?read=٢٠٢&id=٣٣٢

• معهد جنوب شرق آسيا للحديد والصلب (SEAISI): شركة لوبرو الكورية الجنوبية تبدأ إنتاج الأمونيا الخضراء في سلطنة عُمان.» غرفة أخبار معهد SEAISI، ٦ يناير ٢٠٢٥. متاح عبر الرابط:

https://www.seaisi.org/details?٢٦٠٠٢&type=news-rooms

• Tomás, J. P: شركة STC تتعاون مع هواوي لتطبيق تقنيات الجيل الخامس في البحرين." RCR Wireless News، ١٧ يونيو ٢٠٢٥. متاح عبر الرابط:

https://www.rcrwireless.com/٢٠٢٥٠٦١٧/stc-٥g-huawei-٥g

العلاقات الخليجية الأوروبية: حوار استراتيجي في ظل نظام عالمي متغير

هدى بروك، باحثة

تشهد العلاقة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودول الاتحاد الأوروبي مرحلة مفصلية، تتشابك فيها الأبعاد الاستراتيجية والمصالح الاقتصادية الجوهرية للطرفين مع تحديات إقليمية ودولية متسارعة. وبالرغم من الإمكانات الكبيرة التي تؤهل هذه العلاقة للبناء على رؤية استراتيجية بعيدة المدى، إلا أنها لا تزال رهينة لمتطلبات مرحلية وتوجهات آنية تحكمها اعتبارات الحذر في سياق عالمي شديد التقلب.

وفي الوقت الذي تمضي فيه بعض دول الخليج قدمًا في خطط تنموية طموحة، يواجه مجلس التعاون ككيان تحديات إقليمية وهياكل مؤسسية غير مكتملة، بالإضافة إلى عوائق هيكلية تحول دون بلورة موقف موحد وفعال. بالتوازي، يواجه الاتحاد الأوروبي صعوبات في الحفاظ على تماسك موقفه الخارجي، نتيجة لتباين رؤى دوله الأعضاء وتراجع مكانته كمرجعية دولية.

وبرغم هذه التحديات، يواصل الجانبان سعيهما الحثيث نحو ترسيخ أطر التعاون وتعميق الشراكة. لا يعود هذا المسعى إلى مجرد الاستجابة للضرورات الراهنة، بل هو نابع من قناعة متزايدة بأهمية بناء تقارب استراتيجي يحقق مصالح متبادلة ويعزز الاستقرار الإقليمي. فبالنسبة لدول الخليج، تشكل الشراكات المستقرة التي ترتكز على تفاهمات واضحة ومصالح مستدامة دعامة أساسية لرؤاها المستقبلية. في المقابل، يرى الاتحاد الأوروبي في هذا التقارب فرصة لإعادة تأكيد حضوره في منطقة حيوية ومحورية لسياسته الخارجية.

تجسد هذا التوجه المشترك في خطوات ملموسة اتخذت خلال السنوات الأخيرة، أبرزها إطلاق «الشراكة الاستراتيجية مع الخليج» في عام ٢٠٢٢م، وعقد أول لقاء قمة بين الجانبين في عام ٢٠٢٤م. تعكس هذه المبادرات الرغبة المتبادلة في إرساء أسس لحوار منتظم وتعاون أكثر تنظيمًا. ومع ذلك، لا تزال هذه الجهود تواجه عوائق مؤسسية قائمة منذ نشأة العلاقة، حالت دون تطوير أطر تنسيقية فعالة.

وتتعقد هذه الصورة بفعل تسارع التحديات على الصعيدين الإقليمي والدولي. فعلى الرغم من الانفتاح الخليجي الواسع على عقد شراكات استراتيجية مع عدد من القوى الدولية الصاعدة، ومن بينها الصين والهند والبرازيل وكوريا الجنوبية وإندونيسيا، إلا أن معظم هذه الشراكات ما زال يفتقر إلى الطابع المؤسسي والرؤية الاستراتيجية طويلة المدى. وعلى الجانب الآخر، يواجه الاتحاد الأوروبي أزمات داخلية وتباينًا في مواقف أعضائه، إلى جانب غياب استراتيجية موحدة تجاه المنطقة، وهو ما أسهم في تعميق شعور التوجس والإحباط لدى العواصم الخليجية إزاء مدى فاعلية وجدوى هذه الشراكة.

وقد كشفت التطورات الإقليمية الأخيرة، وفي مقدمتها التصعيد في غزة والتوترات في البحر الأحمر، عن هشاشة منظومة التعاون القائمة، وأعادت إلى الواجهة تساؤلات ملحة بشأن مستقبل العلاقة والمسار الأنسب لها في ظل عالم يشهد تحولات غير مسبوقة في بنيته وموازين قواه.

وفي ظل هذه المستجدات، تزداد قناعة دول مجلس التعاون بضرورة تطوير منظومتها المؤسسية وتعزيز قدراتها الذاتية، بما يعزز من مكانتها كفاعل إقليمي مؤثر في معادلات التوازن الدولي. وقد انعكس هذا التوجه بوضوح في المبادرات الخليجية الأخيرة، لاسيما فيما يتصل بتنويع مصادر الدخل، والاستثمار في التكنولوجيا، والبنية التحتية، إلى جانب توسيع الدور السياسي الإقليمي والدولي. ويمثل هذا التحول خطوة نحو تجاوز النموذج القائم على المصالح الظرفية، وصولًا إلى نمط من الشراكات يقوم على الاستقرار والعمق والاستمرارية.

وفي هذا السياق، تبدو مكانة الاتحاد الأوروبي في منطقة الخليج موضع إعادة نظر متأنية تعكس التطلعات الخليجية نحو شراكات تقوم على الثقة والاستقرار والتكامل الاستراتيجي. وتبقى استعادة الثقة وتعزيز التعاون مرهونة بقدرة الاتحاد الأوروبي على تقديم سياسة خارجية موحدة، تعبر بوضوح عن التزامه الجاد بمصالح المنطقة وتطلعاتها. ومع تزايد الضغوط الناتجة عن التحولات الجيوسياسية المتسارعة، تبرز الحاجة إلى إعادة رسم مسارات التعاون وفق أسس أكثر مرونة ورؤية مستقبلية واضحة. وستكون المرحلة المقبلة محورية في اختبار مدى استعداد الاتحاد الأوروبي للقيام بدور أكثر اتساقًا وموثوقية، في الوقت الذي تواصل فيه دول الخليج تعزيز علاقاتها مع شركاء دوليين تتقاطع أولوياتهم مع أجنداتها الاستراتيجية طويلة الأمد.

تحولات النظام العالمي وأثرها على مسار العلاقات الأوروبية –الخليجية

يشهد النظام الدولي الراهن حالة يمكن وصفها بـ "عدم الاستقرار «، إن صح التعبير، إذ لم تعد بنيته ترتكز إلى تسلسل هرمي واضح، ولا إلى تحالفات تقليدية يمكن التعويل عليها أو التنبؤ بتوجهاتها. فقد أصبحت موازين القوى أكثر تشتتًا وتشظيًا، فيما يتعرض النظام الدولي القائم على القواعد، والذي شكّل الإطار الناظم للعلاقات الدولية لعقود مضت، لضغوط متزايدة تهدد مرتكزاته واستمراريته.

وفي خضم هذا التحول العميق، وجدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية نفسها أمام مزيج مركّب من الفرص والتحديات، ما دفعها إلى السعي نحو توسيع هامش استقلالية قرارها السياسي، من خلال تنويع شراكاتها الدولية مع قوى صاعدة مثل الصين والهند، إلى جانب اقتصادات ناشئة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية، مع الحفاظ، في الوقت ذاته، على

علاقات بناءة مع القوى الغربية، رغم ما تتسم به هذه العلاقات من طابع مصلحي متبادل، يغلب عليه الطابع البراغماتي أكثر من كونه انعكاسًا لرؤية استراتيجية متكاملة طويلة المدى.

وشكلت التحولات الجيوسياسية الأخيرة دافعًا إضافيًا للاتحاد الأوروبي لإعادة تقييم أولوياته في السياسة الخارجية، في سياق مساعيه الرامية إلى تحقيق ما يُعرف بـ "المرونة الجيوسياسية» و»الاستقلال الاستراتيجي المنفتح»، بوصفه إطارًا يتيح له تعزيز حضوره في ملفات حيوية مثل الطاقة، والتقنية، والأمن، مع الحفاظ على التزامه بشبكة شراكاته المتعددة. وفي هذا الإطار، اتخذ الاتحاد الأوروبي عددًا من الخطوات المؤسسية اللافتة تجاه منطقة الخليج، من أبرزها استحداث المديرية العامة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والخليج ضمن هيكلية المفوضية الأوروبية، إلى جانب تعيين ممثل خاص للاتحاد الأوروبي لدى دول الخليج، فضلا عن القمة الخليجية الأوروبية التي انعقدت في عام ٢٠٢٤م، وهي خطوات تعكس إدراكًا أوروبيًا متزايدًا بأهمية مجلس التعاون كشريك استراتيجي في استقرار القارة الأوروبية ومحيطها الإقليمي. وقد جرى الترويج لهذه التحركات، باعتبارها تشكل نقطة انطلاق نحو سياسة أوروبية أكثر تماسكًا وتأثيرًا في المنطقة.

وقد تجسّد هذا التوجه الأوروبي المتنامي في إعادة ترتيب أولويات التعاون الثنائي، لا سيما في الشق الأمني، حيث باتت دوائر الحوار تشمل طيفًا واسعًا من القضايا الإقليمية المعقدة، تتراوح بين النزاعات الجيوسياسية ومكافحة الإرهاب، وصولًا إلى أمن الملاحة البحرية والأمن السيبراني. وفي موازاة ذلك، أعادت تداعيات الحرب الروسية–الأوكرانية تسليط الضوء على ملف أمن الطاقة كأولوية أوروبية محورية، ما ساهم في ترسيخ مكانة دول الخليج كشريك لا غنى عنه في دعم مسار التحول الأوروبي نحو مصادر طاقة أكثر استدامة وأمنًا. ومع ذلك، لا تزال ثمة تحديات جوهرية تعترض قدرة الاتحاد الأوروبي على ترجمة رؤاه السياسية المُعلنة إلى خطوات تنفيذية ملموسة، في ظل فجوة مستمرة بين التعهدات السياسية من جهة، والآليات المؤسسية والتنفيذية الكفيلة بتحقيقها من جهة أخرى، وهي فجوة تستوجب معالجتها إن أراد الاتحاد الحفاظ على مصداقيته كشريك استراتيجي فاعل في المنطقة.

تعاظم خيبة الأمل الخليجية من الاتحاد الأوروبي

يعزى جانب كبير من مشاعر الاستياء المتنامية في دول مجلس التعاون من أداء الاتحاد الأوروبي، كما تعكسه الخطابات الرسمية والتفاعلات الإقليمية، إلى استمرار مظاهر الانقسام المؤسسي داخل الاتحاد، وتعقيد بنيته البيروقراطية، فضلاً عن تناقض مواقفه حيال قضايا محورية تمس الأمن والاستقرار الإقليميين. وقد تعزز هذا الانطباع السلبي نتيجة غياب رؤية استراتيجية موحدة لدى الاتحاد، وضعف أدواته التنفيذية في مواكبة التحولات المتسارعة التي يشهدها النظام الدولي. وتفاقمت هذه الصورة في أذهان صُنّاع القرار الخليجيين نتيجة ما يعانيه الاتحاد داخليًا من اختلالات بنيوية تُضعف من قدرته على اتخاذ قرارات استراتيجية متماسكة، وتُلقي بظلالها على مصداقيته الدولية باعتباره فاعلًا مؤثرًا في السياسة العالمية.

وفي السياق ذاته، جاءت الحرب على غزة لتضاعف من حدة الشعور بالإحباط داخل المنطقة، حيث ساهم موقف الاتحاد الأوروبي، الذي اتسم بالتباين والغموض، في تعميق هذا الشعور، بما عكسه من صورة مرتبكة ومواقف غير منسجمة، أظهرت ضعفًا في الرؤية وتذبذبًا في الأداء السياسي. وقد أدى ذلك إلى تصاعد الاتهامات، سواء في الأوساط الخليجية أو العربية عمومًا، بازدواجية المعايير وتناقض الخطاب الأوروبي مع الوقائع والمواقف الفعلية. ولم يقتصر أثر هذا التباين على النيل من صورة الاتحاد الأوروبي كطرف يفترض أن يستند إلى منظومة قيم واضحة واتساق أخلاقي في السياسة الخارجية، بل انعكس أيضًا على تعطيل بعض مشاريع التعاون القائمة، وارتفاع منسوب انعدام الثقة بين الطرفين، في وقت تُجري فيه دول الخليج مراجعات عميقة وشاملة لعلاقاتها الدولية وشبكات تحالفاتها.

> **ما يروّج له الاتحاد من مبادئ وقيم سياسية، لم يعد يُنظر إليه في المنطقة بوصفه خطابًا جامعًا أو مرجعية موثوقة، بل بات يُنظر كخطاب انتقائي خاضع لتقلبات المصالح والظروف السياسية**

وقد كشف غياب موقف أوروبي موحد تجاه أزمة غزة عن محدودية الدور السياسي والأمني للاتحاد في المنطقة، وأضعف من صورته في نظر صُنّاع القرار الخليجيين، الذين باتوا يشككون في جدوى الاعتماد عليه كشريك جيوسياسي فاعل في الأزمات المعقدة. وعلى الرغم من المكانة الاقتصادية والتكنولوجية التي يتمتع بها الاتحاد، وكونه فاعلًا رئيسيًا في سوق الطاقة العالمي، إلا أن الانطباع السائد في العديد من العواصم الخليجية يشير إلى أن الاتحاد الأوروبي لم يُثبت بعد قدرته على أن يكون شريكًا استراتيجيًا موثوقًا، قادرًا على تقديم مواقف متسقة ودعم موثوق في أوقات التحولات الكبرى.

علاوة على ذلك، فإن ما يروّج له الاتحاد من مبادئ وقيم سياسية، لم يعد يُنظر إليه في المنطقة بوصفه خطابًا جامعًا أو مرجعية موثوقة، بل بات يُنظر كخطاب انتقائي خاضع لتقلبات المصالح والظروف السياسية. ومن هذا المنطلق، فإن استعادة الثقة بين الجانبين لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال مراجعة جوهرية في مضمون السياسات الأوروبية واتجاهاتها، بما ينسجم مع التحولات الجارية، ويأخذ في الاعتبار الأولويات الأمنية والتنموية لدول الخليج. كما تؤكد العواصم الخليجية، على نحو متكرر، أن إعادة بناء العلاقة على أسس متينة تتطلب اتساق الخطاب الأوروبي مع ممارساته على الأرض، بما يكرّس شراكة تقوم على الاحترام المتبادل والشفافية والندية، بعيدًا عن الاعتبارات الآنية أو المعايير المزدوجة.

استعادة الثقة من خلال الحوكمة الرشيدة وتوسيع الحوار الاستراتيجي

لا يمكن ردم فجوة المصداقية التي اتسعت خلال السنوات الأخيرة إلا من خلال تحول جذري في نهج الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة، تحول يتجاوز الرمزية الشكلية إلى التزام فعلي طويل الأمد يأخذ في اعتباره أولويات دول الخليج ومصالحها السيادية. ويتطلب ذلك توجيه الاستثمارات نحو

شراكات استراتيجية مستدامة، وتعزيز التنسيق بين أدوات السياسات الأوروبية على نحو يضمن أن تسفر الحوارات الرفيعة عن نتائج قابلة للقياس والتنفيذ. وقد شكلت برامج التدريب الدبلوماسي المشترك، التي ترمي إلى تعميق الفهم المتبادل للأنظمة المؤسسية وآليات اتخاذ القرار، خطوة أولى واعدة على طريق بناء التفاعل المؤسسي، غير أنها ما زالت تفتقر إلى الاتساع والتكامل ضمن إطار استراتيجي جامع.

> **يعكس تصاعد اهتمام دول الخليج بالحوكمة الرشيدة توجهاً جاداً نحو إصلاح الهياكل الإدارية للدولة وتحديث بنيتها الاقتصادية بما ينسجم مع رؤاها الوطنية للتنمية**

وتُعد الحوكمة الرشيدة إحدى الركائز العملية لاستعادة الثقة، بما توفره من أساس مشترك يعزز العمل المؤسسي. فبالرغم من تمسك الاتحاد الأوروبي بنهجه المعياري في دعم الإصلاح، إلا أن ثمة إدراكاً متزايداً لأهمية اتباع سياسات متدرجة تستوعب الفوارق المؤسسية والثقافية في كل دولة. وفي ظل تداعيات الحرب على غزة وما نجم عنها من ارتدادات إقليمية، أبدى الجانبان اهتماماً مشتركاً بتعزيز سيادة القانون والشفافية وبناء القدرات المؤسسية، ليس بوصفها شعارات خطابية، بل كأدوات عملية لإرساء الاستقرار وتعزيز أنظمة الحوكمة. وتفتح المشاريع الثنائية في مجالات مكافحة الفساد، والتحول الرقمي في الإدارة العامة، وإصلاح القطاع العام، آفاقًا عملية للانتقال من منطق الاشتراطات المسبقة إلى صيغ تعاون قائمة على الشراكة والتكامل.

ويعكس تصاعد اهتمام دول الخليج بالحوكمة الرشيدة توجهاً جاداً نحو إصلاح الهياكل الإدارية للدولة وتحديث بنيتها الاقتصادية بما ينسجم مع رؤاها الوطنية للتنمية. ومن شأن هذا التقاطع في الاهتمامات أن يهيئ أرضية حقيقية لتعميق الشراكة في مجالات تراعي الخصوصية الإقليمية وتخدم الأهداف الاستراتيجية المشتركة. وتُعد الحوكمة بذلك منصة موثوقة لبناء الثقة وتعزيز قنوات التواصل، حتى في سياقات التوتر. وبالاستناد إلى الخبرات الأوروبية في إصلاح المؤسسات، وما تمتلكه دول الخليج من تجارب تنموية وموقع جيوسياسي حيوي، يمكن إرساء شراكة فاعلة طويلة الأمد، شريطة أن تُبنى على نهج تدريجي يتسم بالمرونة والرؤية العملية.

إن دمج مبادئ الحوكمة الرشيدة ضمن إطار استراتيجي متكامل يُعد خطوة أساسية نحو بناء شراكة أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع متغيرات المستقبل. وفي ظل تفكك النظام الدولي، يواجه كلّ من الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي تحديات متزايدة تتطلب رؤى جديدة للتعامل مع تصاعد التنافس بين القوى الكبرى، والانتقال إلى نماذج اقتصادية أكثر تنوعًا واستدامة. ومن شأن بناء قنوات تواصل استراتيجية تُركّز على قضايا الحوكمة، وتنويع الاقتصاد، والتعاون الأمني، والتحول في قطاع الطاقة، أن يعزز من قدرة الجانبين على مواجهة الصدمات الخارجية ومعالجة التحديات

الداخلية في آن واحد. إلا أن نجاح هذا التوجه يظل مشروطًا بوجود إرادة سياسية جادة، وآليات تنفيذية واقعية، واستعداد فعلي لتجاوز الصور النمطية المتعلقة بمسؤوليات كل طرف وحدود أدواره. وفي عالم تتكثف فيه التحولات وتتعاظم فيه التعقيدات، قد تمثل هذه الشراكة المتوازنة منطلقًا لتعاون أعمق، يستند إلى الواقعية الاستراتيجية والاحترام المتبادل والرؤى بعيدة المدى.

في ظل التنافس المتصاعد بين القوى العالمية، وفي مقدمتها الصين والولايات المتحدة، يجد الاتحاد الأوروبي نفسه مضطرًا إلى تكثيف جهوده لإعادة تثبيت مكانته كشريك موثوق وفاعل. فقد عززت مبادرة «الحزام والطريق»، إلى جانب الاستثمارات الصينية الواسعة في مجالات البنية التحتية والتكنولوجيا بدول الخليج، من الحضور الاقتصادي والنفوذ السياسي لبكين في المنطقة. وفي المقابل، ما تزال الولايات المتحدة تحتفظ بدور رئيسي في المعادلة الأمنية الإقليمية. وبين هذين القطبين، يواجه الاتحاد الأوروبي تحديًا حرجًا يتمثل في بلورة نهج مستقل يبرز فيه تفوّقه المؤسسي وتأثيره الاقتصادي دون الانجرار إلى منافسة مباشرة.

ويُعدّ التركيز على قضايا الحوكمة والنقاش الاستراتيجي مدخلًا حيويًا يمكّن الاتحاد الأوروبي من ترسيخ مكانته عبر دعم نموذج قائم على احترام القواعد وتعزيز التنمية المستدامة. يتمتع الاتحاد الأوروبي بخبرات تراكمية في هذين المجالين، مما يؤهله لإحداث تأثير ملموس. في المقابل، قد يؤدي إهمال هذه الجوانب إلى تراجع دوره في سياق يتسم بتزايد الاستقطاب الجيوسياسي. وتستلزم التحديات المتغيرة اعتماد مقاربة مرنة وشاملة في التعاون بين الأطراف المعنية. وبينما تتقاطع الأولويات المشتركة في ملفات محورية مثل أمن الطاقة، والأمن الغذائي، والابتكار التكنولوجي، تتطلب هذه القضايا تنسيقًا سياسيًا دقيقًا واستثمارات استراتيجية مدروسة. إن دمج هذه المحاور ضمن منظومات الحوكمة الحديثة يسهم في ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة، مما يعزز قدرة الشراكة على استيعاب الصدمات ومواجهة التقلبات.

إن ترسيخ ثقافة تشاركية تقوم على التفاعل العملي والحوار الاستراتيجي من شأنه أن يسهم في بناء الثقة على نحو تدريجي، ويفتح آفاقًا لشراكة تتجاوز الأطر الدبلوماسية التقليدية. ورغم ما يواجهه الاتحاد الأوروبي من تحديات داخلية تؤثر على استجابته الموحدة، فإن تجاوزه لتلك العقبات والبحث عن مساحات التقاء بناءة مع الشركاء الخليجيين سيبقى ركيزة أساسية في تعميق هذا المسار التعاوني. ختامًا، فإن نجاح البرامج والمبادرات المشتركة لن يتحدد ببلاغة أهدافها، بل بقدرتها على التحول إلى إجراءات تنفيذية منسجمة ومتكاملة، لا سيما في ظل ما يواجهه الطرفان من تحديات خارجية متنامية وضغوط داخلية متزايدة لإجراء إصلاحات هيكلية.

المراجع

- آنا-ميشيل سيماكوبولو. «الاستقلال الاستراتيجي المفتوح: رؤية لمستقبل أوروبا في مجال المواد الخام.» يوراتيف، ٤ يونيو ٢٠٢٠. متاح على الرابط: https://www.euractiv.com/section/circular-economy/opinion/open-strategic-autonomy-a-vision-for-europes-raw-materials-future/
- سارة بازوباندي. «سعي دول مجلس التعاون الخليجي نحو التحول الاقتصادي والرقمي.» المعهد الألماني للدراسات العالمية والمناطقية (GIGA)، ٢٠٢٥. متاح على الرابط: https://pure.giga-hamburg.de/ws/files/٥٢٤٩٧١٣٢/Bazoobandi._٢٠٢٥_٠١_DigiTraL.pdf
- العلاقات الأوروبية الخليجية: من العقبات الماضية إلى التحديات الراهنة» – المنتدى الطلابي الأوروبي للفكر. ٢٠٢٥. نُشر في ٢ أبريل ٢٠٢٥. متاح على الرابط: https://esthinktank.com/٢٠٢٥/٠٤/٠٣/europe-gulf-relations-from-past-hurdles-to-present-challenges/
- الهامشية الأوروبية: تعقيدات العلاقة المتطورة بين مجلس التعاون الخليجي وآسيا» – مجلس الشرق الأوسط للشؤون العالمية. متاح على الرابط: https://mecouncil.org/publication/lost-in-the-mix-the-eu-and-the-complexities-of-an-evolving-gcc-asia-relationship/
- «الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والخليج» – المفوضية الأوروبية. ١١ يوليو ٢٠٢٥. متاح على الرابط: https://commission.europa.eu/about/departments-and-executive-agencies/middle-east-north-africa-and-gulf_en

الخليج وإفريقيا: شراكة استراتيجية لمواجهة التحديات

مايكل ويلسون، باحث

استثمرت دول مجلس التعاون الخليجي، خلال العقد الماضي، ما يتجاوز ١٠٠ مليار دولار في القارة الإفريقية. ضمن مساعي دول الخليج لتنويع اقتصاداتها، والحد من اعتمادها على النفط. وتُعد إفريقيا شريكًا استراتيجيًا محوريًا للخليج، نظرًا لما تتمتع به من موارد طبيعية وفيرة، وموقع جغرافي استراتيجي، وأسواق صاعدة. وتتوزع هذه الشراكة على قطاعات حيوية تشمل البنية التحتية، والطاقة، والزراعة، والقطاعات الرقمية.

علاوة على ذلك، يعزز التنسيق الأمني المتنامي في منطقة القرن الإفريقي والساحل أهمية القارة لمصالح الخليج، ويسهم في حماية طرق التجارة وتأمين الاستثمارات. وتُشكل هذه الديناميكيات معًا ملامح علاقة متجددة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإفريقيا، متحولةً إلى شراكة عملية متعددة الأوجه مبنية على المصالح المشتركة.

نحو استثمار استراتيجي

لطالما اعتمدت اقتصادات الخليج بشكل أساسي على إيرادات النفط والغاز، ما عرضها لتقلبات أسعار النفط وعدم استقرار سوقه. ومع التوجه العالمي المتزايد نحو الطاقة المتجددة وتناقص الاعتماد على الوقود الأحفوري، قد تشهد أنماط الطلب تحولًا يؤثر على استقرار الاقتصادات الخليجية على المدى الطويل. لذلك أصبح التنويع الاقتصادي بعيدًا عن النفط ركيزة أساسية لضمان استقرار هذه الاقتصادات مستقبلًا، مع إعطاء الأولوية للتجارة والاستثمارات في قطاعات الطاقة، البنية التحتية، اللوجستيات، الزراعة، التعدين، والتقنيات الرقمية.

تضطلع إفريقيا بدورٍ محوري ضمن هذه الاستراتيجية، لما تتمتع به من موارد طبيعية ضخمة، وأسواق واعدة، إلى جانب موقعها الاستراتيجي الذي يربطها بممرات التجارة العالمية. كما يتمحور أحد ركائز استراتيجية الاستثمار الخليجية حول البنية التحتية والخدمات اللوجستية، حيث تهدف دول الخليج إلى التحول لبوابات تجارية رئيسية تربط القارات الثلاث: إفريقيا، وآسيا، وأوروبا. ويشمل ذلك ضخ استثمارات ضخمة في الموانئ والمطارات

وشبكات النقل في القارة الإفريقية لتسهيل تدفقات التجارة. وتُدير موانئ دبي العالمية وموانئ أبو ظبي عمليات في أكثر من ١٣ دولة إفريقية، منها أنغولا، السنغال، وجمهورية الكونغو الديمقراطية.[١٨] وتخطط موانئ دبي العالمية لاستثمار ٣ مليارات دولار إضافية على مدى السنوات الثلاث القادمة لتعزيز الترابط والتكامل الاقتصادي.

وفي سياق متصل، تسعى قطر إلى تعزيز الاتصال الجوي في إفريقيا: فقد حازت الخطوط الجوية القطرية على ٥١٪ من أسهم الخطوط الجوية الرواندية و٢٥٪ من أسهم شركة إيرلينك الجنوب إفريقية، بالإضافة إلى تشييد مطار بوغيسيرا الدولي بتكلفة ١.٣ مليار دولار بهدف تحويل رواندا إلى مركز محوري إقليمي يخدم شرق ووسط إفريقيا. أما المملكة العربية السعودية، فقد بادرت بإنشاء منطقة لوجستية في ميناء جيبوتي لتدعيم وجودها الاقتصادي وتسهيل انتشار المنتجات والصادرات السعودية في أسواق جديدة، مستثمرة في الموقع الاستراتيجي لجيبوتي بوصفها بوابة لقارة إفريقيا.

> **تُمثل الطاقة والمعادن الحيوية ركيزة استراتيجية إضافية في الشراكة الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون الخليجي والقارة الإفريقية**

تُمثل الطاقة والمعادن الحيوية ركيزة استراتيجية إضافية في الشراكة الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون الخليجي والقارة الإفريقية. فقد أسفرت الفترة الأخيرة عن اكتشافات واعدة للنفط والغاز في الدول الإفريقية، مما يستوجب توفير تدفقات رأسمالية ضخمة لأغراض الاستكشاف والبنية التحتية الداعمة. وتُشير تقديرات البنك الدولي إلى أن ٤٠ % من اكتشافات الغاز الطبيعي عالميًا قد تمت في إفريقيا بين عامي ٢٠١٠ و٢٠٢٠م، وبناءً على خبرتها المتميزة في قطاع النفط والغاز، تضخ دول الخليج استثماراتها في قطاع الطاقة الإفريقي، الذي يشمل مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة على حد سواء.

عززت قطر للطاقة حضورها في إفريقيا بالاستحواذ على حصص في مشاريع غاز بحرية كبرى في موريتانيا وناميبيا، بالتزامن مع توسيع محفظتها الاستثمارية في الطاقة المتجددة في زامبيا وجنوب إفريقيا. وفي هذا السياق، تستثمر كل من «مصدر» و«أميا» الإماراتيتين في مشاريع طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الكهرومائية، حيث التزمت شركة «مصدر» باستثمار ملياري دولار في مشاريع الطاقة المتجددة في إفريقيا بحلول عام ٢٠٣٠م، لتسريع تحول القارة في مجال الطاقة. ومن جانبها، استثمرت «أكوا باور» السعودية بالفعل ٧ مليارات دولار، تركزت بشكل أساسي في جنوب إفريقيا ومصر، وتسعى حاليًا لدخول أسواق جديدة مثل السنغال.

وفي ظل تصاعد أسعار الذهب وارتفاع الطلب على تكديس الاحتياطيات، تُكثّف دول مجلس التعاون الخليجي من استثماراتها في قطاع التعدين في القارة الإفريقية، وبما أن عملات دول

الخليج مرتبطة بالدولار الأمريكي الذي شهد تدهورًا في قيمته نتيجة للسياسات الاقتصادية للرئيس ترامب، فإن هذه الدول ترى في اقتناء الذهب تحوطًا مستقرًا ضد تقلبات أسعار العملات. علاوةً على ذلك، أسهم التوجه العالمي نحو الاقتصاد الأخضر في زيادة اهتمام الخليج بالودائع الهائلة في إفريقيا من الذهب والنحاس والكوبالت والليثيوم وغيرها من المعادن الحيوية، وهي معادن أساسية لتطوير تقنيات الطاقة المتجددة والمركبات الكهربائية.

تسعى رؤية السعودية ٢٠٣٠ لزيادة إنتاج الطاقة المتجددة وتصنيع المركبات الكهربائية محليًا. ولتحقيق ذلك، تقوم السعودية، عبر «منارة المعادن» (مشروع مشترك بين شركة معادن وصندوق الاستثمارات العامة)، باستكشاف فرص الاستحواذ على المعادن الحيوية في إفريقيا. وأعلنت المملكة في منتدى معادن المستقبل ٢٠٢٤م، عن تأسيس صندوق بقيمة ١٥ مليار دولار لضمان توريد هذه المعادن من دول مثل ناميبيا وغينيا والكونغو. وفي السياق ذاته، توظف الإمارات إيراداتها النفطية لتأمين الذهب والمعادن الحيوية اللازمة لشبكات الطاقة، والمركبات الكهربائية، ومشاريع الطاقة المتجددة. على سبيل المثال، حازت «الشركة العالمية القابضة» الإماراتية على حصة في مناجم موباني للنحاس في زامبيا، واستثمرت شركات إماراتية أخرى في مناجم بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفي خطوة هامة، رفعت دول الخليج مستوى استثماراتها في قطاعي التكنولوجيا الرقمية والاتصالات بإفريقيا، وهو ما يدعم ازدهار الاقتصاد الرقمي في القارة. فقد استثمرت «اتصالات» الإماراتية و"أوريدو» القطرية في تنمية البنية التحتية للاتصالات الجوالة والإنترنت. كما استثمر جهاز قطر للاستثمار ٢٠٠ مليون دولار للاستحواذ على حصة قدرها ٧,٥٪ في عمليات الخدمات المالية عبر الهاتف الجوال التابعة لشركة "إيرتل إفريقيا"، مما ييسر الاندماج المالي الرقمي عبر ١٤ سوقًا إفريقية.

تتجاوز هذه الاستثمارات الاستراتيجية مجرد تنويع اقتصادات الخليج، لتُقدم مساهمة فعّالة في تطور القارة الإفريقية عبر تحديث موانئها ومصافيها وبنيتها التحتية فيما يخص مجال الطاقة. إن العلاقة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإفريقيا هي علاقة منفعة متبادلة؛ فالاستثمارات الخليجية تدعم خطط التنويع الاقتصادي، وفي الوقت نفسه تُعزز عملية التصنيع في إفريقيا. وتتطلب الدول الإفريقية ضخ استثمارات رأسمالية ضخمة للمرحلة الصناعية الجديدة المرتبطة بقطاعات الطاقة والتعدين والزراعة والبنية التحتية. وتُولي دول الخليج اهتمامًا متزايدًا لهذه القطاعات كأهداف استثمارية حيوية.

مع ذلك، لا يزال المستثمرون الخليجيون يواجهون عددًا من التحديات رغم خططهم الطموحة، منها التقلبات السياسية في بعض المناطق الإفريقية، والمنافسة الشديدة من الصين والمستثمرين الغربيين، والمخاطر التي تفرضها الأنظمة والقوانين المحلية، بالإضافة إلى المخاوف الوطنية المتعلقة بالسيادة على الموارد. وبالتالي، فإن ضمان استدامة الاستثمارات وجعلها ذات بعد اجتماعي، وقادرة على التكيف مع التحديات العالمية سيكون عاملاً مفصليًا لتحقيق الأهداف طويلة الأمد لدول مجلس التعاون الخليجي.

القضايا الأمنية

تُعزز دول الخليج وجودها في المشهد الأمني الإفريقي، مدفوعة بتصاعد التهديدات الناجمة عن الإرهاب والنزاعات الإقليمية والقرصنة، وهي عوامل تُلقي بظلالها مباشرةً على مصالح الخليج. وتُعد منطقة الساحل، تحديدًا، بيئة خصبة لتنامي التطرف العنيف؛ حيث استحوذت في عام ٢٠٢٤م، وحده على نسبة ٥١٪ من الأحداث الإرهابية على مستوى العالم. ومع ذلك، تُعرف المنطقة أيضًا بثرواتها الطبيعية الهائلة، من ضمنها احتياطيات الذهب الضخمة في مالي ومكامن اليورانيوم غير المستغلة في النيجر. بالتالي، فإن القضايا الأمنية، مقرونة بالرغبة في الوصول إلى هذه الموارد لغايات التنويع الاقتصادي، تُشكل المحرك الرئيسي للتدخل الخليجي في المنطقة.

وفي الشرق، يحتل القرن الأفريقي موقعًا استراتيجيًا بين مضيق باب المندب وقناة السويس على طول البحر الأحمر، والذي يُشكل شريانًا حيويًا للتجارة العالمية حيث يتدفق عبره ما يُقدر بـ ١٥٪ من التجارة الدولية و١٠٪ من النفط والغاز. ويُشكل الاضطراب في القرن الأفريقي –بدءًا من القرصنة قبالة السواحل الصومالية وصولاً إلى هجمات الطائرات المسيرة الحوثية على ناقلات النفط–تهديدات مباشرة لصادرات الطاقة الخليجية وسلاسل الإمداد التجارية. إن هذه التحديات الأمنية، مجتمعةً في كل من الساحل والقرن الإفريقي، تُعرض طرق التجارة الحيوية للخطر وتهدد الاستثمارات الخليجية في الأسواق الإفريقية. وتبعًا لذلك، تبرز السعودية والإمارات وقطر كشركاء أمنيين أساسيين في القارة، مستغلين جهود بناء القدرات، والتعاون العسكري، والدبلوماسية الدفاعية لحماية مصالحهم الاقتصادية وتعزيز نفوذهم الاستراتيجي.

وقد عززت السعودية انخراطها عبر التحالف الإسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب الذي يضم في عضويته الآن ٤٣ دولة من إفريقيا والعالم العربي. وفي عام ٢٠٢٤م، دشّن التحالف برنامجًا موجهًا خصيصًا لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، من خلال معالجة محاوره الأربعة: «الفكر، الإعلام، تمويل مكافحة الإرهاب، العمليات العسكرية». ويُشرف الأمين العام للتحالف، اللواء الركن محمد المغيدي، على تنفيذ هذا البرنامج عبر اجتماعات ثنائية مع وزراء الدفاع من بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر، الأمر الذي يُسهم في توسيع نطاق التعاون الأمني وتعزيز النفوذ السعودي في الهيكل الأمني لإفريقيا.

علاوةً على ذلك، خصصت المملكة في عام ٢٠٢٤م، مبلغ ٢٦ مليون دولار لتعزيز قدرات التحالف. ويعتمد نهج التحالف على تقوية القدرات المحلية كخط دفاع أول لمنع تفشي التطرف عبر الحدود. ومن الأمثلة على ذلك، تنفيذ التحالف لبرنامج تدريبي في كينيا استمر لخمسة أيام، ركز على مكافحة تمويل الإرهاب، وهو جانب حيوي لمواجهة الأسباب الجذرية للإرهاب، ويستمر التحالف في تطبيق هذه البرامج في كافة أرجاء القارة.

تنتهج الإمارات استراتيجية متكاملة لتأمين مصالحها في إفريقيا، تجمع بين القوة العسكرية والدبلوماسية الاقتصادية. فمن جهة، تُوفر الإمارات الدعم العسكري في شكل معدات وتدريبات لدول أفريقية مثل مالي وبوركينا فاسو، اللتين تُعرفان بغناهما بالذهب الذي تسعى الإمارات لاستيراده لتلبية احتياجات

أسواقها. وهذا الدعم غالبًا ما يرتبط بأهداف الإمارات الاقتصادية الأوسع، مثل تأمين الوصول إلى المعادن وضمان سلامة استثماراتها. ومن جهة أخرى، تُقيم الإمارات قواعد عسكرية في مناطق استراتيجية، لا سيما في القرن الإفريقي، حيث أنشأت قواعد في إريتريا وأرض الصومال، وذلك لتأمين طرق الملاحة البحرية، وحماية مصالحها التجارية الحيوية، وتوسيع نطاق نفوذها الاستراتيجي في المنطقة.

وقّع رئيس دولة الإمارات الشيخ محمد بن زايد ١٧ اتفاقية تشمل قطاعات الطاقة والزراعة واللوجستيات في إثيوبيا، وستستفيد منها شركات إماراتية مثل موانئ دبي العالمية وأدنوك. وفي الكونغو، زودت الشركات الإماراتية المركبات المدرعة والأسلحة، بينما مولت الإمارات برامج مكافحة الإرهاب. بعد ذلك، وفي عام ٢٠٢٣م، استثمرت الإمارات ١,٩ مليار دولار في شركة ساكيما، وهي شركة التعدين الكونغولية المملوكة للدولة، لتطوير أربعة مناجم غنية بالذهب والنحاس والكوبالت، وهي معادن أساسية لاستراتيجيات التنويع والطاقة الخضراء لدولة الإمارات. تُظهر هذه الأمثلة مجتمعة كيف يدمج النهج الأمني لأبو ظبي جهود مكافحة الإرهاب جنبًا إلى جنب مع السعي وراء الفرص الاقتصادية الاستراتيجية.

تركز استراتيجية قطر بشكل أوضح على مساعي بناء السلام والوساطة لتوسيع نفوذها الدبلوماسي. فقد اضطلعت بدور محوري في المفاوضات بين رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية حول المناطق الغنية بالمعادن التي تقع تحت سيطرة جماعة M٢٣ المتمردة، وتواصل استضافة جولات الحوار بين الطرفين، كان أحدثها في يوليو ٢٠٢٥م، كذلك، أسهمت قطر في إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الصومال وكينيا بعد انقطاعها في عام ٢٠٢٠م، كما عملت على تهدئة التوترات بين الصومال وإثيوبيا في أعقاب اتفاقية ميناء أرض الصومال المثيرة للجدل مع أديس أبابا، وذلك من خلال مشاركة أمير البلاد شخصيًا لتعزيز مسارات الحوار بين الطرفين.

واجه الالتزام الأمني المتنامي لدول الخليج في إفريقيا تحديات جسيمة ناجمة عن اتساع نطاق النزاعات واستمراريتها في القارة. فرغم سعي السعودية والإمارات وقطر لتكثيف التعاون العسكري، وتوسيع برامج مكافحة الإرهاب، وتعزيز الوساطة السلمية، فإن قدراتهم الذاتية تبقى قاصرة عن احتواء كامل الأزمات الأمنية المتشابكة والمتداخلة. يُعد القرن الأفريقي، تحديدًا، بؤرة مخاطر استراتيجية عالية الدرجة، إذ تظل المنطقة عرضة للانخراط في نزاعات أوسع نطاقًا في الشرق الأوسط. وحتى في ظل الهدنة الهشة بين إيران وإسرائيل، يستغل وكلاء إيران بشكل متزايد نقاط الضعف في الحوكمة والمظالم المحلية في القرن، مما يُشكل تهديدًا مباشرًا لمصالح الخليج التجارية والمتعلقة بالطاقة. وتشير هذه المعطيات إلى أن استراتيجيات الأمن الخليجية –وإن كانت استباقية–لا يمكنها بمفردها أن تحصّن المنطقة بالكامل من التهديدات الإقليمية والعابرة للحدود المتفاقمة. بل سيتوقف التخفيف الفعّال للمخاطر على التنسيق المتعدد الأطراف المستدام والاستثمار طويل الأمد في استقرار المنطقة وحوكمتها.

الأمن الغذائي: تحديات وحلول استراتيجية

يُشكل الأمن الغذائي تحديًا استراتيجيًا بالغ الأهمية لدول مجلس التعاون الخليجي. فنظرًا لمناخها الصحراوي الذي يتسم بمحدودية الأراضي الزراعية وشح المياه، تعتمد المنطقة بشكل كبير على استيراد الغذاء، بنسبة تُقدر بما بين ٨٥٪ و٩٠٪ من إجمالي استهلاكها. هذا الاعتماد يُعرض المنطقة لأزمات سلاسل التوريد العالمية، كما أثبتت أزمة الغذاء في ٢٠٠٨م، وجائحة كوفيد-١٩، والنزاعات الدولية، التي أسفرت كلها عن ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية. وفي ظل التوقعات بنمو سكاني سنوي يبلغ ٢,٤٪، تعمل حكومات الخليج على إيجاد خطط استراتيجية لتنويع إمداداتها الغذائية.

Photo Source: Open Access Government (2021)

وفي هذا السياق، تُشكل القارة الأفريقية فرصة ذهبية لدول مجلس التعاون الخليجي؛ فهي تحتوي على ٦٠٪ من الأراضي الصالحة للزراعة وغير المزروعة عالميًا، إلا أن جزءًا كبيرًا منها لا يزال غير مُستغل بسبب نقص البنية التحتية وضعف قدرات التصنيع الزراعي. وتُولي دول مثل بنين، ساحل العاج، إثيوبيا، كينيا، موزمبيق، تشاد، مالي، أوغندا الأولوية لتطوير القطاع الزراعي، بالنظر إلى دوره الحيوي في توفير فرص العمل وتحقيق الازدهار الاقتصادي. ومن ثم فإن هذه التوجهات تتماشى تمامًا مع مصالح دول الخليج، مما يفتح آفاقًا جديدة لتعاون استراتيجي ذي منفعة متبادلة.

وفي إطار سعيها لتأمين سلاسل إمداداتها الغذائية وبناء شراكات بعيدة المدى، تُخصص دول مجلس التعاون الخليجي استثمارات متزايدة في القطاع الزراعي بالقارة الإفريقية. وتتركز هذه الاستثمارات على شراء الأراضي الزراعية وإقامة عمليات زراعية كبرى لإنتاج الحبوب، الفاكهة، الماشية، البذور. ويعود ذلك بالنفع على الدول الإفريقية المستضيفة من خلال تطوير البنى التحتية ونقل المعرفة التقنية وخلق فرص عمل بالإضافة إلى زيادة الإيرادات التجارية.

تصدرت السعودية المشهد كأحد أبرز المستثمرين الزراعيين في القارة الإفريقية. وشملت استثماراتها التزام «سعودي ستار» بنحو ٢,٥ مليار دولار لمزرعة أرز في إثيوبيا، واستثمار شركة «منافع القابضة» ١٢٥ مليون دولار في مزرعة فواكه شاسعة تبلغ مساحتها ٥,٠٠٠ هكتار في زامبيا. كما تمتد عمليات الشركات السعودية لتشمل السودان وكينيا وأوغندا. وقد استحوذت المملكة على مساحات زراعية تتجاوز ١٢٤,٠٠٠ هكتار في إثيوبيا، بما يعزز التنمية الزراعية عبر شراكات إقليمية أوسع نطاقًا. وفي أعقاب القمة السعودية-الأفريقية، وسّعت المملكة مبادراتها الزراعية لتشمل غانا والسنغال وساحل العاج ونيجيريا. ويضطلع الصندوق السعودي للتنمية بدور محوري في هذه العملية، بتمويله ٣٤ سدًا ومشروع ري في مالي وموريتانيا والسودان وبوركينا فاسو وتشاد، بمبالغ تجاوزت ٩٠٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣ فقط.

وعلى صعيدٍ آخر، ضخت قطر، من خلال شركة حصاد الغذائية –وهي شركة تابعة لجهاز قطر للاستثمار–استثمارات كبيرة في السودان، شملت مشروعًا مشتركًا بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي مع شركات محلية. كما استكشفت قطر مشاريع زراعية في غانا وبوركينا فاسو والجزائر، حيث حصلت شركة بلدنا القطرية للألبان على امتياز لزراعة القمح بمساحة ١١٧ ألف هكتار في عام ٢٠٢٤م، تهدف هذه الجهود إلى معالجة مخاوف قطر المتعلقة بالأمن الغذائي مع المساهمة في التنمية الزراعية بالدول الشريكة.

سلكت الإمارات العربية المتحدة مسارات مشابهة لتعزيز أمنها الغذائي. حيث خصصت شركة «القابضة ADQ" في أبو ظبي مبلغ ٥٠٠ مليون دولار أمريكي لقطاع إنتاج الغذاء في كينيا، كما تدرس الشركة فرص استحواذ إضافية في زامبيا. وفي السودان، تزرع شركات إماراتية مثل «الشركة العالمية القابضة" (IHC) و«جنان» مساحات شاسعة تتجاوز ٥٠ ألف هكتار، مع خطط لتوسيعها بـ ١٦٢ ألف هكتار إضافية. علاوةً على ذلك، تُشرف الإمارات في أوغندا على تطوير منطقة حرة زراعية مخصصة لمعالجة وتصدير المنتجات الغذائية إلى دول الخليج. وتعكس هذه الاستثمارات مجتمعة الهدف الأشمل لدولة الإمارات في تنويع مصادرها الغذائية وتأسيس سلاسل إمداد موثوقة ترتكز على القارة السمراء

وبدورها أظهرت الكويت التزامًا راسخًا ومشاركة مستمرة في تعزيز علاقاتها مع القارة الأفريقية على صعيد الأمن الغذائي، ففي عام ٢٠٢٢م، بلغت وارداتها من المنتجات الغذائية والزراعية من إفريقيا أكثر من ٤,٧٨ مليار دولار. كما قدّم الصندوق الكويتي التمويل لأكثر من ٤٥ مشروعًا زراعيًا في ٢١ دولة، وخاصةً في السودان والسنغال ومالي. وتسعى دول الخليج إلى تنمية ومعالجة المحاصيل الغذائية في إفريقيا، إلى جانب تطوير قدرات التخزين للمنتجات الزراعية في القارة، مما يسهم في تخفيف حدة التقلبات خلال الأزمات العالمية. ومع التوقعات بنمو سوق الغذاء والزراعة الإفريقي من ٢٨٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٣م، إلى تريليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠م، تُشكل هذه الشراكات مواءمة استراتيجية بعيدة الأمد.

على الرغم من الفرص الواعدة، تبرز تحديات أساسية في طريق هذه الاستثمارات، من بينها مخاطر التغيرات المناخية التي تُهدد القطاع الزراعي الإفريقي، والحساسية السياسية المرتبطة بملكية الأراضي من قبل جهات أجنبية، بالإضافة إلى الحاجة المُلحة لضمان أن تُسهم هذه المشاريع في تحقيق المنفعة للمجتمعات المحلية بدلاً من أن تقتصر على خدمة الأمن الغذائي لدول الخليج.

الخلاصة

تتسم العلاقات بين دول الخليج والقارة الإفريقية بتطور ملحوظ، حيث تُشكل الاستثمارات الاستراتيجية، التعاون الأمني، وقضية الأمن الغذائي محددات رئيسية لهذه الروابط المتنامية. فبينما تعمل دول مجلس التعاون الخليجي على تنويع قواعدها الاقتصادية وتأمين سلاسل إمدادها الحيوية، تُوفر إفريقيا فرصًا حيوية في قطاعات الزراعة، الطاقة، البنية التحتية، والمعادن.

تدعم الاستثمارات الخليجية النمو والتطور في إفريقيا، وفي الوقت نفسه، تُعزز مسيرة التحول الأخضر لدول مجلس التعاون الخليجي وأهدافها

الرامية لتحقيق الأمن الغذائي. وفي المقابل، يُعبر التواجد الأمني المتزايد للخليج عن ضرورة حماية هذه المصالح في خضم التحديات الأمنية الإقليمية. وتُجسد هذه الشراكات المتنامية نهجًا براغماتيًا يحقق المنفعة المتبادلة، مستفيدًا من التقارب الجغرافي والترابط الاقتصادي لمواجهة أولويات التنمية والأمن على المدى البعيد لكلٍ من دول مجلس التعاون الخليجي والقارة الإفريقية على حدٍ سواء.

المراجع

1. https://www.orfonline.org/expert-speak/uae-s-economic-engagement-in-africa

2. https://www.bloomberg.com/news/articles/٢٠٢٤-٠٦-١٣/dp-world-plans-٣-billion-investment-in-african-ports-by-٢٠٢٩?embedded-checkout=true

3. https://www.weforum.org/stories/٢٠٢٤/٠٤/africa-gcc-gulf-economy-partnership-emerging/

4. https://www.acwapower.com/news/acwa-power-expands-its-renewable-footprint-in-africa-and-reaffirms-as-leading-investor-in-the-continent-en/

٥. https://mecouncil.org/publication/the-gulf-and-the-horn-of-africa-investing-in-security/

٦. https://www.spa.gov.sa/en/N٢١٩١٥٧

٧. https://spa.gov.sa/en/N٢٢١٧٩٠٤

8. https://www.mod.go.ke/news/kenya-hosts-regional-training-on-combating-terrorism-financing/

9. https://www.ispionline.it/en/publication/the-uaes-rising-military-role-in-africa-defending-interests-advancing-influence-١٧٢٨٢٥

10. https://www.ispionline.it/en/publication/the-gcc-and-sub-saharan-security-equipment-supplies-above-all-١٨٤٨٦٩

11. https://www.reuters.com/world/africa/congo-m٢٣-rebels-plan-return-qatar-talks-amid-trump-pressure-٢٠٢٥-٠٧-٠٣/

12. https://www.orfonline.org/expert-speak/uae-and-saudi-arabia-s-agricultural-diplomacy-in-africa-competition-cooperation-and-its-strategic-implications

١٣. https://au.int/pt/node/٣٦٠٠

14. https://www.arabianbusiness.com/industries/banking-finance/saudi-billionaire-s-company-invest-٢-٥bn-in-ethiopia-rice-farm-٣٨٩٥٣٨

١٥. https://www.thecairoreview.com/essays/seeds-of-gulf-africa-agribusiness/

١٦. https://www.sfd.gov.sa/sites/default/files/annual-report-pdfs/Annual%٢٠report%٢٠final%٢٠EN_٠.pdf

17. https://www.thecairoreview.com/essays/seeds-of-gulf-africa-agribusiness/

١٨. https://www.investuae.gov.ae/announcement/uae-and-kenya-sign-investment-memorandum-to-develop-mining-and-technology-sectors

19. https://businesstimesug.com/uae-deal-can-trigger-faster-scale-up-of-ugandas-fruit-supply-chain/

20. https://oec.world/en/profile/country/kwt?selector٣٤٣id=Import

٢١. https://www.kuwait-fund.org/en/loans

22. https://www.arabianbusiness.com/industries/banking-finance/saudi-billionaire-s-company-invest-٢-٥bn-in-ethiopia-rice-farm-٣٨٩٥٣٨

23. https://www.thecairoreview.com/essays/seeds-of-gulf-africa-agribusiness/

24. https://www.sfd.gov.sa/sites/default/files/annual-report-pdfs/Annual%٢٠report%٢٠final%٢٠EN_٠.pdf

٢٥. https://www.thecairoreview.com/essays/seeds-of-gulf-africa-agribusiness/

٢٦. https://www.investuae.gov.ae/announcement/uae-and-kenya-sign-investment-memorandum-to-develop-mining-and-technology-sectors

27. https://businesstimesug.com/uae-deal-can-trigger-faster-scale-up-of-ugandas-fruit-supply-chain/

28. https://oec.world/en/profile/country/kwt?selector٣٤٣id=Import

٢٩. https://www.kuwait-fund.org/en/loans

الشراكة المتنامية بين دول الخليج وأمريكا اللاتينية: آفاق واعدة

حنان الغامدي - باحثة

ظل التفاعل بين دول مجلس التعاون الخليجي الست –المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، قطر، الكويت، سلطنة عُمان، البحرين–وبين الاقتصادات الكبرى في أمريكا اللاتينية وفي مقدمتها البرازيل، المكسيك، الأرجنتين، محدودًا للغاية عبر التاريخ. فبفعل التباعد الجغرافي الشاسع، والتناقض الثقافي العميق، ظلت المنطقتان حتى وقت قريب تحتلان موقعًا ثانويًا في سلم أولويات السياسة الخارجية لكل منهما. لكن هذا الوضع يشهد تغيرًا جذريًا وسريعًا الآن. فبفضل التكامل الاقتصادي المتبادل والطموح المشترك نحو تنويع الشراكات، تدخل العلاقة بين دول الخليج ودول أمريكا اللاتينية حقبة جديدة. فكلا الجانبين يُعتبران من القوى الصاعدة ضمن دول الجنوب العالمي، ويدعمان بقوة إقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب يمنح الدول النامية نفوذًا أكبر. وقد أرست القمم الدبلوماسية رفيعة المستوى والمبادرات المتعددة منذ مطلع الألفية الجديدة، أسس قوية للتعاون بين دول الجنوب يربط الخليج العربي بأمريكا اللاتينية. ومع مواجهة العالم لتحديات عالمية ملحة بدءًا بقضايا الأمن الغذائي ومرورًا بالقضايا ذات الصلة بقطاع الطاقة وصولاً إلى الأزمات الجيوسياسية تجد دول الخليج وأمريكا اللاتينية نقاطًا للتقارب والعمل المشترك. ويستعرض هذا الفصل الشراكة المتطورة عبر عدة محاور رئيسية: العلاقات التجارية، التعاون في مجال الطاقة، الروابط الاستثمارية، التوافقات الجيوسياسية، والمواقف السياسية تجاه الأزمات الراهنة

العلاقات التجارية بين الدول: المؤشرات الكمية والاتجاهات العامة

لقد شهدت حركة التجارة بين مجلس التعاون الخليجي وأمريكا اللاتينية توسعًا كبيرًا على مدى العقد الماضي، رغم انطلاقها من مستوى متدنٍ نسبيًا. فقد وصل إجمالي حجم التبادل التجاري إلى ما يُقارب ٢٩ مليار دولار في عام ٢٠٢٣م، مقارنة بنحو ١٠ مليارات دولار في بدايات الألفية الثالثة. ويُلاحظ أن واردات دول مجلس التعاون الخليجي من أمريكا اللاتينية تتفوق بكثير على صادراتها إليها، مما يُفضي إلى عجز تجاري ملموس. ويُعزى هذا الاختلال إلى الطبيعة التكاملية للتبادل التجاري: فدول الخليج تُعد مستوردًا رئيسيًا للمواد الغذائية، والمعادن، والمواد الثمينة من أمريكا اللاتينية، في حين تُركز صادراتها إلى تلك المنطقة على المنتجات المرتبطة بالطاقة والمدخلات الصناعية. أكثر من ٧٠٪ من صادرات البرازيل إلى الدول العربية هي منتجات زراعية –مثل اللحوم، والحبوب، والسكر، والقهوة–والتي تُسهم في تلبية متطلبات الأمن

الغذائي لدول مجلس التعاون الخليجي. وفي المقابل، تُزود دول مجلس التعاون الخليجي كلًا من البرازيل ودول الجوار بالنفط والوقود المكرر والبتروكيماويات والأسمدة والألمنيوم، وكلها عناصر حيوية لقطاعات الطاقة والأعمال الزراعية في أمريكا اللاتينية.

تتصدر البرازيل –بفارق كبير–قائمة الشركاء التجاريين لمجلس التعاون الخليجي في أمريكا اللاتينية، مُشكّلةً ما يقارب نصف إجمالي تجارة المجلس مع هذه القارة. وقد سجلت التجارة بين المملكة العربية السعودية والبرازيل نموًّ تجاوز ٨ مليارات دولار سنويًا، الأمر الذي وضع السعودية كأهم شريك تجاري للبرازيل في الشرق الأوسط. وفي عام ٢٠٢٢م، اقتربت قيمة صادرات اللحوم البرازيلية إلى السعودية من ٣ مليارات دولار، مما يُساهم بشكل كبير في دعم الأمن الغذائي للمملكة، بينما تُقدم شحنات النفط والبتروكيماويات السعودية دعمًا حيويًا للصناعة البرازيلية. تلي البرازيل في الأهمية المكسيك والأرجنتين. حيث تستحوذ المكسيك على حوالي ١٥٪ من واردات دول مجلس التعاون الخليجي من أمريكا اللاتينية و ١٢٪ من صادراتها إليها، في حين تُشكل الأرجنتين نحو ١٠,٥٪ من كليهما. وكلا البلدين شأنهما شأن البرازيل، يُسجلان عجزًا تجاريًا مع دول مجلس التعاون الخليجي نظرًا لاعتمادهما الكبير على واردات الهيدروكربونات والمواد الكيميائية من الخليج. وتُساهم دول لاتينية أخرى بأدوار أقل؛ فمثلًا، تُصدر تشيلي والأوروغواي منتجات غذائية، بل إن الأوروغواي تُحافظ على فائض تجاري فريد مع دول مجلس التعاون الخليجي بفضل زيادة صادراتها إلى الخليج عن وارداتها منه. وعلى الرغم من هذه الأرقام، تظل حصة التجارة بين أمريكا اللاتينية ودول مجلس التعاون الخليجي متواضعة في إجمالي حجم التجارة العالمية لكلا المنطقتين. فحتى بالنسبة للبرازيل، لا يُمثل سوق مجلس التعاون الخليجي سوى أقل من ٣٪ من إجمالي صادراتها.

الجدول (١): التبادل التجاري بين دول الخليج وأمريكا اللاتينية–الصادرات، الواردات، الإجمالي، والتوازن التجاري (مليون دولار أمريكي):

الدولة	الصادرات (مليون دولار أمريكي)	الواردات (مليون دولار أمريكي)	الإجمالي (مليون دولار أمريكي)	التوازن التجاري (مليون دولار أمريكي)
البرازيل	٤٣٩٨.٩٤	١٠٦٦٥.٧٨	١٥٠٦٤.٧٢	-٦٢٦٦.٨٣
المكسيك	٧٠٩.٣٧	٤٣٤٨.٥٣	٥٠٥٧.٩٠	-٣٦٣٩.١٥
الأرجنتين	١٠٣٨.٨٤	١٥٠٤.٩٧	٢٥٤٣.٨١	-٤٦٦.١٣
بيرو	٩٥.٧١	١٢٠٣.٧٥	١٢٩٩.٤٦	-١١٠٨.٠٤
الاكوادور	٧٢.٨٠	٨٩٤.٨٤	٩٦٧.٦٣	-٨٢٢.٠٤
شيلي	٣٠١.٩٧	٥١٠.٩١	٨١٢.٨٨	-٢٠٨.٩٤
كولومبيا	١٦٨.٦٣	٦٠٥.٧٨	٧٧٤.٤٢	-٤٣٧.١٥
غيانا	٢٣.٢٢	٦٧٨.٦٨	٧٠١.٩٠	-٦٥٥.٤٦
أوروغواي	٣٠٣.٩٦	٧١.٢٢	٣٧٥.١٨	٢٣٢.٧٥
كوستاريكا	١٢٢.٨٤	١٧٥.٧٨	٢٩٨.٦١	-٥٢.٩٤
باراجواي	٣٣.٥٢	١٨٢.١٥	٢١٥.٦٨	-١٤٨.٦٣
فنزويلا	١٢٩.١٢	٢٢.٢٩	١٥١.٤٠	١٠٦.٨٣
جمهورية الدومينيكان	٧٧.٤٦	٦٠.٦٠	١٣٨.٠٦	١٦.٨٧
بنما	٩١.٨٥	٤.٨١	٩٦.٦٧	٨٧.٠٤
كوبا	٥١.٩٩	٥.٣٨	٥٧.٣٨	٤٦.٦١
السلفادور	٣١.٠٧	١٢.٢٧	٤٣.٣٤	١٨.٨٠

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات تجارة السلع الأساسية

* تشير هذه البيانات إلى التعامل التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي

إدراكًا للإمكانات الواعدة، سعت كلتا المنطقتين نحو توقيع اتفاقيات تجارية رسمية. وفي أثناء انعقاد القمة الافتتاحية لدول أمريكا الجنوبية والدول العربية (ASPA) في برازيليا عام ٢٠٠٥م، أبرم الطرفان اتفاقية إطارية بين تكتل الميركوسور (تكتل اقتصادي لدول أمريكا اللاتينية) ومجلس التعاون الخليجي. وعلى الرغم من بدء مفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة بين مجلس التعاون الخليجي وتكتل الميركوسور عام ٢٠٠٦م، إلا أنها لم تُختتم حتى الآن. لكن الزخم التجاري تحول مؤخرًا إلى المسار الثنائي: فقد أطلقت الميركوسور مفاوضات سريعة لإبرام اتفاقية تجارة حرة مع الإمارات العربية المتحدة في عام ٢٠٢٣م، وبحلول أواخر عام ٢٠٢٤م، تقدمت المحادثات بخطى ثابتة، ويسعى الجانبان لمواءمة بنود الاتفاق، مع احتمالية التوقيع عليه بحلول نهاية عام ٢٠٢٥م. بالإضافة إلى ذلك، تُعد الإمارات أول شريك للميركوسور في اتفاقية تجارة حرة من منطقة الشرق الأوسط، كما أنها تُشكل أكبر وجهة تجارية للبرازيل في منطقة الخليج. ومن المتوقع أن تُسهم اتفاقية التجارة الحرة هذه في إلغاء الرسوم الجمركية، مما يُيسر تدفقًا أكبر للسكر واللحوم والحبوب من أمريكا اللاتينية إلى دول الخليج، كما تيسر تدفق النفط والبتروكيماويات والأسمدة من الخليج إلى أمريكا اللاتينية. وتأمل البرازيل في زيادة وارداتها من الكبريت والأسمدة المصنعة من الإمارات. وفي المقابل، تسعى الإمارات إلى تيسير وصول شركاتها الخدمية والاستثمارية إلى أسواق أمريكا الجنوبية. وفي حال إبرامها، قد تُصبح هذه الصفقة بين الإمارات والميركوسور نموذجًا يحتذى به لاتفاقيات تجارية أوسع نطاقًا بين دول مجلس التعاون الخليجي وأمريكا اللاتينية في المستقبل. وفي غضون ذلك، تستمر الروابط التجارية في التعمق من خلال آليات أخرى مثل البعثات التجارية، ومجالس الأعمال المشتركة، وتحسين الخدمات اللوجستية. ومن اللافت للنظر أن مسارات الشحن المباشرة والخطوط الجوية الجديدة التي تطلقها طيران الإمارات والخطوط الجوية القطرية إلى ساو باولو، وبوينس آيرس، وليما قد قللت من وقت النقل، مما خفف من تأثير حاجز المسافة الجغرافية.

التعاون في مجال الطاقة: التحول من النفط إلى مصادر الطاقة المتجددة

تظل الطاقة دعامة أساسية في تعزيز العلاقات بين دول الخليج وأمريكا اللاتينية، وتغطي هذه العلاقة مجالات النفط والغاز التقليدية، بالإضافة إلى آفاق جديدة في الطاقة المتجددة والتقنيات الناشئة. ولا تزال المواد الهيدروكربونية تُشكل جوهر العديد من التفاعلات بين الجانبين. فقد بدأ عمالقة النفط في دول مجلس التعاون الخليجي بالاستثمار في قطاع التكرير والتوزيع في أمريكا اللاتينية، بينما تُعزز الشركات المنتجة في أمريكا اللاتينية تعاونها مع دول الخليج ضمن المنتديات والمشاريع المشتركة.

وقد استحوذت أرامكو السعودية في أغسطس ٢٠٢٣م، على شركة «إسماكس» التشيلية، وهي إحدى الشركات الكبرى لتجارة وتوزيع الوقود، مما منح أرامكو موطئ قدم استراتيجيًا في سوق التوزيع التشيلي. وبالمثل، شاركت كل من قطر للطاقة وشركة أدنوك الإماراتية في فرص استكشاف وإنتاج النفط والغاز في أمريكا اللاتينية. فقد حصلت قطر للطاقة على حصة في حقل «أغوا مارينها» النفطي البحري في البرازيل، كما استحوذت على حصص في كتل استكشاف النفط في حوض كامبيتشي بالمكسيك. وفي تطور آخر، حصلت الأرجنتين على قرض بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي من الصندوق السعودي للتنمية في أبريل ٢٠٢٣م، لتمويل جزء من مشروع خط أنابيب غاز «نيستور كيرشنر» القادم من حقل «فاكا مويرتا» الصخري

وفي إطار منظمة أوبك والمنتديات ذات الصلة، وجدت الدول المنتجة في الخليج وأمريكا اللاتينية أرضية مشتركة للتعاون. ورغم أن أيًا من الاقتصادات الثلاثة الكبرى في أمريكا اللاتينية ليست أعضاء في أوبك، إلا أن فنزويلا تُعتبر عضوًا مؤسسًا في المنظمة ونقطة تواصل مهمة بين المنطقتين. حيث تتشارك كلًا من دول الخليج وأمريكا اللاتينية المنتجة للنفط في مصلحة واحدة، وهي الحفاظ على استقرار أسعار النفط، وقد أثمر هذا التوافق عن تعاون في اتفاقيات الإنتاج –على سبيل المثال، انضمت المكسيك بصورة مؤقتة إلى اتفاق خفض الإنتاج الذي قادته السعودية ضمن تحالف «أوبك+» في عام ٢٠٢٠م، بهدف تحقيق استقرار السوق العالمية.

يتجاوز التعاون بين الخليج وأمريكا اللاتينية قطاعي النفط والغاز ليشمل مجالاً حديثًا وواعدًا وهو الطاقة المتجددة والتقنيات المستدامة.

حيث تُمثل الثروات الطبيعية الهائلة في أمريكا اللاتينية من الموارد المتجددة إضافة نوعية لاستثمارات دول مجلس التعاون الخليجي في الطاقة النظيفة، وذلك في إطار استعدادها لمرحلة ما بعد النفط. وفي خطوة مهمة، وقعت المملكة العربية السعودية والبرازيل مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الطاقة عام ٢٠٢٣م، وشمل هذا الاتفاق الطاقة المتجددة، والغاز الطبيعي، والهيدروجين، وتقنيات احتجاز الكربون. وأثناء زيارته للرياض، أشار الرئيس لولا دا سيلفا إلى إمكانية أن تُصبح البرازيل «سعودية الطاقة الخضراء»، مُبرزًا التآزر بين ريادة البرازيل في مجال الإيثانول/الوقود الحيوي والتوجه السعودي نحو الهيدروجين الأخضر. وقد استكشفت شركة مصدر الإماراتية للطاقة النظيفة فرص الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية والرياح في أمريكا اللاتينية، حيث يُقدم صندوق أبو ظبي للتنمية تمويلاً لمشاريع متجددة في باراغواي وكوستاريكا. كما سعت المكسيك إلى جذب استثمارات خليجية لدعم توجهها نحو الطاقة المتجددة: ففي عام ٢٠٢٣م، صرح وزير الاقتصاد والتخطيط السعودي فيصل الإبراهيم بأن التعاون السعودي المكسيكي يُمكن أن يشمل مشاريع جديدة للطاقة الشمسية والرياح.

يتجاوز التعاون بين الخليج وأمريكا اللاتينية قطاعي النفط والغاز ليشمل مجالاً حديثًا وواعدًا وهو الطاقة المتجددة والتقنيات المستدامة

الاستثمارات الخليجية: أدوات التمويل السيادي والبنية التحتية والقطاع الزراعي

إذا كانت التجارة والطاقة بمثابة العمود الفقري الذي يربط دول الخليج وأمريكا اللاتينية، فإن الاستثمار والتمويل هما القوة المحركة التي تدفع هذه العلاقة للتقدم. فعلى مدار السنوات الخمس الماضية، بدأت رؤوس الأموال الخليجية –خاصة من المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر– بالتدفق بوتيرة متسارعة نحو مشاريع البنية التحتية، والخدمات اللوجستية، والقطاع الزراعي، والمشاريع التقنية في أمريكا اللاتينية. ويُقود هذا التوجه الصناديق السيادية الخليجية والشركات المدعومة من الدولة. وقد برز نشاط شركة مبادلة للاستثمار وجهاز أبو ظبي للاستثمار في الإمارات بشكل لافت. فقد استثمرت مبادلة ما يزيد عن ٥ مليارات دولار في البرازيل، وشمل ذلك شراء مصفاة نفط من شركة بتروبراس، وتمويل مشروع طريق برسوم مرور، وإقامة شراكة مع أكبر منتج للوقود الحيوي في البرازيل. وتُخطط الشركة لضخ مليار دولار إضافي سنويًا في البرازيل مستقبلاً. وبالمثل، استحوذت موانئ دبي العالمية على محطات موانئ في الأرجنتين، وبيرو، والإكوادور، وتشيلي، والبرازيل وقامت بتوسيعها. ولم يقتصر اهتمام المستثمرين الخليجيين على الموانئ والطرق؛ بل امتد ليشمل تمويل مشاريع السكك الحديدية والطرق البرية أيضًا. ففي عام ٢٠٢٣م، توصل صندوق الاستثمارات العامة السعودي لاتفاقية شراكة مع شركة باتريا إنفستمنتس (Patria Investments) البرازيلية لإدارة امتياز طريق برسوم مرور في ولاية بارانا، بهدف تحسين شبكة النقل لقطاع الأعمال الزراعية وتعزيز البنية التحتية الإقليمية. وتمتلك هيئة الاستثمار القطرية حصة قدرها ١٢٪ في شركة أديكواغرو (Adecoagro)، وهي شركة زراعية كبرى تُمارس أنشطتها في البرازيل، والأرجنتين، والأوروغواي. وفي عام ٢٠٢٢م، تعهدت قطر وصناديق خليجية أخرى بشكل جماعي بضخ مليار دولار للاستثمار في الأرجنتين. وتتوزع اهتمامات قطر لتشمل قطاعات التمويل، والتعدين، والزراعة. وفي غضون ذلك، شاركت الكويت وسلطنة عُمان في مشاريع أرجنتينية وتحتفظان باستثمارات في أمريكا اللاتينية. وعلى النقيض، يُعد الاستثمار الأجنبي المباشر من أمريكا اللاتينية في الخليج محدودًا نسبيًا، ويتركز في الغالب على شركات الأغذية البرازيلية التي تُنشئ مصانع في دول مجلس التعاون الخليجي. فمثلاً، افتتحت شركة بي آر إف البرازيلية (ساديا) منشآت لمعالجة الدواجن في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، مستثمرةً مبالغ كبيرة لتوريد اللحوم الحلال محليًا.

تشهد البنية التحتية والقطاع المالي في أمريكا اللاتينية تحولاً متسارعًا بفضل الاستثمارات الخليجية المتزايدة. وتُعد الموانئ والمطارات من الأهداف الرئيسية لهذه التدفقات الاستثمارية. كما تُبرز الخدمات المالية رابطًا اقتصاديًا متناميًا، يتجلى في حصول بنك أبو ظبي الأول على تراخيص لتقديم خدمات مصرفية شاملة في البرازيل والمكسيك عام ٢٠٢٤م، وفي ظل النمو المطرد الذي يُحققه قطاع التقنيات المالية في أمريكا اللاتينية، يرى المستثمرون من دول مجلس التعاون الخليجي فرصة سانحة للاستثمار في هذا القطاع، بالإضافة إلى التعلم من ابتكاراته في مجال التمويل الرقمي. وفي هذا الصدد، أظهر مسح أجرته «إيكونوميست إمباكت» أن ٦٤٪ من المديرين التنفيذيين في أمريكا اللاتينية يعتزمون تعميق مستوى

انخراطهم مع دول مجلس التعاون الخليجي، خاصةً في قطاعي الخدمات الرقمية والتقنيات المالية.

منظر جوي لميناء سانتوس البرازيلي. تُشغّل شركة موانئ دبي العالمية، المملوكة لدولة الإمارات العربية المتحدة، محطات موانئ رئيسية في أمريكا اللاتينية، مثل سانتوس، وتعمل على توسيعها لتسهيل نمو حجم التجارة. وقد شهدت استثمارات الخليج في البنية التحتية للطاقة والنقل في أمريكا اللاتينية، من الموانئ والسكك الحديدية إلى خطوط الأنابيب، نموًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة.

ربما لا يُوجد قطاع يُجسد المنفعة المشتركة لضخ استثمارات الخليج في أمريكا اللاتينية بأفضل مما يُقدمه قطاع الزراعة. فالمساحات الشاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة في أمريكا اللاتينية باتت تُمثل مصدرًا حيويًا للغذاء للخليج، في حين تُسهم رؤوس الأموال الخليجية في تحديث وتطوير الأعمال الزراعية في أمريكا اللاتينية. بالإضافة إلى ذلك، تعتمد الدول العربية بشكل كبير على أمريكا اللاتينية في تلبية احتياجاتها من السلع الأساسية – فثلث واردات العالم العربي من اللحوم، ونسبة كبيرة من الحبوب والسكر، تأتي من البرازيل والأرجنتين. وفي المقابل، تُزود شركات الإنتاج الخليجية المزارع في أمريكا اللاتينية بالأسمدة الضرورية لزيادة إنتاجيتها. وقد أقدم المستثمرون الخليجيون على استثمارات مباشرة ومهمة في القطاع الزراعي اللاتيني، وهو ما يتجلى في حصة قطر في شركة «أديكواغرو»، وشراكة الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني (سالك) مع شركتي «مينيرفا فودز» و «بي آر إف» البرازيليتين، وكذلك اتفاقيات شركة الظاهرة الإماراتية مع «أديكواغرو» الأرجنتينية. كما استحوذت الشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني على أراضٍ زراعية في الأوروغواي ودخلت في مشاريع زراعية في الأرجنتين. في المقابل، تُوسع شركات الأغذية من أمريكا اللاتينية حضورها في منطقة الخليج: فقد قامت شركة تجهيز اللحوم البرازيلية «جيه بي إس» (JBS) بتأسيس منشآت للتجهيز والتوزيع في عدة دول خليجية. ويُعد الأثر الكلي لهذه الجهود هو إنشاء سلاسل إمداد متكاملة ومرنة، تُعززها غالبًا مشاريع مشتركة واستثمارات تعاونية. وقد تعزز هذا التكامل بفعل الاضطرابات العالمية، مثل حرب أوكرانيا التي عطلت إمدادات الحبوب والأسمدة التقليدية. وقد عمق هذا الاعتماد المتبادل التزام الطرفين بالتعاون في الاستثمار الزراعي على المدى الطويل، مما يضمن استمرارية الأمن الغذائي لكلا الطرفين.

التوافق الجيوسياسي: بين التحركات الدبلوماسية والعمل متعدد الأطراف

تتجاوز دول الخليج ودول أمريكا اللاتينية الجانب الاقتصادي لتبني روابط دبلوماسية وجيوسياسية أوثق. فخلافًا لغياب الصراعات الأيديولوجية الكبرى بينهما، غالبًا ما تتفق رؤاهما بشأن القضايا العالمية. وقد شهد الحضور الدبلوماسي نموًا ملحوظًا، حيث تمتلك

البرازيل سفارات في جميع الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، في حين تملك الأرجنتين والمكسيك سفارات في أربع منها، بينما تمتلك الدول الخليجية الأربع الكبرى سفارات في بوينس آيرس، وبرازيليا، ومكسيكو سيتي. كما تضاعفت أعداد الزيارات رفيعة المستوى بين الجانبين. ويظهر التضامن بين دول الجنوب العالمي جليًا في المحافل متعددة الأطراف. ففي مجموعة العشرين (G٢٠) تتشارك المملكة العربية السعودية والأرجنتين والبرازيل والمكسيك منصات النقاش لدفع قضايا مهمة مثل إصلاح المؤسسات المالية العالمية، وتمويل مكافحة تغير المناخ، والتعافي من تداعيات الأوبئة. وقد انضم كلاً من الإمارات العربية المتحدة والبرازيل إلى مجموعة بريكس، مما يُشير إلى توافق جديد بين الأقاليم، بينما قد تتخذ المملكة العربية السعودية خطوة مماثلة. وتميل أمريكا اللاتينية ودول الخليج إلى تبادل الدعم لمصالحهما الأساسية كأعضاء في العالم النامي. كما تُناصر كلتا المنطقتين بقوة إصلاح المؤسسات العالمية. وقد وفرت قمم الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية منصة حوار رفيعة المستوى. وخارج نطاق قمم الدول العربية ودول أمريكا الجنوبية، يتفاعل الدبلوماسيون الخليجيون واللاتينيون في حركة عدم الانحياز، ومجموعة الـ ٧٧ في الأمم المتحدة، وفي القمم العالمية المعنية بالمناخ.

الأزمات الراهنة والمواقف السياسية: غزة وإسرائيل وإيران وغيرها

تسببت حرب إسرائيل على غزة، التي اندلعت في أعقاب أحداث ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، في ردود فعل قوية عبر أمريكا اللاتينية ودول الخليج. ومن المدهش أن عددًا من حكومات أمريكا اللاتينية تبنت مواقف تعد من بين الأكثر دعمًا للفلسطينيين عالميًا، بالتوازي مع إدانات دول مجلس التعاون الخليجي للحملة العسكرية الإسرائيلية على القطاع. وفي هذا السياق، قامت بوليفيا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل، بينما استدعت كل من تشيلي وكولومبيا وهندوراس سفراءها. ومن جانبها، أدانت المملكة العربية السعودية الغارات الجوية الإسرائيلية ودعت إلى وقف فوري لإطلاق النار، فيما تعاونت الإمارات العربية المتحدة مع البرازيل في صياغة والتصويت على قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي طالبت بوقفات إنسانية. كما انتقد الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا المعايير المزدوجة في التعامل الدولي ودعا إلى إصلاح شامل للأمم المتحدة. وحتى الأرجنتين والمكسيك –اللتان عرفتا بعلاقاتهما الودية مع إسرائيل تاريخيًا–أصدرتا بيانات تنتقد قصف إسرائيل لمخيم جباليا المكتظ باللاجئين، مما يُعد تحولاً لافتًا في موقفهما. واكتسب بيان الأرجنتين أهمية خاصة بالنظر إلى حجم الجالية اليهودية الكبيرة فيها وروابطها التاريخية القوية مع إسرائيل.

متظاهرون في ساو باولو، البرازيل (٢٢ أكتوبر ٢٠٢٣) يرفعون الأعلام الفلسطينية احتجاجًا على الهجوم الإسرائيلي الغاشم على غزة. وقد أيد الرأي العام في أمريكا اللاتينية القضية الفلسطينية بقوة، بالتزامن مع دعوات دول

الخليج لحماية المدنيين في غزة وتحقيق وقف إطلاق النار.

كما يفرض التصعيد الأخير في الصراع بين إسرائيل وإيران، والذي تفاقم بسبب الضربات الجوية الأمريكية على المواقع النووية الإيرانية، تحديًا دقيقًا على دول مجلس التعاون الخليجي. فبالرغم من حذرها التاريخي من إيران، تبنت الحكومات الخليجية في الآونة الأخيرة نهجًا دبلوماسيًا، توج بالتقارب السعودي ـ الإيراني عام ٢٠٢٣م، وفي لافتة ناتجة عن هذا التقارب، أدانت المملكة العربية السعودية و٢٠ دولة إقليمية أخرى في ١٣ يونيو ٢٠٢٥م، الضربات الإسرائيلية على إيران، مما يعكس قلقًا متزايدًا من اتساع دائرة الاضطرابات. وقد تميزت الردود الخليجية بنبرة نقدية وحذرة، ساعيةً للموازنة بين رفض التصعيد والحفاظ على العلاقات الدبلوماسية. كما تُثير الضربات الجوية الأمريكية مخاوف في العواصم الخليجية بشأن انحراف واشنطن عن الإطار الاستراتيجي المتفق عليه مسبقًا مع مجلس التعاون الخليجي، والذي كان يشدد على الاحتواء والردع وتجنب تفاقم الأوضاع الإقليمية. ومن الملفت أن المملكة العربية السعودية وصفت إيران بـ «الدولة الشقيقة» في بياناتها، وهو مصطلح كانت تحتفظ به عادة للدول العربية.

وقد تباينت ردود الفعل في أمريكا اللاتينية، لكنها تقاطعت في بعض الجوانب. حيث أدانت غالبية الحكومات الهجمات الأمريكية، مُشيرةً إلى انتهاكات القانون الدولي ومخاطر زعزعة الاستقرار على نطاق واسع. وفي تعليق له، حذر الرئيس التشيلي بوريك من أن «الحروب يدفع ثمنها الأبرياء دائمًا»، بينما وصفت فنزويلا الهجمات بأنها «غير قانونية وخطيرة للغاية». أما كوبا فقد نعتتها بـ «الإجرامية»، مُعربة عن قلقها بشأن انتشار الأسلحة النووية. ودعت المكسيك إلى التوحد والحل الدبلوماسي لتجنب «عواقب كارثية». كما حثت البرازيل على ضبط النفس والحوار، بما يتماشى مع نهجها متعدد الأطراف. ومن جهة أخرى، انضمت الأرجنتين، التي لطالما كانت منتقدة لإيران تاريخيًا بسبب تفجير آميا في عام ١٩٩٤م، إلى الأصوات المطالبة بخفض التصعيد، وأعربت عن مخاوف قانونية وإنسانية بشأن التطورات.

تُشدد كلتا المنطقتين من شأن تهدئة الصراعات، والامتثال للمعايير القانونية الدولية، وتحقيق الاستقلالية الاستراتيجية. وتُجمع حكومات دول مجلس التعاون الخليجي ودول أمريكا اللاتينية على رفض العمل العسكري أحادي الجانب، وتُفضّل إيجاد الحلول الدبلوماسية التي ترتكز على مبادئ القانون الدولي. وفي تكرار لمواقفهما خلال حرب غزة، تُجدد دول أمريكا اللاتينية دعوتها لوقف إطلاق النار، وتأمين وصول المساعدات الإنسانية، وضمان المساءلة. وتُشير هذه الاستجابات بوضوح إلى توافق متنامٍ بين دول الجنوب العالمي يُعارض النزعة العسكرية للقوى الكبرى، ويُؤيد بشدة إدارة النزاعات عبر القنوات الدبلوماسية السلمية.

الخلاصة

تشهد العلاقات بين دول الخليج وأمريكا اللاتينية تحولاً متسارعًا من مناطق متباعدة إلى شراكة متعددة الأوجه، مدفوعة بنمو التبادل التجاري وتنوعه. يستفيد الجانبان من نقاط القوة التكاملية في قطاعي الغذاء والطاقة، حيث يمتد التعاون في مجال الطاقة ليشمل استثمارات في النفط والغاز وطموحات مشتركة في الطاقة المتجددة وأمن الطاقة، حيث تُسهم الاستثمارات

الخليجية في تمويل البنية التحتية والتكنولوجيا في أمريكا اللاتينية، بينما تجد الشركات اللاتينية أسواقًا ورؤوس أموال جديدة في الخليج.

على الصعيد الدولي، أتاح التوافق الدبلوماسي القائم على مبادئ السيادة، وتعدد الأقطاب، والتضامن بين دول الجنوب العالمي إطلاق مبادرات مشتركة في محافل دولية بارزة مثل مجموعة العشرين، وبريكس، والأمم المتحدة. تجلى هذا التوافق بشكل خاص في أوقات الأزمات، كالحرب على غزة، حيث تبادل الجانبان الدعوات المطالبة بالعدالة وضبط النفس، مما عزز الثقة المتبادلة.

على الرغم من هذا التقدم، لا تزال هناك تحديات قائمة تشمل المسافة الجغرافية، ارتفاع تكاليف النقل، الفوارق الثقافية، وغياب اتفاق تجاري شامل. ومع ذلك، يتم التغلب على هذه العقبات تدريجيًا من خلال نماذج الأعمال المبتكرة، تعزيز الربط الجوي والبحري، والإرادة السياسية الراسخة. كما تسعى دول مجلس التعاون الخليجي ودول أمريكا اللاتينية إلى تنويع شراكاتها بعيدًا عن الحلفاء التقليديين، حيث يوسع الخليج آفاقه لما وراء الغرب، وتتطلع أمريكا اللاتينية إلى ما هو أبعد من الأمريكيتين. في هذا المسعى المتبادل، يكتشف كل طرف الآخر، مما ينير الطريق نحو أفق جديد في العلاقات بين الإقليمية يربط العالم العربي وأمريكا اللاتينية في شراكة مستدامة.

المراجع

1. آخر البيانات المتاحة أو القابلة للاحتساب للدول الست حتى منتصف عام ٢٠٢٥.
٢. https://www.protocol.dubai.ae/en/media-listing/news-events/hamdan-bin-mohammed-grants-golden-visas-to-nursing-staff-at-dubai-health/
3. https://www.khaleejtimes.com/life-and-living/visa-and-immigration-in-uae/dubai-nurses-thank-sheikh-hamdan-for-golden-visa.
٤. https://www.thenationalnews.com/future/technology/٢٠٢٥/٠٣/٢٣/uae-trump-ai-investment-١٤-trillion-tahnoon/
5. https://restofworld.org/٢٠٢٥/golden-visa-ai-jobs-uae/.
6. https://www.worldbank.org/en/country/gcc/publication/gulf-economic-monitor
٧. المحمود. العمالة عالية المهارة ورؤية ٢٠٣٠: كيف يتماشى التعليم والتدريب الموجَّه للشباب السعودي مع متطلبات سوق العمل في المملكة: https://gulfmigration.grc.net/wp-content/uploads/٠٣/٢٠٢٥/GRC-GLMM-RPG-KAS-Saudi-
٨. وحدة استشراف التوظيف، NLO، المرصد الوطني للعمل: www.nlo.gov.sa
٩. وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. الاستراتيجية الوطنية للمهارات. الرياض: منشورات الوزارة، ٢٠٢٣. انظر أيضًا: محمد سويتاس. المهارات المستقبلية المطلوبة وخصائص القوى العاملة: سبل تعظيم إنتاجية العمل. : https://gulfmigration.grc.net/wp-content/uploads/٠٣/٢٠٢٥/GRC-GLMM-RPG-KAS-Saudi-Vision-٢٠٢٣-Mehmet-Soytas-PB-No١٣-٠٣-٢٠٢٥-٢٠٢٥-١٨-.pdf
10. https://www.gco.gov.qa/en/media-centre/in-focus/labour-reform/
11. https://www.weforum.org/stories/٢٠٢٢/٠٥/global-skills-passport-trust-workforce/.
12. https://observatory.mohre.gov.ae/en; Labour Market Regulatory Authority Home Page; CBS KLMIS labour market data; www.nlo.gov.sa| يتولى المركز الاحصائي الخليجي، ومقره مسقط، إعادة إصدار الإحصاءات الرسمية الواردة من الدول الأعضاء، وتشمل البيانات المرتبطة بسوق العمل. إلا أن ما يصدر حاليًا من منشورات لا يزال محدودًا من حيث التغطية، ويقتصر في الغالب على مؤشرات عامة وأساسية تتعلق بالتوظيف.
13. https://www.hrdf.org.sa/en/.
١٤. المهارات المستقبلية المطلوبة وخصائص القوى العاملة: سبل تعظيم إنتاجية العمل. https://gulfmigration.grc.net/wp-content/uploads/٠٣/٢٠٢٥/GRC-GLMM-RPG-KAS-Saudi-Vision-٢٠٢٣-Mehmet-Soytas-PB-No١٣-٠٣-٢٠٢٥-٢٠٢٥-١٨-.pdf
15. https://thepeninsulaqatar.com/article/٢٠/٠٦/٢٠٢٥/mol-initiatives-ease-family-residency-holders-to-join-workforce.
16. https://www.weforum.org/publications/the-future-of-jobs-report-٢٠٢٥/.
17. https://restofworld.org/٢٠٢٥/golden-visa-ai-jobs-uae/.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64

@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

25 YEARS since 2007
Gulf Research Center
Knowledge for All

www.grc.net

© جميع الحقوق محفوظة لمركز الخليج للأبحاث